

جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الحكومة وملاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

إعداد الطالب:

بله باسي زكرياء

إشراف الأستاذ الدكتور:

فارس فضيل

لجنة المناقشة

الدكتورة بعداش مسيكة	أستاذ التعليم العالي.....	رئيسا
الدكتور فارس فضيل	أستاذ محاضر أ.....	مقرا
الدكتور لعبني عمر	أستاذ محاضر أ.....	ممتحنا
الدكتور زيروني مصطفى	أستاذ محاضر أ.....	ممتحنا
الدكتور أحمين شفير	أستاذ محاضر أ.....	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ
فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ

صدق الله العظيم

(سورة الرعد الآية 17)

الإهداء

إلى قدوتي الأولى... ونبراسي الذي ينير دربي.....

إلى من علمني أن أصد أمام أمواج البحر.....

إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود.....

إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به..... أبي

إلى التي رأني قلبها قبل عينيها.....

وحضنتني أحشاؤها قبل يديها.....

أهدي سلامي ومحبتني إليهما..... أمي

كلمة شكر

أحمد الله حمد الشاكرين وأطلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، قال تعالى "....ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " صدق الله العظيم.

ربنا أسجد لك حمدا على أن أعطيتني القوة والهمتي الرشد والعزم والطاعة لأساتذتي فأنجزت هذا العمل على هذا النحو، فاللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك عدد خلقك ووزنة عرشك ومداد كلماتك، والصلاة والسلام على خير من بعث هاديا ورحمة للناس كافة، والذي أشار في حديثه الشريف " من إستعانكم بالله فأعيزوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه" رواه أحمد و أبو داود و النسائي.

لذلك فإنه يعد شرفا لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لكل الأستاذ المشرف الدكتور/ فارس فضيل والأستاذ الدكتور/ زايد مراد وأدعوا لهم بدوام الصحة والعافية والعلو لشأنهم.

كما يطيب لي أن أتقدم بموفور الشكر والحب والتقدير لمن تحملوا معي مشقة هذا البحث منذ بدايته حتى ظهر على هذه الصورة، إلى أبي وأمي وأختي الأجزاء وزملائي وأخص بالذكر الدكتور يوسف عبد اللاوي والأستاذ الفاضل رياض الريمي، على كل ما تحملوه معي من جهد وعناء خلال فترة إتمام الدراسة ، فجزاهم الله عني خير الجزاء ومددهم بالصحة والعافية.

وفي الختام، فإن هذا العمل المتواضع أرجوا به الله عز وجل، وهو عمل بشري، فإن تكاملت أجزاؤه فهذا من توفيق الله، أما النقص أو القصور فهو من سمة العمل البشري فالكمال لله وحده سبحانه.

بله ياسي زكرياء

الفهرس العام

الفهرس العام

الإهداء

كلمة شكر

الفهرس العام

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

المقدمة العامة: أ

01..... الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

02..... تمهيد الفصل:

03..... المبحث الأول: مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

03..... المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

04..... المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

09..... المبحث الثاني: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء النظريات المفسرة له

10..... المطلب الأول: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات الدولية

21..... المطلب الثاني: محددات ودافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان النامية

23..... المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف

26..... المبحث الثالث: التوجهات العالمية نحو حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية

27..... المطلب الأول: ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية

29..... المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

32..... خلاصة

33..... الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة

34..... تمهيد للفصل:

35..... المبحث الأول: مفهوم الحوكمة وخصائصها

35..... المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

40..... المطلب الثاني: خصائص الحوكمة

المبحث الثاني: مؤشرات الحوكمة 41

المطلب الأول: مؤشر الفساد ومكافحته..... 41

المطلب الثاني: مؤشر الديمقراطية و الاستقرار السياسي..... 45

المطلب الثالث: مؤشر النظام التشريعي والقانوني المدعم للحقوق والملكيات..... 52

المطلب الرابع: مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات ونوعية البيروقراطية..... 56

خلاصة..... 65

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري..... 66

تمهيد الفصل:..... 67

المبحث الأول: قنوات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر..... 68

المطلب الأول: أسباب الفساد والأبعاد المختلفة للحوكمة..... 58

المطلب الثاني: آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر..... 72

المطلب الثالث: العوامل المحددة لدرجة تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمستويات الفساد بالدول

المضيفة..... 74

المبحث الثاني: قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر..... 76

المطلب الأول: الآراء المؤيدة للأثر الايجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة... 76

المطلب الثاني: الآراء المعارضة للأثر الايجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

..... 80

المبحث الثالث: قنوات تأثير اللوائح والإجراءات التنظيمية (نوعية البيروقراطية) على الاستثمار الأجنبي

المباشر..... 84

المطلب الأول: البيروقراطية والأبعاد المختلفة للحوكمة..... 84

المطلب الثاني: البيروقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر..... 85

المبحث الرابع: قنوات تأثير النظام القانوني والتشريعي والقضائي ومدى دعمه للحقوق والملكيات على

الاستثمار الأجنبي المباشر..... 89

خلاصة..... 91

92.....	الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.....
93.....	تمهيد الفصل:.....
94.....	المبحث الأول: التوصيف النظري للإطار التطبيقي.....
94.....	المطلب الأول: تحديد المتغيرات.....
109.....	المطلب الثاني: تحديد العينة وفترة التقدير.....
111.....	المبحث الثاني: التقدير الكمي لنموذج الدراسة.....
111.....	المطلب الأول: التوصيف النظري للنموذج المستخدم.....
113.....	المطلب الثاني: تقدير النموذج وتفسير النتائج.....
121.....	خلاصة.....
122.....	الخاتمة العامة.....

الملاحق
قائمة المراجع

فهرس الجداول

والأشكال والملحق

1 - قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة سنة 2005	01
24	البدائل المختلفة لخدمة الأسواق الخارجية أو أنماط الدخول إلى السوق العالمي	02
25	عدد العلماء والمهندسين في مجال البحوث والتطوير لكل مليون شخص في عدد من الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة (1985-1995)	03
26	دور الاستثمارات الأجنبية في زيادة حجم الصادرات السلعية في عدد من البلدان المضيفة لها خلال الفترة (1980-1998)	04
40	خصائص الحوكمة	05
110	مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	06
114	نتائج تقدير محددات FDI للعينة الإجمالية	07

2- قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	دورة حياة المنتج	01
43	حلقة الفساد المفرغة	02

3- قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملحق
4/1	علاقة الحوكمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة	01
4/2	علاقة البيروقراطية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة	02
4/3	علاقة الديمقراطية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة	03
4/4	علاقة كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة	04

المقدمة العامة

1- مدخل:

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، ويقع في مقدمتها ما يعرف بمشكلة التمويل، وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية. ولذا كان اهتمام معظم هاته البلدان بحل هذه المشكلة من خلال تشجيع الادخار المحلي وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار. مع العلم أنه يمكن نعرف مناخ الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية التي تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات ولا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط وإنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها .

لقد ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسيين، الأول يتمثل في التطورات والظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية والتي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي والتغير الذي عرفه النهج الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على الأسواق العالمية والذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنمية جديدة.

ولقد بينت العديد من التجارب أنه رغم وجود التمويل ورغم توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا لم ينعكس بصفة ملموسة في ارتفاع معدلات النمو، ولعل هذا الأمر مرتبط بنوعية المؤسسات والأداء وهو ما يسمى "بالحوكمة" وبالفعل، فمنذ بداية عقد التسعينيات شاع استخدام هذا المفهوم من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية (القطاع الحكومي) عن تحقيق ذلك بفعالية. هاته الأخيرة أصبحت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي على قدر كبير من الأهمية للبلدان، سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء لتحقيق طموحات المجتمع فيها بتوفير التنمية الشاملة وإدامتها، نتيجة للتحديات العالمية والإقليمية (العولمة، التجارة العالمية الحرة، سرعة انتشار المعلومات و التهديدات الأمنية والمحلية، الاستثمارات الداخلية والخارجية، الفقر البطالة، الأمن).

والجزائر بلد يطمح للدخول للعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي ، لذا بات من الضروري الالتزام بمنهجية الحوكمة الجيدة التي يمكن أن تلعب دورا فعالا في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز النمو الاقتصادي الوطني وكعملية للقيادة

التعاونية تجمع مع الحكومات والوكالات العامة والمنظمات الدولية إلى محاولة البحث عن الملامح والسمات الأساسية التي يجب أن يتسم بها المناخ الاستثماري في البلد المضيف له لجذب المزيد من تدفقاته .

من بين المنظمات التي اهتمت بهذا المجال نجد البنك العالمي في تقرير له عام 2005، ركز على السلوكيات الحكومية في التأثير على المناخ الاستثمار بالبلد المضيف، بمعنى الأداء الجيد للجهاز الحكومي أو الأسلوب الذي تمارس به السلطة إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون أن يصاحب ذلك وجود أي فساد إداري أو سياسي، أو مصادرة للحقوق المدنية والسياسية، أو انتهاك لتنفيذ أحكام القضاء والقانون- بما تسمى في الوقت الراهن " بالحوكمة" ، والتي تعتبر من وجهة نظر المستثمرين مؤشرا للاستقرار الطويل الأجل للاقتصاد، لأنها تحدد طريقة اختيار وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

كما أكدت الدراسة الصادرة عن الأنتكاد 2004 فيما يتعلق بالحوكمة الجيدة ودورها في تحفيز أو الترويج للاستثمار، على أن معظم الحكومات قامت بالتسويق لدولها من خلال وكالات ترويج الاستثمار، والتي تم تأسيسها لهذا الغرض خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين البلدان لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لدورها الهام في اقتصاديات الدول المضيضة، معتمدة في ذلك على تحسين جودة المناخ المؤسسي والتشريعي والسياسي.

وستنكب هذه الدراسة على توضيح المقومات الرئيسية التي يجب أن تتسم بها الحوكمة (نوعية المؤسسات) لكي تسهم بشكل فعال في تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتمثل هذه المقومات في تفعيل القضايا المرتبطة بكل من: (الشفافية، المساءلة، المصادقية والقدرة على التنبؤ والمشاركة والتمكين).

في ضوء ما سبق، تعتبر الأطر السياسية والمؤسسية أو الحوكمة وفقا لآراء السياسيين والاقتصاديين الأكاديميين من أهم الجوانب التي ينبغي التركيز عليها في الوقت الحالي لتهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي الملائم لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن هذا المنطلق بات من الضروري التركيز على قضايا الحوكمة والإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي في البلدان التي لازالت تتأرجح بين الديمقراطية والنظم المتسلطة.

2- إشكالية البحث:

في ضوء الأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي بالبلد المضيف، تسابقت مختلف بلدان العالم والجزائر ضمنها على جذب المزيد من تدفقاته عن طريق اتخاذ أساليب مختلفة تشجع على هذا الاتجاه مثل التحرير والإصلاح الاقتصادي، وتفعيل اقتصاديات السوق

لتحسين المناخ الاستثماري، وخلق بيئة مواتية نسبيا لجذبه، قائمة على إصدار القوانين الخاصة وتوسيع نطاق ومجالات الاستثمار بهذه البلدان. وقد جاءت هذه القوانين والتعديلات من منظور أن أهم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو منح خصوصيات وحوافز ضريبية، والتركيز على المناخ التشريعي وتسهيل الإجراءات، في حين أن مقومات الحوكمة تمثل أحد عناصر المناخ الاستثماري علاوة على أنها لم تكن العائق الوحيد أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الرغم من توافر الكثير من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى رأسها الحوافز الضريبية الممنوحة، والاستقرار الاقتصادي، واتساع حجم السوق، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال دون المستوى المتوقع له في البلدان النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، رغم المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في مجال تدعيم الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص، ورغم التحسن الملحوظ في مناخ الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى كل ما تتوفر عليه من طاقات وقدرات وفرص استثمارية معتبرة إلا أنها لا تعتبر من بين البلدان الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، بل أنها تصنف ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أن المنتبغ للتدفقات الواردة في السنوات الأخيرة يلاحظ استمرارية في التزايد، فقد كانت التدفقات لسنة 2007 في حدود 1.662 مليار دولار بنسبة 8.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، وعرفت سنة 2008 تزايد رغم الأزمة الاقتصادية العالمية حيث كانت قيمة التدفقات في حدود 2.646 مليار دولار بنسبة 8.5 % من الناتج المحلي الإجمالي (انخفاض في مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر).

أما في سنة 2009 فقد واصلت التدفقات تزايدها كذلك وكانت في حدود 2.847 مليار دولار بنسبة 12.3 % من الناتج الإجمالي. فإذا ما قارنا هذه النتائج مع المغرب الأقصى فإن الجزائر تعرف انتعاشا ملحوظا من حيث قيمة التدفقات، لكن من حيث مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي يبقى محتشما مقارنة بالمغرب الأقصى الذي كانت مساهمته في سنة 2009 تقدر بـ 46 %. وهو الأمر الذي يجب الاهتمام به ودراسة أسبابه للتعرف على العوامل التي تمارس تأثيرا سلبيا في المناخ الاستثماري الملائم لجذب هذه التدفقات، ليس هذا فحسب بل ينبغي أيضا العمل على تعظيم الاستفادة مما هو قائم من استثمارات أجنبية بغض النظر عن انخفاض مستواها الحالي. وتأسيسا على ما سبق، يمكن أن نحدد الإشكالية الرئيسية من خلال التساؤل الآتي:

هل هناك علاقة إيجابية بين الحوكمة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

لكي نجيب على هذا السؤال الجوهرى يتوجب علينا الأمر طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:
أ- ما هي المحددات الجديدة التي أفرزتها المستجدات على الساحة الدولية واللائمة لتهيئة المناخ الاستثماري لجذب واستقطاب هذه التدفقات ؟

- ب- ما المقصود بمفهوم الحوكمة وما هي مقومات التي تقوم عليها ؟
 ج- ما علاقة الحوكمة بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف ؟
 د- ما مدى تأثير الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر؟

3- فرضيات البحث:

ارتأينا في بحثنا هذا إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي ستساعدنا للوصول الى تحقيق أهداف الدراسة:

أ- بالرغم من أهمية الحوافز التي تقدمها البلدان لجذب المزيد من التدفقات، إلا أنه لا نستطيع أن نهمش الدور الهام للعوامل السياسية والقانونية وما تحتويه من ضرورة توفير الاستقرار السياسي والتنظيمي والقانوني للبلد المضيف.

ب- تعتبر الحوكمة أو الكفاءة المؤسساتية للدولة من أهم العوامل اللازمة لحسين المناخ الاستثماري المؤسسي للبلد المضيف، والتي ينبغي التركيز عليها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج- تتضمن الحوكمة مؤشرات عديدة وثيقة الصلة بالمناخ الاستثماري للدولة لارتباطها بكفاءة الإدارة المؤسساتية للدولة، وتتمثل هذه المؤشرات في الديمقراطية وما يصاحبها من استقرار سياسي وجودة اللوائح والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، والفساد ومدى مكافحته ومدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعما للحقوق والملكيات لتوفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي.

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان أثر تطبيق الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي بدورها تنعكس على الاقتصاد الجزائري ككل ، مما يساهم في اتخاذ القرار السليم لخلق وتوفير مناخ استثماري جيد الذي يعتبر من الأمور الهامة والحيوية لتحسين الأداء الاقتصادي لجميع الدول، حيث أن النمو الاقتصادي يكون مرتفعا بالدول التي تتوافر بها معدلات مرتفعة من الاستثمارات. هذا إلى جانب ما يسهم به النمو الاقتصادي من مردودات إيجابية في التخفيف من حدة الفقر على الأقل في الأجل الطويل. وبناء على ذلك فإن خلق وتوليد استثمارات يعتبر من أهم العوامل اللازمة للتقليل من الفقر، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة العمل على تحسين جودة المناخ الاستثماري بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا ورواجا للإسراع بمعدلات النمو.

وفي ضوء ماسبق، فهناك حاجة ماسة للتعرف على أهم المؤشرات أو الملامح الأساسية للمناخ الاستثماري والنظام القانوني والمؤسسي الحاكم له، فضلا عن الاستفادة من بعض التجارب الدولية

الناجحة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يمكن من تقديم برامج عمل الحكومات البلدان المضيفة لإثراء قدراتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

ومن بين الأسباب التي حفزتنا على هذا البحث نعدد ما يلي:

- ندرة الدراسات التي أجريت في هذا المجال في البيئة الجزائرية، حيث أن أغلب الدراسات التي أجريت في هذا المجال تناولت الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات وحوكمة الجهاز المصرفي، مما يدعم تطبيق مثل هذه الدراسة الاختبارية للعلاقة بين الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في البيئة الجزائرية.
- حداثة تطبيق هذا الموضوع في الجزائر، وأن أغلب الدراسات التي أجريت فيه دراسات طبقت في بيانات أجنبية.
- وجود قصور في الدراسات السابقة، حيث اقتصر على دراسة بعض آليات الحوكمة دون الأخرى، وكذلك اقتصرت الدراسات السابقة التي تناولت علاقة الحوكمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة على استخدام بعض المحددات التقليدية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما تعمل على تفاديه هذه الدراسة باستخدامها لبعض المؤشرات الحديثة.

5- أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى إظهار الترتيب النوعي الذي تشغله الجزائر في سلم استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لتقديم التوصيات المناسبة التي تساعد على خلق مناخ أكثر ملاءمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومدى اختبار صحة العلاقة بين تطبيق الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. خاصة في ظل قصور المحددات التقليدية في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب هذه الاستثمارات وظهور عوامل أو محددات أخرى أفرزتها المستجدات على الساحة الدولية ذات أهمية كبيرة تتمتع بها اقتصاديات الدول النامية، والتي أسهمت في تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي لها.

6- حدود الدراسة :

يوجد عدد من الحدود على هذا البحث أوجزها فيما يأتي:

- 1- يقتصر هذا البحث في شقه التطبيقي على اختيار نماذج العينة في ضوء الهدف من الدراسة، ومدى توافر بيانات ومؤشرات كافية لتحليل العلاقة بين الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على بعض الآليات التي توصلت إليها الدراسات السابقة التي من المتوقع أن يكون بينها علاقة منطقية.

2- يركز هذا البحث في شقه التطبيقي على قياس أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، حيث أنه لا تتوفر بيانات عن بعض المؤشرات الحوكمة قبل هذه السنوات ، حسب مؤشرات البنك الدولي (World Bank Indicators) وحسب مؤشر دليل إبراهيم للحوكمة في إفريقيا (Ibrahim Index Of African Governance).

7- الدراسات السابقة :

لقد ظهرت عدة دراسات منها:

التي قامت بتحليل الحوكمة من خلال الإطار المفاهيمي التي تدخل في أبعاد مؤشرات الحوكمة، ودراسات أخرى تهدف إلى دور البنية الأساسية للحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأخرى تهدف إلى دور الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري بدول الكاريبي. وأخرى تهدف إلى اختبار الخطر السياسي والجودة المؤسسية للدول في جذب المزيد من تدفقات FDI إلى دول إفريقيا وذلك من خلال الفترة (1984-2000) بعينة مكونة من 22 دولة إفريقية، وأخرى تهدف إلى محاولة التعرف على أثر العولمة في تفعيل دور الحكومة في جذب تدفقات FDI بعينة مكونة من (60 دولة) ثم تقسيمهم على أساس مركز الحكومة خلال الفترة (1980-2004). وفيما يلي سنلقي الضوء على بعض الدراسات السابقة التي تعرضت للحوكمة من خلال عرض الأهداف لكل دراسة ونتائجها:

1- دراسة: د/عادل محمد المهدي، د/نيفين محمد طريح(2006)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر العولمة في تفعيل دور الحوكمة في جذب FDI بعينة مكونة من (60 دولة)، تم تقسيمهم على أساس الحوكمة، خلال الفترة من (1980-2004).

وقد تم التعبير عن متغير الحوكمة بمتوسط لثلاث مؤشرات هي :

- متغير العولمة: تم التعبير عنه بمؤشر الحرية الاقتصادية، بعد استبعاد مؤشر حفظ النقط والقوانين.
 - متغير التفاعل بين العولمة والحوكمة: عبارة عن حاصل ضرب قيم المتغيرين لكل الدول.
- جاءت نتائج هذه الدراسة متضمنة للعناصر التالية:
- أنه بالنسبة للبلدان ذات المستوى الجيد للحوكمة: فإن زيادة قيمة مؤشر التفاعل بين العولمة والحوكمة بـ 1% يترتب عليه زيادة نسبة FDI/GDP بحوالي 2.3%، هذا إلى جانب التأثير الإيجابي والمعنوي للاستثمار المحلي، ومعدل النمو الاقتصادي، و مؤشر التنمية البشرية، والتأثير السلبي والمعنوي لمعدل التضخم، ونسبة الضرائب على الدخل والأرباح للنتائج المحلي الإجمالي.
 - أما بالنسبة للبلدان ذات المستوى السيئ للحوكمة: فإن زيادة قيمة مؤشر التفاعل بين العولمة والحوكمة بـ 1% يترتب عليه زيادة نسبة FDI/GDP بحوالي 0.24% هذا إلى جانب التأثير

الاجباي والمعنوي لمعدل النمو الاقصادي، ومؤشر التنمية البشرية، والتأثير السلبي والمعنوي لمعدل التضخم، وعجز الموازنة العامة كنسبة للنتاج، ومعدل الأجور الصناعية.

- وقد انتهت الدراسة إلى أنه في ظل التوجه نحو العولمة والتحرير فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتأثر إلا من خلال تفعيل وتعميق الحوكمة.

2- دراسة: Steven Globerman and Daniel Shapiro (2003)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على دور البنية الأساسية للحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد ركزت الدراسة على أهمية البنية السياسية والمؤسسية باعتبارهما البنية الأساسية للحوكمة ودورهما في تحسين جودة المناخ الاستثماري، وأضافت إلى ذلك الأشكال الأخرى للبنية الأساسية متضمنة الجوانب المرتبطة بتنمية المواد البشرية، وقضايا البيئة.

وجاءت نتائج هذه الدراسة كالآتي:

- توصلت الدراسة إلى أن الأداء الاقتصادي للدولة يحدد بمجموعة من العوامل الخاصة ببيئتها السياسية والمؤسسية والقانونية، فيما يعرف بالبنية الأساسية للحوكمة، وقد أكدت النتائج أن الحوكمة ومكوناتها وبصفة خاصة جودة اللوائح والتنظيمات التي تتسم بالشفافية، وتشجع على المنافسة وأيضاً نوعية البيروقراطية من أهم العوامل الحاكمة للـ FDI وبصفة خاصة في الدول النامية.

وفيما يتعلق برأس المال البشري من حيث مستوى التعليم، والصحة، وكذلك البيئة الملائمة غير الملوثة والتي تسهم في تحسين جودة ونوعية الحياة، لم يتضح أثرهم بشكل جيد على FDI، حيث كانت العلاقة بينهما غير معنوية وسلبية.

3- دراسة: Ivar kolstad and Espen Villanger (2004)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على دور الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري لدول الكاريبي، بالإضافة إلى باقي المتغيرات التقليدية الأخرى الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومدى كفاءة صانع السياسة لهاته الدول على الاهتمام بقضايا الحوكمة لجذب المزيد من تدفقات FDI اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وجاءت نتائج هذه الدراسة كالآتي:

- قد انتهت الدراسة إلى أهمية كل من مصداقية ودور القانون، وجودة وسهولة التنظيمات، والاستقرار السياسي للبلد المضيف في التأثير على FDI، هذا إلى جانب أهمية الإصلاحات السياسية في التقليل من الخطر السياسي الأمر الذي يترتب عليه توفير الثقة والأمان للاستثمار الأجنبي المباشر.

4-دراسة: (2003) Quan Li and Adam Resnick

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير المؤسسات الديمقراطية وما تتسم به من خصائص في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، وذلك في ضوء التعرف على دور القانون والقيود التنظيمية في ظل الديمقراطية على هذه الاستثمارات، هذا إلى جانب مدى قدرة المؤسسات الديمقراطية في منح الحوافز المالية والضريبية لجذب هذه الاستثمارات، بالإضافة للسياسة المرتبطة بهذه المؤسسات لحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير المشروعة.

وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- وجود تأثير سلبي للديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن الزيادة في مستوى الديمقراطية بنقطة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم FDI بحوالي 88 مليون دولار للدول النامية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الديمقراطية تعد قيودا على السلطات الحاكمة في السماح للشركات متعددة الجنسيات بالتمتع بوضع احتكاري بالسوق، أو منح حوافز مالية أو تمويلية لهذه الشركات بما يدعم قدرتها التنافسية بالسوق، ويضر بالاستثمارات المحلية.
- وعلى النقيض من ذلك، فإن الزيادة بنقطة واحدة فيما يتعلق بمؤشر حماية الحقوق والممتلكات يترتب عليها زيادة في تدفقات FDI بحوالي 25 مليون دولار للنامية.

5- دراسة: (2003) Elizabeth Asiedu

حاولت هذه الدراسة اختبار أثر الخطر السياسي والجودة المؤسسية للدولة، ومدى الاستقرار السياسي والاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية، هذا إلى جانب صورة اللوائح والتنظيمات في جذب المزيد من تدفقات FDI إلى دول إفريقيا، وذلك خلال الفترة (1984-2000) لعينة مكونة من 22 دولة إفريقية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى مايلي:

- أن من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات FDI إلى إفريقيا تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية، هذا إلى جانب الاستقرار السياسي، وأيضا الكفاءة المؤسسية وما تتضمنه من (مدى وجود نظام قانوني وقضائي وتشريعي مدعم بالحقوق والملكيات، وعدم انتشار الفساد الإداري أو السياسي)، هذا إلى جانب أهمية جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحسين المناخ الاستثماري، من خلال عدم فرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض معدلات الضرائب على الأرباح، والسماح بتحويل الأرباح للخارج، وتقليل المخاطر المرتبطة بعمليات التشغيل.

6- دراسة: (2005) Matthias Busse and Carsten Hefeker

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى تأثير الخطر السياسي والذي يعود إلى عدم الكفاءة المؤسسية على القدرة التنافسية للدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- التأثير السلبي لحالة عدم التأكد فيما يتعلق بمدى جودة الكفاءة المؤسسية للدولة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- التأثير الإيجابي للديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لما تتضمنه من حماية للحقوق والممتلكات، وبالتالي التقليل من المخاطر السياسية بالبلد المضيف.
- كما أشارت الدراسة إلى أن المكونات الخاصة بمؤشر الخطر السياسي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالكفاءة المؤسسية للبلدان، حيث أن نوعية البيروقراطية مرتبطة بمدى قوة المؤسسات بالبلدان، وكذلك دور القانون ومصادقته في تنفيذ الأحكام وما يرتبط به من تخفيض مستويات الفساد بالبلد المضيف علاوة على أن هذه المكونات الخاصة بالكفاءة المؤسسية هي أيضا مؤشرات لجودة الحوكمة.
- في حين نسعى من خلال بحثنا أن نبرز علاقة الحوكمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

8- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

اعتمد البحث في سبيل الوصول إلى مخرج للإشكالية على مناهج بحث متعارف عليها، ونعني بالضبط الأسلوب الوصفي الذي استعرض مصطلح الحوكمة كمفهوم جديد أُدرج ضمن كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة أو كبديل للإدارة الحالية، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي المستعمل في السعي إلى ربط العلاقة بين مؤشر الحوكمة ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، والأسلوب الاستنباطي الذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة إجراء تحليل للدراسات السابقة لتوجيه مؤشرات الحوكمة نحو المتطلبات الآنية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالبلد المضيف.

بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإحصائي في عرض المعادلات الرياضية التي تعبر عن علاقات دالية قابلة للقياس، وقد تم تقدير عدد من المعادلات باستخدام المربعات الصغرى المتمثلة في المتغير التابع بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الحوكمة متغيرا مستقلا، وذلك بهدف التعرف على قدرة الحوكمة في تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة الدراسة. كل هذا بالاعتماد على برنامج STATA لتقدير الدراسة الإحصائية.

9- صعوبات البحث:

- عند قيامي بهذا البحث واجهتني مجموعة من الصعوبات التي رأيتها غير موضوعية والتي كانت على النحو الآتي:
- عدم توفر المعطيات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بمؤشرات الحوكمة في الجزائر.
- قلة المراجع المتخصصة والمتعلقة بموضوع البحث باللغة العربية، خاصة الكتب العلمية التي تعتبر الزاد الحقيقي لكل بحث علمي، وهذه القلة في المراجع المتخصصة مردها بالدرجة الأولى إلى قلة

الاهتمام بهذا الموضوع مقارنة بالمواضيع الأخرى، وقد تم تعويض هذا النقص بالمراجع باللغة الأجنبية بالإضافة إلى الدراسات السابقة و التقارير والبحوث الصادرة عن مراكز البحث والهيئات المعنية بالإشراف أو تجميع الإحصائيات.

10- التقسيم المنهجي:

لإنجاز أهداف البحث السابقة وامتثالاً لأهميته، قمنا بتقسيم الدراسة على أربعة فصول، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا الفصل تناولت بالدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى كل من مفهومه وأنواعه، تلي ذلك التعرض إلى محدداته في ضوء النظريات المفسرة له، وقد لوحظ تعدد تلك المحددات واختلافها، ولا يمكن إنكار الدور الهام للمحددات المكانية باعتبارها هي التي تؤثر على قرارات المستثمر الأجنبي بشأن تحديد نمط الدخول للسوق الخارجي، وتوطين فروعه الإنتاجية، والانتشار الجغرافي لأنشطته بالشكل الذي يعظم أرباحه من المزايا الاحتكارية. وقد أمكن الإشارة في هذا الصدد أيضاً إلى الدور الهام للأطر المؤسسية (الحوكمة) في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لجذب هذا الاستثمار، والتي ركزت عليها معظم دول العالم في الفترة الراهنة للترويج لدولها لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التوجهات العالمية الرامية إلى زيادة حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، الأمر الذي استدعى معه ضرورة التعرض إلى مؤشرات الحوكمة باعتبارها تمثل أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الحالي.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة

في هذا الفصل تطرقت إلى مجال الحوكمة أو كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة باعتبارها من أهم العوامل التي يجب التركيز عليها لتهيئة المناخ الاستثماري، وتمت الإشارة في هذا الصدد إلى مفهوم الحوكمة والسمات أو المؤشرات المميزة لها، وقد تم التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة وفقاً لمنهج البنك العالمي، تتمثل في ستة مؤشرات، أمكن التعبير عنهم وفقاً للمصادر التي تم تجميع البيانات منها ووفقاً لهذه الدراسة في أربعة مؤشرات على النحو التالي: الفساد ومدى مكافحته، الديمقراطية والاستقرار السياسي، وسهولة وجودة التنظيمات واللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي (نوعية البيروقراطية) وأخيراً مدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعماً للحقوق والملكيات لما لها من دور هام في توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، وتقليل المخاطر السياسية المرتبطة بحالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف.

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري

في هذا الفصل تكلمت عن قنوات تأثير الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء التعرض لأهم الدراسات السابقة في هذا المجال، وقد أمكن التوصل من ذلك إلى أن حوكمة الكفاءة المؤسسية للدولة أصبحت بالفعل تمثل أهم المقومات والأدوات اللازمة لتحسين جودة المناخ الاستثماري حيث يسعى المستثمرون دائما إلى البلدان التي يتوافر فيها مناخ استثماري نزيه ومستقر يمكن التنبؤ فيها بالسياسات والقرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها، وكذلك وجود إطار تشريعي وقانوني وقضائي مدعم للحقوق والملكيات، وأيضا مدى قوة المؤسسات السياسية وحماتها للحقوق المدنية والسياسية للأفراد، وعدم انتشار الممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية. ومن هذا المنطلق تم التوصل إلى أن الأطر السياسية أو الحوكمة تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر

سنحاول في هذه الدراسة أن نعالج مؤشرات الحوكمة وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، من خلال تسليط الضوء على مناخ الاستثمار بناء على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصبغة الاقتصادية الكلية، والعمل على إبراز الأهمية النسبية للحوكمة في التأثير على المناخ الاستثماري المؤسسي للجزائر، موضحين بعد ذلك أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مرتكزين أساسا على معطيات الاقتصاد الجزائري، ومعتمدين على أساليب التحليل الوصفي والقياسي لمعالجة موضوع الدراسة. ثم نحاول أن نتعرض للعوامل المؤسسية التي لها دور في تفسير هذه الاستثمارات، وأيضا التعرف على الأهمية النسبية لمكونات الحوكمة من جهة نظر المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بتوطين استثماراته بالاقتصاد الوطني من خلال التركيز على تحسين كفاءة الإدارة المؤسسية للجزائر، وأخيرا سنحاول أن نحلل نتائج الدراسة القياسية إسقاطا على الواقع الاقتصادي الجزائري.

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تتسم بيئة الأعمال الدولية الراهنة باحترام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف البلدان. وذلك نتيجة للدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل وتعزيز قواعد الإنتاج والتصدير وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق مزايا تنافسية للاقتصاد الوطني ورفع مستويات الدخل والمعيشة.

من هذا المنطلق، سارعت البلدان في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذبه، واشتد التنافس بين البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والمزايا والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي.

وانطلاقاً مما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، مفهومه وأنواعه

المبحث الثاني: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء النظريات المفسرة له.

المبحث الثالث: التوجهات العالمية لحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية

المبحث الأول: مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر سواء على المستوى العالمي أو على مستوى البلدان النامية، وبصفة خاصة في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والسياسية الدولية، وذلك باعتباره محفزاً للنمو الاقتصادي، والمصدر الرئيسي للحصول على التكنولوجيا، وهي من أفضل مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية، هذا إلى جانب ما يصاحبه من خبرات إدارية وتسويقية وتنظيمية تتعكس على تحسين كفاءة الموارد البشرية، الأمر الذي ترتب عليه تسابق جميع الدول العالم لجذب المزيد من تدفقاته، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذبه، وفي ضوء ذلك فهناك حاجة ماسة إلى إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث مفهومه وأنواعه كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، على أنه (الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم >> شركة و مؤسسة أو مصرف << في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح >> المستثمر المباشر << وإلى المؤسسة باصطلاح >> مؤسسة الاستثمار المباشر << وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل جميع المعاملات اللاحقة بينهما⁽¹⁾.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر "هو مجموعة الموارد النقدية أو العينية (تكون خاضعة للتقويم) التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي، يشارك مباشرة هذه المؤسسة ويكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة"⁽²⁾.

يتبين من خلال هذا التعريف إذن، أن الاستثمار الأجنبي يتجسد ميدانياً عند قيام مؤسسة محلية في البلد المضيف باجتذاب المستثمر الأجنبي مهما كانت صفته أو طبيعته أو معنويته، تابع للقطاع

(1) - مصطفى العبدالله الكفري "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، ندوة اقتصادية حول: الاقتصاد السوري وأفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 18 ماي 2010، ص (01)

(2) - فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة، بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية" رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، مارس 2004، ص (10)

الخاص أو العام... إلخ، من خلال استثمار يتخذ إما الشكل النقدي أو الشكل العيني مع أن هذا الأخير يسمح له بإدارة هذا الاستثمار.

كما يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في "تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين في بلد غير بلده، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا، والخبرة الفنية في مجال نشاطه في البلد المضيف".⁽¹⁾

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بمجموعة الخصائص التالية:

- أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي.
- استثمار يتم بواسطة أفراد أو شركات في بلد مضيف.
- قد يأخذ شكل إقامة فروع جديدة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو المساهمة في مشروعات قائمة أو جديدة كما هو الحال في المشروعات المشتركة.
- الحد الأدنى بملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال المشروع أو قدرة التصويت فيه (10%).
- لا يتضمن إمدادات مادية فقط، ولكن أيضا تقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرات الفنية، والإدارية، والتسويقية والتنظيمية.
- تعد القدرة على إدارة المشروع والرقابة عليه العنصر المميز له عن الاستثمار في حافظة الأوراق المالية.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر، على أساس شكل الملكية وتأسيس الفروع الأجنبية، وتقوم الشركة الأم بالاختبار بينهما وفقا لإستراتيجيتها، وطبيعة المنتج والعمليات الإنتاجية، والخبرات السابقة لها بالسوق الدولي، ونفقات أو كثافة البحوث والتطوير وظروف البلد المضيف كما يلي:

(1) - عبد السلام أبو قحف، "نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص(13).

أولاً: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وهي الأكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، ويرجع هذا إلى عدة أسباب، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالبلد المضيف.⁽¹⁾

أو يقصد بها السماح للمستثمر الأجنبي (الشركة الأم) بالتملك الكامل للفروع في البلد المضيف مما يتيح الفرصة لهذا المستثمر بالحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع بدون أي تدخلات، على أن يتم تأسيس تلك الفروع وممارسة عملها في إطار القانون المحلي للبلد المضيف، إلا أن الدول النامية نجدها ترفض في كثير من الأحيان التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروع الاستثمار^(*).

كما تعد الفروع المملوكة بالكامل نوعاً من الاستثمار الدولي، والذي تقوم به الشركة الأم بهدف امتلاك أحد الفروع بالبلد المضيف، على أن تكون لها الحق في إدارتها والرقابة عليها بدون أي تدخلات، وإمداد هذا الفرع بالخدمات الإدارية، والفنية، والتسويقية، والتكنولوجية، وعلى أن يكون لها الحرية الكاملة في اختيار نوع المنتج، وحجم الإنتاج، وطريقة إنتاجه ونوعية المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، ما لم ينص القانون المحلي لهذا البلد على غير ذلك، وبما يضمن لها البقاء والاستمرارية في الاقتصاد المضيف.

◀ أسباب تفضيل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تختلف أسباب تفضيل الاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظر كل من الشركة الدولية والبلد المضيف، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم دوافع هذا النوع من الاستثمار الدولي بالنسبة لكل منهما⁽²⁾:

1- من وجهة نظر المستثمر الأجنبي (الشركة الأم):

- يعتبر هذا النوع من أكثر الأشكال قبولاً بالنسبة للشركة الأم، نظراً لما يحققه من ميزة تجنب أي تعارض في المصالح مع الشركاء بالبلد المضيف. حيث تعمل هذه الشركات كمجموعة مندمجة في الاقتصاد العالمي وتتبع إستراتيجية موحدة في كل البلدان، ويكون لها مركزية القرار، بما يحقق لها القدرة على الحفاظ على صورة المنتج ونوعيته.

(1)- مفتي محمد البشير، "مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1993-2004)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص 08.

(*)- هذا الخوف يتمثل في التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيد المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات للأسواق الدولية النامية.

(2)- منار علي حسن مصطفى "دور الشركات عابرة القوميات بين المحيط الاجتماعي والتقييم الدولي للعمل، دراسة لحالة المصرية (1970-1990)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص 12.

- في حالة امتلاك الشركة الأم قدرات وإمكانيات متميزة في مجال البحوث والتطوير، وقدرات تمويلية وتكنولوجية فائقة تمكنها من دعم قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية، وتحقق أقصى استفادة ممكنة من المزايا الاحتكارية المملوكة لها، فإنها في هذا الشأن تفضل إقامة فروع مملوكة بالكامل في البلد المضيف.
- في حالة تمتع الشركة الأم بخبرات سابقة في مجال النشاط الدولي في عدد كبير عن الأسواق الخارجية، بحيث يتوافر لديها كم هائل من المعلومات التي تمكنها من التغلب على حالة عدم التأكد بشأن المعاملات الاقتصادية بهذه البلدان، وخاصة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتتوافر لديها الخبرة عن طريق البدء في السوق الدولي من خلال المشروعات المشتركة، وعندما تتوافر لديها كافة المعلومات من الفرص والمخاطر بهذا السوق المضيف، فإنها تنتقل للمرحلة الثانية وهي إقامة الفروع المملوكة بالكامل.

2- من وجهة نظر البلد المضيف:

- فيما يتعلق بالبلد المضيف ففي أحيان كثيرة تفضل حكومات البلدان المضيفة تشجيع وتحفيز الشركات الأجنبية على التملك الكامل لمشروع الاستثمار، وذلك كوسيلة لإيجاد أنشطة استثمارية جديدة، وليس مجرد إحلال مستثمرين أجانب محل الوطنيين، إلا أنه على الجانب الآخر، قد يزيد ذلك من درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد المحلي.

ثانياً: المشروعات المشتركة (الاستثمار المشترك):

- تعد المشروعات المشتركة شكلاً من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تفضي باشتراك بلدين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص⁽¹⁾، بفرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو للتصدير على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه مثل رأس المال، والمواد الخام، والمهارات التنظيمية والتسييرية وفنون الإنتاج. ويمكن لهذا النوع من التحالف في البحث عن تقاسم:⁽²⁾

- الالتزامات المالية والمخاطر.
- التكنولوجيا، وذلك بالتكوين المشترك للمهارات أو باقتناء مهارات الشريك.
- التعاضد النفسي والاجتماعي لتسهيل الاندماج التجاري، والسياسي في البلد المضيف.
- توزيع الأعباء التسييرية اليومية.

(1) - إبراهيم محمد الفار، "اقتصاديات المشروعات المشتركة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 14.
(2) - قويدري محمد، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص 08.

إن فعالية المشروعات المشتركة في البلد المضيف غالبا ما تتوقف على مدى سلامة البيئة الاستثمارية وتتمتع الشركاء المحليون بمراكز قوة.

ويقصد بالمشروعات المشتركة السماح للمستثمر الأجنبي (الشركة الأم) بالمساهمة في مشروع ما بالبلد المضيف، سواء كانت هذه المساهمة في رأس المال المشروع أو بالإمكانيات الإدارية أو التسويقية أو بالتكنولوجيا، مع قيامه بالمشاركة في الإدارة والتنظيم والرقابة طبقا للسياسات المرتبطة بمدى مساهمة كل مستثمر في رأس مال المشروع، وعلى أن يتم تأسيس هذا المشروع وممارسة نشاطه في إطار القانون المحلي للبلد المضيف.

وفي مقابل ذلك يسهم الشريك المحلي بالخبرات والمعارف المرتبطة بالسوق المحلي والخاصة باللوائح والتنظيمات المرتبطة بممارسة النشاط الاقتصادي، وشبكات التوزيع والتسويق، والبنية الأساسية للمشروع، وكيفية التغلب على المخاطر السياسية وممارسة الفساد بالشكل الذي يتيح للمستثمر الأجنبي تجنب حالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف، والاستفادة من إمكانيات وفرص التوسع في المستقبل.

كما تعرف المشروعات المشتركة أيضا على أنها المشاركة ما بين منشأتين أو أكثر لتكوين كيان مؤسسي مستقل يهدف إلى القيام بالأنشطة الإنتاجية الاقتصادية وبشرط أن يكون لأحد المساهمين (الشركاء) سلطة اتخاذ القرار، وعلى أن يقوم كل شريك منهم مساهمة فعالة في شكل رؤوس أموال وتكنولوجيا ومهارات إدارية وتسويقية تمكنهم من القدرة على الوصول للأسواق الدولية، وتحقيق اقتصاديات الحجم، لذلك تعد المشروعات المشتركة دالة في تعظيم الأرباح وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد.

وقد تتمثل المشروعات المشتركة في إنشاء أحد المشروعات في مجال استغلال الموارد الطبيعية أو الصناعات التحويلية، أو في المجالات الزراعية المختلفة، وذلك باشتراك أكثر من طرف أحدهم أجنبي والأخرى أطراف وطنية، والطرف الأجنبي في هذه العلاقة ما هو إلا واحد من الشركات الدولية التي تمتلك بعض المزايا غير المتوافرة للطرف المحلي مثل الخبرة والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية والتنظيمية.

◀ أسباب تفضيل المشروعات المشتركة:

تختلف أسباب تفضيل المشروعات المشتركة من وجهة نظر كل من الشركة الدولية والبلد المضيف، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم دوافع هذا النوع من الاستثمار الدولي بالنسبة لكل منهما:

1- من وجهة نظر المستثمر الأجنبي (الشركة الأم)⁽¹⁾:

- الدافع الأول: تخفيض التكاليف المرتبطة بالمعاملات والإنتاج:

تهدف الشركة الأم من تنظيم وتنسيق أنشطتها عبر الحدود الدولية مع المنشآت الأخرى في شكل مشروعات مشتركة على تحسين وضعها التنافسي في السوق الدولي، خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة بين المنشآت الدولية على ارتياد الأسواق العالمية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تخفيض تكاليف كل من المعاملات والإنتاج.

حيث تستطيع الشركة الأم من خلال المشروعات المشتركة أن تخفض تكاليف الإنتاج عن طريق قدرتها على الوصول إلى اقتصاديات الحجم، هذا إلى جانب أنها لا تكون مضطرة لتوفير قدر كبير من الموارد المالية لتأسيس الفروع الجديدة، علاوة على القدرة على توفير الإمكانيات التكنولوجية الملائمة وخاصة فيما يتعلق بتكاليف المعاملات فتشير إلى التكاليف المرتبطة بعدم توافر المعرفة الكافية عن الظروف الاقتصادية والسياسية لسوق البلد المضيف، والقوانين الخاصة بها، مما يزيد من حالة عدم التأكد والمخاطر بهذه الدولة.

- الدافع الثاني: توزيع مخاطر تزايد نفقات البحوث والتطوير:

ترتب على تزايد حدة المنافسة بين المنشآت الدولية في اختراق الأسواق العالمية للحصول على أُنصبة متزايدة من هذه الأسواق، تكثيف نفقات البحوث والتطوير بدرجة كبيرة، الأمر الذي أدى إلى قصر فترة الاحتكار التكنولوجي التي تتمتع بها أي منشأة عند طرحها لمنتج جديد بالأسواق، وأيضاً افتقاد المنشأة الميزة المكتسبة من المنتجات الجديدة قبل أن تتمكن من استيراد نفقات البحوث والتطوير.

- الدافع الثالث: التغلب على القيود المرتبطة بالسوق الدولي:

كان السبب الرئيسي في تفضيل المشروعات المشتركة كأحد أشكال الاستثمار الدولي - قبل اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS)^(*)، والتي ألغت جميع القيود - يتمثل في التغلب على القيود المرتبطة بالسوق الدولي وتتمثل هذه القيود في التشريعات الحكومية التي تضع حدوداً معينة على ملكية الشركات الأجنبية، وتحديد مجالات الاستثمار، علاوة على القيود المرتبطة بشرط استخدام المكون المحلي، بهدف استخدام بعض المدخلات المحلية بدلاً من استيرادها، هذا إلى

(1) - عادل محمد المهدي، "المشروعات المشتركة وتطوير الهيكل الصناعي في الدول النامية، مع إشارة للتجربة السعودية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الثامنة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة حلوان، 1994، ص 139.

(*) - اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS: Trade Related Investment Measures) مرتبط بالقيود التي تتخذ في مجالات الاستثمار من جانب السلطات الوطنية، وتحد من قدرة الشركات العالمية على المنافسة أو تعرقل قدراتها في تعظيم منافعها من الاستثمار الدولي.

جانبا القيود المرتبطة بتسويق المنتج على سبيل المثال التمييز السعري، ولا يمكن إغفال المتطلبات البيئية والمسؤولية الاجتماعية.⁽¹⁾

- الدافع الرابع: مرتبط باستراتيجية الشركة الأم:

تؤكد إستراتيجية التوسع المرحلي لتمويل الأنشطة الإنتاجية، على أن هناك مراحل تمر بها الشركة الأم لتدويل عملياتها الإنتاجية بالخارج، ففي المرحلة الأولى تبدأ بالتصدير، يلي ذلك مرحلة الإنتاج الدولي، والتي تنص على ضرورة اختيار المستثمر الأجنبي المشروعات المشتركة في المرحلة الأولى للإنتاج الدولي، وذلك لعدم توافر الخبرة أو المعرفة الكاملة بالظروف السوق بالبلد المضيف (حيث ينقصها الخبرة التي تمكنها من التألف مع البيئة المحلية)، ولتحقيق الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا، وبصفة خاصة في ظل ارتفاع نفقات البحوث والتطوير.

يلي ذلك وفي ظل الخبرة المتراكمة والمكتسبة لديها خلال الفترات السابقة، فإنه يتم التحول من المشروعات المشتركة إلى المشروعات المملوكة بالكامل، وذلك بهدف إحكام الرقابة والإدارة لأنشطتها، والقضاء على المخاطر المرتبطة بالمشروعات المشتركة، وتجنب أي تعارض في المصالح أو الأهداف مع الشركاء المحليين.⁽²⁾

2- من وجهة نظر البلد المضيف:

يعتبر هذا النوع من أكثر الأشكال قبولا بالنسبة للبلد المضيف، لأنه يمكن الاقتصاد المحلي من السيطرة على الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها الشركات الأجنبية، وهذا بدوره يقلل من درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد المحلي.⁽³⁾

المبحث الثاني: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء النظريات المفسرة له

تتعدد العوامل والمحددات التي تؤدي إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، بل واختلفت أيضا النظريات التي حاولت تفسير هذه المحددات، فمنها نظريات التجارة الدولية، ونظرية المشروع (المنظمات الصناعية) إلا أن نظرية المشروع أسهمت بدرجة أكبر في تفسير هذه الظاهرة، ولعل السبب في ذلك أن ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي في جوهرها

(1) - عمر سالم، "المجالات المستحدثة في إطار أروجواي وأثرها على الاقتصاد المصري: ترتيبات قيود التجارة المرتبطة بالاستثمار"، مؤتمر النظام لتجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1995، صص (144-150).

(2) - Mauro F. Guillen, "Experience, Imitation, and The Sequence of Foreign Entry: wholly owned and joint-Venture Manufacturing by South Korean Firms and Business Groups in china, 1987-1995", journal of International Business studies, Vol (34). (2003), P.P(186-187).

(3) - منار علي حسن مصطفى، "دور الشركات عابرة القوميات بين المحبط الاجتماعي والتقسيم الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ظاهرة صناعية ترتبط بنشاط الشركات، وأن أكسيها الصفة التجارية هو توسع هذا النشاط عبر الحدود الدولية.

ومن هذا المنطلق فقد بات من الواضح أن حجم التدفقات الاستثمارية التي توجه إلى البلدان النامية لن يزيد عما هو عليه الآن من حيث الأهمية النسبية من مجمل الاستثمارات الخارجية المباشرة لدول العالم، وذلك ما لم تسعى تلك الدول إلى إصلاح أنظمتها السياسية بصورة تعكس قدرا كبيرا من الديمقراطية والشفافية، وتفعيل عناصر الحوكمة الجيدة وكما سنوضحه في المطالب الآتية:

المطلب الأول: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات الدولية

المطلب الثاني: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان النامية

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف

المطلب الأول: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات الدولية

هناك العديد من النظريات التي تفسر حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم المختلفة وسوف يتم استرجاع أهم تلك النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الإنتاج الدولي، والوقوف على أهم العوامل التي أسهمت في نموه، وإلقاء الضوء على الاتجاهات الفكرية المختلفة التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل:

أولاً: نظرية التحركات الدولية لرأس المال:

تفسر هذه النظرية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أساس أنها نتيجة للاختلافات في أسعار الفائدة بين البلدان، وهذه الاختلافات تعود إلى اختلاف ما تحوزه الدول من رأس مال، حيث تتدفق رؤوس الأموال من بلد ذات معدل العائد المنخفض إلى بلد ذات معدل العائد المتوقع، وتستمر هذه التدفقات لرؤوس الأموال حتى تتعادل هذه المعدلات بين البلدان، وذلك بافتراض كمال الأسواق إلا أن هذه النظرية تنطبق أكثر على الاستثمارات في الأوراق المالية دون غيرها من الاستثمارات.⁽¹⁾

وبناء على ذلك، فقد وجه إلى هذه النظرية الانتقاد التالي والمتمثل في صعوبة تطبيق نظرية حافظة الأوراق المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر للأسباب التالية:⁽²⁾

- على النقيض من الاستثمار في حافظة الأوراق المالية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن بالضرورة تحويلات لرؤوس الأموال من بلد الأم إلى البلد المضيف.

⁽¹⁾ Edward K. chen, "**Multinational Corporations, Technology and Employment :Theories Of Foreign Direct Investment**", Mac-Milan Press LTD, Landon,(1983), P.P(17-18).

⁽²⁾ Hala Sakr, "**Foreign Direct Investment: Theoretical Analysis**", MSc . Degree in Economics, Faculty Of Economics and Political Science, Cairo University,(1998), P.P (31-32).

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتواجد في بلدين في نفس الوقت وهما البلد الأم والبلد المضيف.
- يمثل توافر القدرة على إدارة الأصول والرقابة عليها العنصر المميز للاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في حافظة الأوراق المالية.
- تقوم نظرية حافظة الأوراق المالية على افتراض كمال الأسواق، في حين أن عدم كمال الأسواق هو الشرط الرئيسي لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تفضل الشركات متعددة الجنسيات التعامل في أسواق تتسم بعدم الكمال.

ثانياً: نظرية المنشأة الصناعية

تعود هذه النظرية إلى كل من هايمر (Stephen Hymer, 1976) وكند لبرجر (Charles Kindleberger, 1969)، وكيفز (Richard E. Caves 1971, 1982)، وقد اعتمد هايمر في تفسيره لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة للإنتاج الدولي على نظرية المنشأة الصناعية، حيث أشار في هذا الصدد إلى أن المشروعات متعددة الجنسيات تعد بمثابة أداة أو منشأة للإنتاج الدولي، هدفها الأساسي إحكام الرقابة على الأنشطة الإنتاجية عبر الحدود الدولية، وليس مجرد أداة أو منشأة للتبادل التجاري الدولي. (1)

وتفسر نظرية المنشأة الصناعية دوافع قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى أسباب تعود إلى طبيعة سوق احتكار القلة الذي تعمل فيه، حيث أن خصائصه تعطي للمنشأة ميزة احتكارية تساعدها على تدويل نشاطها، وتسمح لها بالبقاء والاستمرارية في السوق، ومواجهة المنافسة مع المنشآت المحلية في البلد المضيف، وتمكنها أيضاً من تحقيق أرباحاً تزيد عن تلك التي يمكن أن تحققها في الداخل.

وتشير المزايا الاحتكارية المملوكة للشركات متعددة الجنسيات، والتي تتحقق في ظل عدم كمال الأسواق، إلى الخصائص والسمات الفريدة التي تميزها وتكسيها ميزة تنافسية في مواجهة باقي المنشآت الأخرى، ومن أهم المزايا التي تحظى بموجبها المنشأة الأجنبية بقوى احتكارية في السوق ما يلي (2):

- حيازة تكنولوجيا متقدمة: والتي تتمثل في المنتجات الجديدة عالية الجودة، أو الطرق الإنتاجية الجديدة، والمعرفة الفنية، والمهارات الادخارية والتسويقية والتنظيمية.

(1) Stephen Hymer, "General Introduction", Edited By: Robert Cohen, Nadine Felton and; Morley Nkosi: "The multinational corporation, A radical Approach", Cambridge University Press, (1979), P(3).

(2) خليل محمد خليل عطية، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، بحث في النظرية"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العددان (437-438)، (1994)، صص (128-129).

- كبير حجم وتنوع المنشأة: بمعنى قدراتها على تحقيق اقتصاديات الحجم، والتي تعد مجالا جيدا لإعداد البحوث والتطوير وتكثيف الاختراعات، والتي تمكن المنشأة من القدرة على تمييز منتجاتها من خلال سياسات التسعير والتوزيع، والقدرة على الوصول إلى عناصر الإنتاج في حين أن ما يتعلق بقدراتها على الوصول والنفوذ إلى الأسواق الخارجية، فإن جزءا كبيرا منها يعتمد على قرارات وتصرفات حكومات الدول المضيفة، وسياساتها تجاه الشركات متعددة الجنسيات بما يمكنها من تعظيم الاستفادة من تلك المزايا.

- القدرة على الوصول للتمويل كميزة احتكارية: حيث أن كبير حجم المنشأة، وتنوع نشاطها يجعلها قادرة على زيادة رأس مالها بشكل منخفض التكلفة، نظرا لطبيعة أرباحها التي تتسم بالاستقرار، هذا إلى جانب قدراتها الفائقة على نقل نشاطها استجابة للتغيرات في أسعار عناصر الإنتاج ومدى وفرتها.

وتأسيسا على ما سبق، فإن "الدافع الأول" لقيام المنشآت بالاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمنهج "هايمر-كندلبرجر" ينص على: أنه في ظل وجود أسواق تتسم باحتكار القلة، فإن المنشآت يجب أن تستغل مزاياها الاحتكارية التي تمتلكها في تدويل نشاطها، وتعظيم أرباحها بالأسواق الخارجية، ويعد هذا الشرط ضروريا ولكنه غير كاف للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بالخارج وتتضمن هذه الشروط التغيرات في خصائص المنتج عبر الزمن، والرغبة في الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية هذا إلى جانب الدور الكبير للمزايا المكانية للبلد المضيف كسبب هام لتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر.⁽¹⁾

وبناء على ما سبق، فقد وجه إلى نظرية المنشأة الصناعية الانتقادات التالية:

- وفقا لهذه النظرية الخاصة بضرورة امتلاك المنشأة المستثمرة مزايا احتكارية تمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية، فإن المنشآت كبيرة الحجم والتي تعمل في ظل أسواق احتكار القلة هي فقط التي ستكون قادرة على القيام بالاستثمار المباشر بالخارج. في حين أن الاستثمار المباشر الياباني يتم بواسطة منشآت استثمارية متوسطة وصغيرة الحجم وتعمل في ظل هيكل سوق تنافسي نسبيا⁽²⁾.

- علاوة على ما سبق، فقد أكدت تلك النظرية أيضا على ضرورة قيام المنشآت الأجنبية بنقل تكنولوجيا كثيفة رأس المال للبلد المضيف، في حين أن المنشآت الاستثمارية اليابانية تقوم بنقل

(1)-Stephen Hymer "General Introduction", op-cit p(3)

(1) Edward K. chen, "Multinational cor portions.....", op-cit ,P.P(24-25)

(2) منار علي حسن مصطفي، "دور الشركات عابرة القوميات بين المحيط الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل"، مرجع سبق ذكره، ص ص(46-

تكنولوجيا كثيفة العمل في أغلب الأحيان. ومن هنا يمكن القول بأن هذه النظرية حاولت التركيز في تفسيرها لدوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات الأمريكية والتي تعد دالة في المزايا الاحتكارية المملوكة للمنشأة، في حين أن الاستثمارات اليابانية تعد دالة في عوامل التوطن المرتبطة بالبلد المضيف.

- كما أن تفسير دوافع قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لنظرية المنشأة الصناعية لم يوضح السبب الرئيسي لهذا الاستثمار، لأن هناك طرق أخرى بديلة يمكن من خلالها الاستفادة من المزايا الاحتكارية المملوكة للمنشأة، عن طريق منح التراخيص لمنشآت محلية في البلد المضيف.

هذا وقد سار فيرنون (Vernon)، خطوة إلى الأمام في اتجاه تفسير سبب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نظرية دورة حياة المنتج، حيث أشار في هذا الصدد إلى أن مصدر الميزة الاحتكارية قد يكون بسبب الميزة التكنولوجية للبلد الأم، وأن هذه الميزة التكنولوجية هي التي تمنح المنشأة ميزة احتكارية ديناميكية تؤدي إلى الاستثمار الخارجي في مراحل معينة من مراحل دورة حياة المنتج⁽¹⁾. الأمر الذي يتطلب معه ضرورة إلقاء الضوء على نظرية دورة حياة المنتج بشيء من التفصيل للتعرف على أسباب ودوافع FDI .

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج

تقدم نظرية دورة حياة المنتج للتجارة والاستثمار الدولي إطارا جيدا يتم من خلاله تفسير طبيعة الإنتاج الدولي الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، حيث توضح هذه النظرية أسباب تركيز الابتكارات الخاصة بإنتاج المنتجات الجديدة في دول معينة دون غيرها، والتغيرات التي تطرأ عبر الزمن، ومدى ارتباطها بالأنماط المختلفة لخدمة الأسواق الدولية، سواء من خلال التصدير أو من خلال الإنتاج الدولي.

كما وضحها فيرنون سنة 1966 هي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن، وأن قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر للمنشأة تتأثر بشكل معنوي بهيكل دورة حياة منتجاتها الأساسية، فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو أنه مثل الإنسان فإن المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (الميلاد) ثم تتضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار ثم أخيرا الموت.⁽²⁾ وعليه فإن النظرية تميز بين ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، مرحلة المنتج النمطي.

(2) - مفتي محمد البشير، "مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1993-2004"، مرجع سبق ذكره، ص14.

1- مرحلة ظهور المنتج الجديد:

يقتصر ظهور المنتج الجديد في هذه المرحلة على أسواق الدول المتقدمة صاحبة الاختراعات وقد يعود السبب في ذلك إلى توافر المقومات الأساسية من عوامل العرض والطلب الخاصة بهذه الاختراعات، حيث تتمثل عوامل العرض في مدى الوفرة في عناصر الإنتاج كالبحوث والتطوير والتكنولوجيا، والتنظيم والعمل الماهر. في حين أن عوامل الطلب تتمثل في ارتفاع مستويات الدخل والأذواق واتساع نطاق السوق الداخلي بالشكل الذي يسمح بوجود طلب كاف على هذا المنتج بدرجة تبرر دخول فكرة المنتج الجديد إلى حيز التطبيق.⁽¹⁾

وتتسم مرحلة ظهور المنتج الجديد بمرونة طلب سعرية منخفضة نسبياً، ومرونة طلب دخلية مرتفعة نظراً لحدثة المنتج وعدم وجود بدائل له، وأيضاً لأن المنتج الجديد يعد دالة في احتياجات ورغبات أصحاب الدخل المرتفعة، ومن هنا يمكن استخلاص أن توطن المنتج الجديد يكون قاصراً على السوق المحلي للبلد صاحبة الاختراع، ويعود ذلك إلى اعتبارات خاصة بالتوطن تسمح بالقدرة على تكيف المنتج وفقاً لرغبات المستهلكين، ولا تظهر أي بوادر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن يتم خدمة الأسواق الدولية من خلال التصدير.

2- مرحلة المنتج الناضج:

تتسم هذه المرحلة بنمو الطلب على المنتج من السوق المحلي وكذلك من الأسواق الخارجية نظراً لكون المستهلكين أكثر معرفة ودراية بالمنتج، علاوة على انخفاض سعر المنتج والذي يعود إلى الكفاءة والنمطية في العملية الإنتاجية، حيث يتم الإنتاج وفقاً لاقتصاديات الحجم، وتتنخفض كثافة عنصر البحث العلمي والتطوير، وترتفع كثافة رأس المال، ويزداد عدد المنشآت المنتجة لهذا المنتج الجديد من أجل الاستفادة بمزايا هذه المرحلة لنمو المنتج، ويتحول السوق من وضعه الاحتكاري إلى وضع احتكار القلة، وتتمكن المنشآت من غزو الأسواق الخارجية بالصادرات لإشباع الطلب المتزايد في الأسواق الخارجية.⁽²⁾

كما ينشأ أيضاً في هذه المرحلة خطر يتمثل في قيام بعض المنشآت الأجنبية بإنتاج هذا المنتج بتكلفة أقل، وتزداد مرونة الطلب السعرية نظراً لوجود منتجات بديلة أو شبيهة قادرة على المنافسة ورخيصة نسبياً مما يشجع المستهلكين على الإقبال عليها في حالة ارتفاع سعر المنتج الناضج. الأمر الذي تظهر معه أولى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة المتماثلة في هيكل الطلب كما

⁽¹⁾ Hala Sakr, "Foreign Direct Investment: Theoretical Analysis", op.cit, P(34).

⁽²⁾ منار علي حسن مصطفى، "دور الشركات عابرة القوميات بين المحيط الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل"، مرجع سبق ذكره، ص 48.

تظهر معه أيضا أهمية المزايا المرتبطة بالتوطن والمتمثلة في توسيع نطاق السوق وتحظى عقبات الحماية المختلفة، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وتحسين الخدمات المرتبطة بالمنتج الجديد وتبويجه لدعم القدرة التنافسية لهذه الشركات في الأسواق العالمية، والحفاظ على نصيبها من السوق.⁽¹⁾

3- مرحلة المنتج النمطي:

خلال هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا وذا أسلوب إنتاجي كثيف العمل وتزيد نسبة العمالة غير الماهرة المستخدمة في إنتاجه، وتزداد مرونة الطلب السعرية، وتبدأ المنشآت الأجنبية في تقليد المنتج الجديد، وتبدأ في منافسة المنشآت المبتكرة التي تنسحب قليلا من الأسواق الخارجية فنقل صادراتها، وتتسم هذه المنافسة بأنها منافسة سعرية، ولكي تظل المنشأة المحلية في البلد المبتكر للمنافسة، ومن أجل زيادة نصيبها من السوق العالمي، لا بد من إيجاد وسيلة لتخفيض تكاليفها وبالتالي الأسعار بعد أن أصبح المنتج نمطيا. وتحقق المنشأة هذا الهدف من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أولا في البلدان المتقدمة ذات الأجور الأقل انخفاضا من البلدان الأصلية المبتكرة، وفي مرحلة أخرى ومع اشتداد المنافسة حيث يكون المنتج أكثر نمطية.

وتتجه الاستثمارات المباشرة إلى البلدان النامية والتي تتمتع بوفرة كبيرة في عنصر العمل غير الماهر، وتستمر هذه المرحلة إلى أن تعود الفروع في البلد المضيف لتصدير المنتج إلى البلد الأم بعد أن كانت مصدرة له، وبالنسبة للمنشأة المبتكرة فإنها تزيد من جهودها في مجال البحوث والتطوير لابتكار فنون إنتاجية جديدة لتلبية احتياجات المستهلكين المتجددة في البلد الأم.⁽²⁾

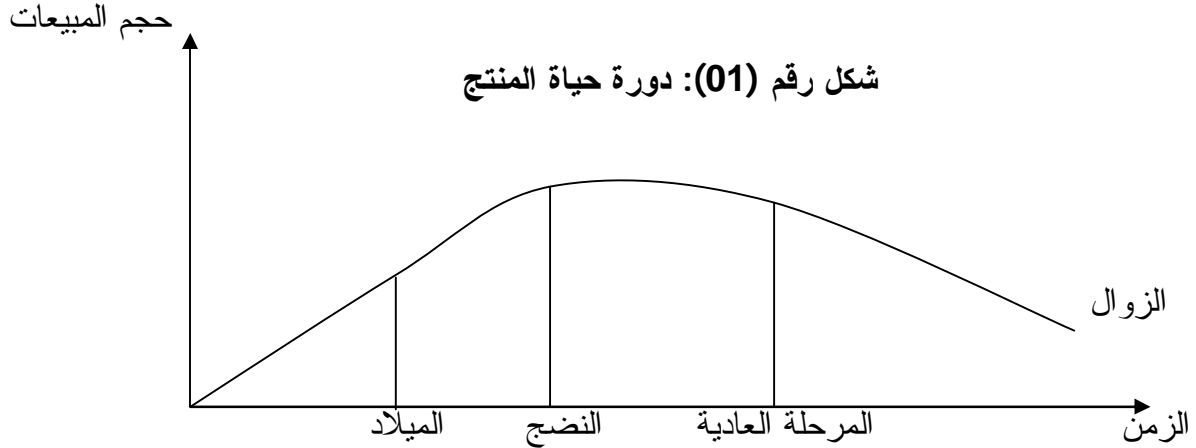
وبناء على ذلك، يمكن القول بأن "فيرنون" أوضح أن المنشأة صاحبة الاختراع تبدأ بالتصدير حتى تشبع الطلب الخارجي، ثم تتجه إلى FDI لتحافظ على نصيبها من السوق أو للحفاظ على مزايا احتكارية، كما قام بتفسير الجوانب المرتبطة بالتوطن للـ FDI ، كما أشار إلى اختلاف الحافز على الاستثمار المباشر، ففي المراحل الأولى يكون الحافز مرتبطا بقوة السوق، وفي المراحل الأخيرة تقوده العوامل المرتبطة بالتكاليف والاختلافات التكنولوجية بين البلدان لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم إلا في المرحلة الثانية والثالثة لدورة حياة المنتج.

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأنه استكمالا للمصادر السابقة للميزة الاحتكارية فقد أوضح "فيرنون" في نموذج دورة حياة المنتج، أن مصدر الميزة الاحتكارية يتمثل في التفوق التكنولوجي والذي يعد العامل الحاسم في قيام الشركات بالاستثمار في الخارج، كما تميزت هذه النظرية بتأكيد

⁽¹⁾Hala Sakr, "Foreign Direct Investment: Theoretical Analysis", op.cit, P.P(35-36).

⁽²⁾Hala Sakr, "Foreign Direct Investment: Theoretical Analysis", op.cit, p.p(35-36)

على أهمية المزايا المكانية التي تحظى بها البلدان المضيفة، كما تعد هذه النظرية ديناميكية لأنها تتعامل مع التغيرات في خصائص المنتج، والتغيرات في عوامل توطنه عبر الزمن، علاوة على أن هذه النظرية أسهمت في تفسير الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة الأمريكية إلى الدول الأوروبية خلال السبعينات. (1) ، والشكل الآتي يوضح مراحل دورة حياة المنتج .



وعلى الرغم مما أضافته هذه النظرية من إمكانية شرح دورة حياة المنتج وإعطائه ديناميكية في تفسير دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنها وجهت إليها بعض الانتقادات نوجز أهمها فيما يلي:

- تمثلت أحد نقاط ضعف تحليل "فيرنون" في تركيزه على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات التابعة للبلدان المتقدمة، دون التطرق إلى تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم من خلال البلدان الأخرى غير المتقدمة مثل بلدان جنوب شرق آسيا وبالتالي يتسم تحليله بالجزئية إذ يقتصر على البلدان المتقدمة فقط مما يخلق صعوبة في تعميم تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع الأحوال. (2)
- لا تعد هذه النظرية ديناميكية، ولكن يمكن القول بأنها نظرية تمكن فقط من التنبؤ بالأحداث المتتالية أو المتعاقبة. حيث أنها لم تحدد الفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة، ولا معدل التغيير، ولا العوامل الحاكمة لطول الفترة الزمنية لكل مرحلة. (3)
- عدم تجانس طبيعة الأسواق فيما يتعلق بالبلد صاحب الابتكار والتي تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان المتقدمة الأخرى، وذلك فيما يتعلق بالأذواق ومستويات الدخل، وما يترتب

(1) Edward K. chen, "Multinational cor portions" op-cit ;p.p(28)

(2) جمال محمود عطية، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2001، ص ص (53-54)

(3) Edward K. chen, "Multinational cor portions", op-cit ;P.P (28)

عليه ضرورة وجود اختلافات فيما يتعلق بطبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تنتشر فروعها الإنتاجية وتسوق لمنتجاتها في بلدان عديدة في آن واحد.

- على الرغم من اهتمام "فيرنون" بالميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الاحتكارية التي تعتبر مسؤولة عن قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن هذه الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع للاستثمار المباشر من خلال دورة حياة المنتج، وذلك لأن الاستثمار المباشر لا يتم إلا في المرحلة الثانية والثالثة، أي بعد أن يفقد البلد الميزة النسبية التكنولوجية وتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالمياً.⁽¹⁾

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية دورة حياة المنتج إلا أنها ما زالت قادرة على تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى البلدان النامية والتي تعاني من انخفاض في مستويات الدخل بها مقارنة باقتصاديات البلدان المتقدمة، وهو ما يعني أنه ما زالت هناك فجوة في مستويات الدخل، والأذواق فيما بين هذه البلدان كما افترضت تلك النظرية.

رابعاً: نظرية الموقع أو المزايا المرتبطة بالتوطن

ركزت هذه النظرية اهتماماً على كيفية اختيار البلد المضيف، أي التركيز على المحددات المكانية التي تؤثر على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار في الخارج، ووفقاً لهذه النظرية تتمثل المحددات المكانية في مدى قدرة البلد المضيف على توفير البنية الأساسية المادية والبشرية والتسهيلات الأخرى الضرورية يجعل المزايا الاحتكارية المملوكة للمنشأة الأجنبية توظف بطريقة أكثر إنتاجية، وتحسين من كفاءة العمليات الإنتاجية، وتتمثل هذه العوامل في⁽²⁾ :

- حجم السوق المحلي والنمو المتوقع له.
- القيود المفروضة على التجارة.
- السياسات الاقتصادية الحكومية.
- وفرة الموارد الطبيعية.
- جودة البنية الأساسية.
- الاستقرار السياسي.
- بيئة قانونية مستقرة.
- جودة البيئة الأساسية.
- العوامل الثقافية والاجتماعية.

(1) منار علي حسن مصطفى، "دور الشركات عابرة القوميات بين المحيط الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل" مرجع سبق ذكره، ص ص (49)
(2) جمال محمود عطية، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2001، ص ص (60-64)

- المتطلبات البيئية.
- التدخلات الحكومية.
- متطلبات التشغيل.
- الإجراءات التنظيمية.

وتتضح أهمية عوامل التوطن بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:

- تتسم الشركات متعددة الجنسيات بتعدد مراحلها الإنتاجية، وتعدد الوظائف التي تؤديها، وكذلك مجالات الإنتاج التي تشارك فيها، لذلك تختلف العوامل الخاصة بالتوطن وفقا لمتطلبات كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج، ووفقا لنوعية المنتج، وذلك فيما يتعلق بتدفقات المواد الخام والسلع الوسيطة، والعوامل المرتبطة بالسوق.
- كما تؤثر عوامل التوطن في مدى قدرة الشركات متعددة الجنسيات على تحقيق اقتصاديات الحجم لأنشطتها الإنتاجية، الأمر الذي تستطيع معه هذه الشركات تعظيم أرباحها في الأسواق الخارجية، ومن هنا يمكن القول بأن قرار التوطن المرتبط بالإنتاج الدولي يعد دالة في حجم السوق المضيفة.
- رغبة الشركات متعددة الجنسيات في أن تمارس عملياتها بتوسع، ونشر فروعها في الأسواق الخارجية التي تتسم بعدم كمال أسواق السلع النهائية أو عوامل الإنتاج، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من مزاياها الاحتكارية المملوكة لها، الأمر الذي قد يتحتم معه ضرورة قيام هذه الشركات بالاندماج الرأسي لضمان انتظام العرض من المدخلات، ولن يتأتى ذلك إلا في ظل توافر المزايا المكانية التي تدعم ذلك، ومنها المتطلبات البيئية، والتدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي، ومدى حماية الحقوق والممتلكات والاستقرار السياسي بالبلد المضيف.

خامسا: نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (عدم كمال الأسواق)

قدمت نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية تفسيرا لنمو الشركات متعددة الجنسيات و أوضحت الدوافع والمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال تركيزها على الطريقة التي تمكن المنشأة من استغلال مزاياها الاحتكارية المملوكة لها استجابة لعدم كمال الأسواق، والذي يعوق ويمنع كفاءة العمليات في الأسواق الدولية سواء في التجارة أو الاستثمار، ويحول دون بيع المزايا الاحتكارية المملوكة للمنشآت الأخرى في البلدان المضيفة.

كما قام كل من روغان (Rugman 1981)، وكيسن (Casson 1979)، وبيكلي (Bukley 1976)، هذا إلى جانب إسهامات كل من "داننج وكيفز" (Danning and caves)، في محاولة للوصول إلى تفسير لأسباب قيام استثمارات كل من التكامل الرأسي والتكامل الأفقي، وتعتبر هذه

النظرية من أهم محددات الإنتاج الدولي والدافع الرئيسي لقيام الشركة الأم بالاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى عدم كمال أسواق السلع وعوامل الإنتاج وبصفة خاصة السلع الوسيطة وأسواق المعرفة والمعلومات.

ويشير الاستخدام الداخلي للسوق وفقا لنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عملية استبدال العلاقات التعاقدية والتعاملات بالسوق الخارجي (التراخيص والتصدير)، بالتنسيق الإداري المنظم في ظل المنشأة نفسها (السوق الداخلي للمنشأة) في صورة استثمار أجنبي مباشر، وذلك استجابة لعدم كمال الأسواق.

ويوضح كل من (Buckley and Casson) إلى الأنواع المختلفة من عدم كمال الأسواق والتي تدفع المنشأة المستثمرة إلى إحلال السوق من خلال الإندماج الرأسي أو التي تؤدي فكرة الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية كما يلي:

- عدم ارتباط الأنشطة الإنتاجية مع بعضها البعض وعدم استقلالها.
- عدم كمال أسواق المعرفة والمعلومات.
- عدم الكمال المرتبط بالبلد والمتمثل في مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.
- عدم كمال أسواق السلع الوسيطة.

وعلى الرغم مما أضافته نظرية الاستخدام الداخلي (إحلال السوق) من إمكانية شرح وتفسير دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنها وجهت إليها الانتقادات التالية:⁽¹⁾

- اعتمادها في التفسير على الشركات الكبرى (الشركات متعددة الجنسيات) وبالتالي وجهت كل اهتماماتها التحليلية والتفسيرية بالارتكاز على مثل هذه الشركات وعلى عدد محدود جدا منها دون الشركات الأخرى.
- اعتمادها في التفسير أيضا على ميزة واحدة لهذه الشركات وهي ميزة التكنولوجيا والمعلوم أن هذه الأخيرة تملك في الواقع عدة ميزات ولا تقتصر على مجرد تلك الميزة.
- فسرت قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج دون قطاع الخدمات، ومن ثم لم تتمكن من تفسير كيفية التدويل في هذا الأخير.
- إهمالها للاستراتيجيات الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية، وتدويل الاستثمار المباشر إلى منطقتي أخرى.

(1) - قويدري محمد، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية"، مرجع سبق ذكره، ص 68

سادسا: النظرية الانتقائية لداينج

أقلت النظرية الانتقائية لداينج في السبعينات والثمانينات، الضوء في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على ضرورة تحقيق التكامل والترابط بين ثلاثة مجالات في أدبيات الاستثمار المباشر، والتي تتمثل في النظريات الثلاثة السابق الإشارة إليهم، وفي ضوء ذلك فقد أوضحت هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاثة متغيرات كما يلي: (1)

أولا: المزايا الاحتكارية التي تمتلكها المنشأة المستثمرة

لعل من أهم المزايا التي تحظى بموجبها المنشأة الأجنبية بقوى احتكارية في السوق، وتمكنها من التغلب على القيود المرتبطة بنقص أو عدم الدراية الكاملة بظروف السوق المحلي للبلد المضيف وتعويضها عن التكاليف الخاصة بتأسيس المشروعات والتكاليف المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والتسويقية ما يلي:

- أن يتوافر لديها خصائص احتكارية في سوق عناصر الإنتاج، يطلق عليها الأصول المولدة للعائد مثل (التفوق التكنولوجي، مهارات إدارية، براءة الاختراع، القدرة على الوصول إلى التمويل).
- أن يتوافر لديها خصائص احتكارية في أسواق السلع مثل القدرة على تمييز المنتج من خلال الدعاية، سياسات التسعير، التوزيع)
- القدرة على تحقيق اقتصاديات الحجم داخليا ودوليا.
- القدرة على الانتشار والتنوع الجغرافي لأنشطتها.

ثانيا: الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (إحلال السوق)

يعد الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية من أهم محددات الإنتاج الدولي، والذي يعود إلى عدم كمال أسواق المعاملات، والذي يشير إلى أفضلية قيام الشركات بالاستفادة من المزايا الاحتكارية المملوكة لها في ظل المنشأة نفسها بدلا من بيعها أو الاستخدامات الأخرى البديلة وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- ضمان جودة المنتجات والقدرة على توزيعها.
- القدرة على التمييز السعري لمنتجات المنشأة.
- ضمان وفرة العرض من المدخلات الهامة للإنتاج.
- تقليل التكاليف المرتبطة بحالة عدم التأكد من ظروف البلد المضيف.

(1) John H. Dunning, "Theories and Paradigms of International Business Activity, The selected Essays of John H. Dunning" vol(1), Edward Elgar Publishing Inc, united sated, 2002, P.P(2002-2003)

ثالثاً: المزايا المكانية التي تتمتع بها البلد المضيف

تشير هذه المزايا إلى المحددات المكانية التي تتمكن المنشأة الأجنبية من خلالها من الاستفادة من مزاياها الاحتكارية المملوكة لها بنفسها بعيداً عن الاستخدامات الأخرى البديلة، وذلك في ظل عدم كمال أسواق المعاملات، ومن هذه المحددات حجم السوق المحلي النمو المتوقع له وجودة البنية الأساسية والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانون، والعوامل الثقافية والاجتماعية.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن ملاحظة أن المحدد الأول والثاني يشيران إلى القضايا المرتبطة بالمزايا الاحتكارية وتكلفة المعاملات والتي تصنيف على أنها عوامل حاکمة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الجزئي (نظراً لارتباطها بالمنشأة المستثمرة). في حين أن المحدد الثالث والمرتبط بقضايا التوطن يمثل العوامل المفسرة للـ FDI على المستوى الكلي (لارتباطها بالبلد المضيف)، وعلى ذلك تعد النظرية الانتقائية لديننج أكثر شمولاً من النظريات السابقة في تفسير دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

علاوة على ما سبق، فقد أسهمت النظرية الانتقائية لديننج أيضاً في تقديم قاعدة لاتخاذ القرار للمنشآت صاحبة الابتكار، لاختيار ما بين الأنماط المختلفة للدخول للسوق العالمي لتعظيم أرباحها من مزايا الاحتكارية المملوكة لها وتتمثل هذه القاعدة في الجدول التالي:

جدول رقم (01): البدائل المختلفة لخدمة الأسواق الخارجية أو أنماط الدخول إلى السوق العالمي

المزايا المكانية	مزايا الاستخدام الداخلي	المزايا الاحتكارية	المزايا البدائل المختلفة
نعم	نعم	نعم	الاستثمار المباشر
لا	نعم	نعم	التصدير
لا	لا	نعم	التراخيص

Source: Mohamed Ghars El-din, "Foreign Direct Investment, Patterns and Economic Development in Egypt", PhD, Unpublished university of East Anglia, England, 1986, P.P(101-102)

يتضح من الجدول السابق أن المنشأة تلجأ إلى الاستثمار بالخارج في حالة تمتعها بمزايا احتكارية، واستخدام داخلي لها، إلى جانب مزايا التوطن باقتصاديات البلدان المضيف، بينما يكون التصدير أفضل لها في حالة عدم توافر المزايا الخاصة بالتوطن أما إذا لم يكن لديها سوى مزايا احتكارية فقط، فيمكنها الدخول إلى السوق العالمي من خلال التراخيص.

يؤكد العرض السابق للنظريات المختلفة والتي حاولت تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أن هذه الظاهرة من التعقيد إلى الحد الذي تعجز نظرية واحدة أو بعد أكثر عن تفسير أسباب انتقال رؤوس الأموال من البلدان المستثمرة إلى البلدان المستثمرة فيها، أو أنها تعمل جميعها في منظومة واحدة. ومن هنا تبدو أهمية المنهج الانتقائي والذي يأخذ من هذه النظريات مجتمعة توليفة تفيد في توضيح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ضوء تلك النظريات وما أوضحتها من عوامل يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى زيادة الأهمية النسبية للمزايا المكانية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لكونها تقع تحت سيطرة البلدان المضيفة، وتمكنها من دعم قدرتها التنافسية في جذب هذه الاستثمارات.

المطلب الثاني: محددات ودافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان النامية

تحدد هذه الدوافع بتحليل متطلبات الدول النامية وما تحتاجه من استقدام هذه الاستثمارات في أي صورة من الصور، ولكي يمكن التعرف على هذه على هذه المتطلبات أو الاحتياجات فينبغي الرجوع إلى خصائص ومعوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان. وقد استغرقت معظم المناقشات والمؤلفات والبحوث العلمية في هذا الأمر العقود الثلاثة الماضية، ومن مجمل هذه الكتابات فإنه يمكن تحديد الاحتياجات التالية لمعظم البلدان النامية: (1)

1- موارد رأسمالية

2- معارف فنية وتكنولوجية

3- مهارات وخبرات إدارية وتنظيمية

وهذا إلى جانب المقومات الأخرى اللازمة لرفع عجلة التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، والتي منها على سبيل المثال وفرة الموارد الطبيعية، ووفرة الأيدي العاملة ووجود بيئة تشريعية مناسبة وإطار سياسي واجتماعي مستقر، ومناخ اقتصادي موثوق، وبيئة أساسية ملائمة.

ومن الواضح أن الموارد الرأسمالية والمعارف الفنية والتكنولوجية والمهارات الإدارية والتنظيمية تعتبر من قبيل المتغيرات الحاسمة في تطوير الهيكل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وهي في معظمها مملوكة في نفس الوقت للشركات الدولية. وعلى هذا فإن البلدان النامية في حاجة إلى الحصول على هذه الموارد، وهي بطبيعتها لا تتفصل عن الشركات متعددة الجنسيات كما لا تتفصل عن بعضها البعض، الأمر الذي يجعل حاجة هذه البلدان للتعامل مع الشركات

(1) - عمر صقر وآخرون، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 93.

متعددة الجنسيات من الأمور الجوهرية في التنمية الاقتصادية. نظرا لحاجة الشركات متعددة الجنسيات إلى توسيع أسواقها الخارجية فإن التفاوض بين الطرفين سوف يحقق مصلحة متبادلة لكل منهما.

ونظرا لأن الفروع المملوكة بالكامل للشركات الدولية في البلدان النامية لم تعد مقنعة بفوائدها لهاته الأخيرة، فإنها أصبحت غير مرغوبة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن ذلك فإن هناك عددا من البلدان المضيفة لا تسمح بالاستثمار الدولي إلا في صناعات محددة، كما يشترط بعضها عدم زيادة ما يمتلكه الطرف الأجنبي عن نسبة معينة، ومن ثم فإن الشكل الذي يلاقي قبولا ويشبع احتياجات البلدان النامية، ويحقق منفعة متبادلة هو المشروعات المشتركة.

وعلى هذا النحو فإن البلدان النامية تضع في اعتبارها بعض المحددات الأساسية عند الدخول في مشروعات مشتركة مع الشركات الدولي، وتتلخص هذه المحددات في مدى:

- تأثير المشروعات المشتركة على الهيكل الصناعي بالبلد المضيف.
- تأثير المشروعات المشتركة على مستوى التقدم التكنولوجي.
- تأثير المشروعات المشتركة على مستوى التوظيف.
- تأثير المشروعات المشتركة على أداء المدفوعات.
- تأثير المشروعات المشتركة على تطوير وتنمية المهارات البشرية الوطنية.
- تأثير المشروعات المشتركة على مستوى الدخل الوطني.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف

لا يزال النقاش مستمرا بين الاقتصاديين حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد البلد المضيف، حيث يؤيد فريق استقدام رأس المال الأجنبي، نظرا لحاجة البلدان إليه، وفريق آخر يحذر من تشجيعه، ويرى أنه ما هو إلا نوع من الاستعمار الجديد، الذي يهدف إلى استغلال ونهب الفائض الاقتصادي للعالم النامي. يمكننا تحديد أهم الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد البلد المضيف بالآثار الايجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولاً: الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

ليس من الحكمة رفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتصويرها على أنها شر مستطير، يهدد الاستقلال الاقتصادي للبلد المضيف، حيث أن لهذه الاستثمارات مزايا محتملة، إذا ما أحسن توجيهها ومراقبتها، أهمها: (1)

- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى توسيع الممتلكات الوطنية وخلق طبقات جديدة من المسيرين في المستقبل من أجل المساهمة في مشاريع الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدراً هاماً لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية، التي تمثل أساساً أي برنامج تنموي.
- يساعد الاستثمار الأجنبي في الحصول على التكنولوجيا، وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلد المضيف، حيث تعاني معظم البلدان النامية ضعف قدرتها التكنولوجية التي تمتلكها البلدان الصناعية المتقدمة. وتظهر الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة من خلال المقارنة بين أعداد العلماء والمهندسين الذين يعملون في مجال البحوث والتطوير في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية المتطورة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد من بين كل مليون شخص 3732 عالم ومهندس في مجال البحوث والتطوير في حين لا يوجد سوى 15 عالماً ومهندساً في مجال البحوث والتطوير من بين كل مليون شخص في نيجيريا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): عدد العلماء والمهندسين في مجال البحوث والتطوير لكل مليون شخص في عدد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية خلال الفترة (1985-1995)

البلدان المتقدمة	العدد لكل مليون شخص	البلدان النامية	العدد لكل مليون شخص
الولايات المتحدة الأمريكية	3732	الأرجنتين	671
اليابان	6309	البرازيل	168
فرنسا	2584	الأردن	106
النرويج	3678	تونس	388
إيطاليا	1325	نيجيريا	15

المصدر: نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 446.

- رفع معدلات التكوين الرأسمالي، مع خلق علاقات جديدة وتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية.

(1) - مفتاح صالح، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44/ صيف خريف، 2008، صص (113-114)

- المساهمة في تخفيض حدة البطالة من خلال خلق فرص جديدة للعمل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الناتج الوطني المحلي، مما يزيد في الدخل الفردي، وتحسين القدرة الشرائية وبالتالي تشجيع الاستهلاك.
- تنمية المنافسة المحلية في الإنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية تساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني.
- تلعب الشركات دولية النشاط، التي تقوم بالاستثمار المباشر في البلدان النامية، دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان، حيث يساهم وجود هذه الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالتالي المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03): دور الاستثمارات الأجنبية في زيادة حجم الصادرات السلعية

في عدد من البلدان المضيفة لها خلال الفترة (1980-1998) (مليون دولار)

البلد	1980	1983	1996	1998
الأرجنتين	8019	7836	23810	25227
البرازيل	20133	21899	47164	50992
المكسيك	15442	25559	95199	117505
اندونيسيا	21909	21102	49727	78840
نيجيريا	25057	10357	15610	10360
الأردن	402	580	1466	1750
تونس	2234	1850	5517	5746
الجزائر	15624	12480	12609	9380
المغرب	2403	2006	4742	7295

المصدر: نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص 440.

ثانيا: الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

- الواقع أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسيات، ليس في حد ذاته خيرا محضاً، بل ترد عليه عدة انتقادات منها: (1)

(1) - مفتاح صالح، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 116.

- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، وإخضاعها لشروطها بما يتفق مع مصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح. وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر في حرية البلد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.
- يهدف البلد المستثمر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها إلى البلد الأم أو البلدان المتقدمة الأخرى.
- صغر حجم المشاريع الاستثمارية التي تجلبها الشركات الأجنبية، وكبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى البلد الأم، يؤثران سلبا في ميزان المدفوعات، وانخفاض حصيلة البلد المضيف من الضرائب والوقوع في التبعية الاقتصادية والسياسية.
- تركيز البلدان المستثمرة على القطاعات الإستخراجية دون مراعاة القطاعات التي يهدف البلد المضيف إلى ترقيتها. فمثلا توظيف رأس المال الأجنبي في البلدان النامية في صناعة استخراج النفط بلغت 39% و 24.1% في قطاع الخدمات، و 26.9% في الصناعات التحويلية و 9.3% في فروع أخرى من الصناعات الاستخراجية سنة 1986.
- إن تدفق رأس المال إلى الداخل يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ومنه معدلات التبادل، ثم يميل إلى التدهور عندما يتم تحويل الأرباح إلى الخارج، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (04): حجم الأرباح الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في البلدان النامية والمحوّلة إلى البلدان المتقدمة

الوحدة: مليار دولار

السنة	حجم استثمارات	حجم الأرباح المحوّلة
1992-1987	28.9	16.8
1993	66.6	23.3
1994	77.9	25.4

المصدر: نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص 483.

- إن المنافسة الشديدة للشركات الأجنبية تؤدي إلى خروج بعض الشركات الوطنية من السوق وهذا بسبب انخفاض الناتج الوطني، وبالتالي إضعاف الاقتصاد الوطني الكلي، مما ينجم عنه احتمال حدوث توتر اجتماعي وأثار سلبية على ميزان مدفوعات البلد المضيف.
- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل أنشطتها الملوثة إلى البلدان النامية، نظرا للقيود المفروضة عليها في بلادها ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي في البيئة، في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في البلدان النامية.

المبحث الثالث: التوجهات العالمية لحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية
وتماشيا مع ما سبق، وفي إطار التوجهات العالمية الرامية إلى زيادة حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية من خلال التركيز على تحسين كفاءة الإدارة المؤسسية للبلدان المضيفة. إلا أنه من المتوقع حدوث انخفاض في حجم هذه التدفقات على المستوى العالمي بصفة عامة، وعلى مستوى البلدان النامية ومنها الجزائر بصفة خاصة إزاء الأزمة المالية العالمية الراهنة. الأمر الذي تطلب معه ضرورة التعرف على أسبابها، وتأثيراتها المختلفة، وبصفة خاصة على الاقتصاد الجزائري .

وبالتالي سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول: ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية

المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية

أشار تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 2008 إلى أن الأزمة المالية العالمية بدأت ملامحها في الظهور منذ عام 2007، بظهور أزمة الرهن العقاري بالاقتصاد الأمريكي. الأمر الذي ترتب عليه حدوث أزمة سيولة في أسواق المال العالمية، وبالتالي ارتفاع تكاليف العمليات الائتمانية⁽¹⁾. في حين أن تقادم الأزمة المالية بدأ بالفعل يوم الاثنين 15 سبتمبر 2008، بإعلان إفلاس بنك " ليمان برانرز"، رابع أكبر بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة، بعد فشل جهود المسؤولين الأمريكيين من وزارة الخزانة وبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لإنقاذ البنك.

و قد استمر التدهور لأسواق المال العالمية يوم الثلاثاء، حيث اضطرت الحكومة الأمريكية إلى إنقاذ شركة " إيه أي حي"، أكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بشراء ديونها المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار. وهو ما يعني أن الحكومة الأمريكية قامت بتأميم الجزء الأكبر من نشاط الشركة العملاقة لإنقاذها. وقد نتج عن تطورات يومي الاثنين والثلاثاء أن شهدت الأسواق المالية انخفاضا حادا يوم الأربعاء، كما امتدت الأزمة إلى السوق البريطاني، حيث أعلنت بعض البنوك إفلاسها.

وفي يوم الخميس، ونتيجة لتصاعد الأزمة المالية اتفقت البنوك المركزية في مجموعة من الاقتصاديات الرئيسية في العالم، ومنها البنك المركزي الأوروبي. على ضخ 180 مليار دولار في الأسواق عن طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزانة الأمريكية. وفي يوم الجمعة اتخذ المسؤولون عن الأسواق المالية قرارا بوقف المضاربات قصيرة الأجل مؤقتا، وذلك بهدف الحد من الانخفاض في

(1) - الأمم المتحدة، "تقرير الاستثمار العالمي : الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية"، استعراض عام 2008، ص12.

أسعار الأسهم. وفي نفس اليوم أعلنت الحكومة الأمريكية خطة لإخراج الأسواق المالية من أزمتها الحالية، من أبرز معالمها إنشاء صندوق بقيمة 700 مليار دولار لشراء حصة من الديون العقارية المتعثرة. وكان من أبرز ضحايا أزمة القروض العقارية مؤسستا " فاني ماني " و " فريدي ماك "، اللتين كانتا تقدمان نحو نصف القروض العقارية في الولايات المتحدة. وفي ضوء الأحداث السابقة يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية للأزمة المالية فيما يلي:

- ◀ التوسع الهائل في منح القروض العقارية في السوق الأمريكي بدون ضمانات كافية وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة مرتفع، والهدف هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح السريعة.
- ◀ تراجع أسعار العقارات والذي تزامن مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي الأمريكي، وبالتالي أصبحت هناك قروض عقارية بمئات المليارات يعجز من حصلوا عليها تسديدها.
- ◀ عمليات «التوريق» والتي تعني قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تمنحها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهذه الأخيرة تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهكذا. وبالتالي أصبح هناك بناء مالي من عدة طوابق يمكن أن ينهار إذا انهار أي طابق منه.
- ◀ تدهور مستوى القوة الشرائية للدولار الناتج عن ارتفاع عجز ميزان المدفوعات الأمريكي بسبب الحروب التي تخوضها في مختلف أنحاء العالم.
- ◀ وأيضا المضاربات قصيرة الأجل مثل البيع على المكشوف، والبيع على الهامش، وهي بيوع شكلية وليست لإمضاربات على الأسعار قد تتحقق أو لا تتحقق، وكذلك استخدام المشتقات وهي عبارة عن مراهنات على أسعار مستقبلية للأسهم في البورصات، ووجود تدفقات نقدية هائلة لا تقابلها تيارات مقابلة من السلع والخدمات.
- ◀ وأخيرا الممارسات السلبية التي تعني غياب الرقابة والشفافية في أداء المؤسسات المالية العالمية وإخفاؤهم الحقائق عن طبيعة الديون الرديئة، وإظهار أرباح وهمية بميزانيات هذه المؤسسات من أجل الحصول على مكافآت كبيرة.

أما فيما يتعلق بالوضع الراهن للاقتصاد الجزائري، أشار التقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD,2008) أن الجزائر صنفت ضمن البلدان العشرة الأوائل المستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى القارة الإفريقية وفقا لمؤشر الأداء (*) الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2008، مصنفة من خلال ذلك في المرتبة الخامسة بعد نيجيريا ومصر وجنوب إفريقيا وليبيا، ولاحظت المنظمة أن هذه الاستثمارات مركزة جغرافيا على

(*) - يقوم مؤشر الأداء بترتيب الدول وفقا لما تتلقاه من تدفقات FDI بالنسبة إلى حجمها الاقتصادي، ويقدر هذا الأداء بحساب حصة الدولة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي إلى حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

مستوى 10 بلدان منها الجزائر، امتصت في مجملها 82 % من مجموع الاستثمارات الموزعة عبر العالم.

وفي تقريرها حول الاستثمار في العالم لسنة 2008 نشرته نهاية الأسبوع المنصرم عبر موقعها الإلكتروني ، أوضحت منظمة الأمم المتحدة تراجع التدفقات الاستثمارية الواردة إلى 8 دول عربية، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنسبة 7 % لتبلغ 7.1 مليار دولار، وتراجعت في اليمن لتسجل أكبر نسبة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى بـ 59 % لتصل 464 مليون دولار، تليها تونس بنسبة 51 % لتصل إلى 1.6 مليار دولار، ثم الأردن والبحرين بنسبة 43 و 40 % على التوالي، وتراجعت التدفقات في كل من السودان وسوريا بنفس النسبة تقريبا 31%.

وكما أكد التقرير أن الزيادة الكبيرة لنسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعود إلى التهاب أسعار المواد الأساسية وتطور السياسات في إفريقيا. ولقد بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة 42 % بالنسبة لشمال إفريقيا و 58 % بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء. وبسبب التهاب أسعار المواد الأساسية، ارتفعت مردودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 31 % سنة 2007، كما كانت نسبة مردود الاستثمارات في إفريقيا أكبر من تلك المسجلة في المناطق النامية الأخرى سنتي 2006 و 2007 على حد سواء، وخصص جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2007 لتنمية مشاريع استغلال الموارد الطبيعية الممولة جزئيا من خلال إعادة استثمار الأرباح التي بلغت حصتها في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة 28 %.

كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال استغلال الموارد الطبيعية في تعجيل نمو صادرات البلدان المنتجة الكبرى وارتفعت احتياجات الصرف للمنطقة بحوالي 36 % وبنسبة أكبر ببعض البلدان الكبرى المصدرة للنفط مثل الجزائر ونيجيريا وليبيا. وبالرغم من هذه الزيادات، استقرت حصة إفريقيا في حدود 3% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة. وتمثل أهم المستثمرين بالقارة في الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية والأوروبية، متبوعة بالمستثمرين الأفارقة، خصوصا من جنوب إفريقيا.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

يمكن القول بأن التأثير قد يكون محدودا. وذلك في ضوء ما أشار إليه تقرير الاستثمار العالمي إلى أن تأثير الأزمة ربما يخفض من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2008 إلى

حوالي 1600 مليار دولار، أي بما يعادل انخفاضا بنسبة 10% عن مستواها في عام 2007، وأن التأثير سيكون أقل على البلدان النامية لعدم ارتباطها بشكل كبير بأسواق المال العالمية⁽¹⁾.

- حيث أكد البنك العالمي في تقريره الأخير أن الجزائر توجد في وضعية جيدة لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية معززا بذلك التقرير الايجابي الذي أعده مؤخرا صندوق النقد الدولي حول توجهات الاقتصاد الكلي و المالي للبلاد. وكما سجل البنك العالمي في تقريره الذي اهتم بالآفاق الاقتصادية العالمية لسنة 2009 و الذي يدرس فيه آثار الأزمة المالية العالمية على ارتفاع الناتج الداخلي الخام على المستوى العالمي نموا ملحوظ في الجزائر في سنة 2008 مقارنة بالسنة الماضية، و أكدت أنها سجلت نموا متزايدا خلال هذه السنة يقدر بـ 9.4% مقابل 3.1% في السنة الفارطة.

- و أكدت مؤسسة " بروتن وودز" من جهتها أن وتيرة النمو لا تزال مستمرة في الجزائر بشكل مدعم إذ قدرت بـ 6% في القطاع خارج البترول لا سيما في مجال البناء و الخدمات المرتبطة بمشاريع المنشآت القاعدية.

- و اعتبر البنك العالمي أن الجزائر توجد في وضعية تمكنها من التصدي لآثار الأزمة المالية العالمية مشيرا إلى أن احتياطي الصرف قدرت بـ 140 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2008 أي بزيادة قدرها 30 مليار دولار مقارنة بالاحتياطي المسجل في نهاية 2000 .

- و بخصوص توجهات الاقتصاد الكلي و المالي للبلاد المسجلة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 ، فأشار التقرير إلى أن الناتج الداخلي الخام الاسمي للجزائر قد سجل زيادة معتبرة حيث ارتفع من 101.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 175.9 مليار دولار سنة 2008 ، وعليه فان الناتج الداخلي الخام حسب الفرد قد سجل ارتفاعا من 3 098.1 دولار سنة 2005 إلى 5 097 دولار للفرد في سنة 2000 .

- و بشأن مساهمة الاستهلاك في ارتفاع الناتج الداخلي الخام أكد البنك العالمي أن الاستهلاك الخاص و الاستهلاك العمومي ارتفعا بـ 1.9%، و 1% خلال سنة، مقابل 0.5% ، و 0.6% في سنة 2005.

- و في نفس السياق توقع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول الآفاق الاقتصادية العالمية آفاقا مشجعة للاقتصاد الجزائري لا سيما فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الكلي المتعلق بالنمو الاقتصادي و التضخم و ميزان المدفوعات . و يرتقب صندوق النقد الدولي في سياق الركود الاقتصادي الذي يشهده العالم نسبة نمو للجزائر بزائد 4.5% بالنسبة لسنة 2009، و زائد 5.2% لسنة 2013.

- و صنف الصندوق الجزائر ضمن البلدان الدائنة النادرة الصافية على مستوى القارة الإفريقية خصوصا، و في البلدان النامية عموما و ذلك بفضل سياسة التسديد المسبق للديون.

(1) - الأمم المتحدة، "تقرير الاستثمار العالمي : الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية"، مرجع سبق ذكره ، ص13.

- كما أكد التقرير الذي أعده الصندوق في إطار المحادثات السنوية حول المادة 4 من القوانين الأساسية، والتي سيقوم مجلس إدارتها بدراسة التقرير الخاص بها في بداية 2009 معاينة إيجابية حول توجهات الاقتصاد الكلي و المالي للجزائر مع الإشارة إلى تسارع وتيرة النمو خارج المحروقات و تقليص البطالة و إلغاء شبه كلي للديون الخارجية و كذا إلى ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري الذي ما زال مرتبطا جدا بقطاع المحروقات.

- و أشاد الصندوق النقد الدولي بالسياسة النقدية الحذرة التي و صفها بالحذرة و المرفقة بدعم أسعار بعض المواد الغذائية القاعدية في حين بقيت نسبة الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي عموما مستقرة منذ سنة، و أشار إلى التسيير الحذر لاحتياطي الصرف كما هو معمول به على مستوى بنك الجزائر.

وتمشيا مع الآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية، ولكي يحافظ الاقتصاد الجزائري على استقراره، ودعم قدرته التنافسية في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يمكن إتباع ما يلي:

◀ يجب الأخذ في الاعتبار أن الجهود التي بدأت في الفترات السابقة وحققت نجاحا في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تعد كافية الآن في ظل الأزمة العالمية، ولكن الأمر يتطلب مضاعفة هذه الجهود وتقديم مزيد من الحوافز والتيسيرات، والتركيز على الإصلاحات المؤسسية، خاصة وأن الجزائر لن تكون وحدها، ولكن ستواجه بمنافسة شديدة من مختلف دول العالم، ومن هنا تأتي أهمية البرنامج الخاص بالترويج لفرص الاستثمار، وتقديم حوافز ومزايا وتيسيرات للصناعة الجزائرية لمعاونتها في تجاوز آثار هذه الأزمة.

◀ إلغاء البيع على المكشوف في البورصات، وتشجيع البنوك وشركات التأمين على الشراء وخاصة الأوراق الجيدة التي انخفض ثمنها، وعدم السماح بخروج المستثمرين الأجانب من سوق الأوراق المالية إلا بعد مرور فترة، أو على الأقل فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية متصاعدة مع تناقض المدة التي تبقى فيها هذه الأموال في البورصات بمعنى "محاربة الأموال الساخنة".

◀ تفعيل الرقابة على استثمار أموال البنوك في الخارج، وتشجيع البنوك على تنفيذ استثمارات في قطاع الصناعة والزراعة. وأيضا تفعيل الرقابة على الرهن العقاري، بالإضافة إلى معالجة قضية الإسكان، ومنع المضاربة على زيادة قيمة العقارات.

◀ وأخيرا اقتراح إقامة وكالة للاستثمار الإقليمي العربي بهدف إرسال قواعد ذات منهج إقليمي عربي مشترك لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتمت الإشارة في هذا الطرح إلى كل من مفهومه وأنواعه، تلا ذلك التعرض إلى محدداته ودوافعه في ضوء النظريات المفسرة له، وقد لوحظ تعدد تلك المحددات واختلافها، ولا يمكن إنكار الدور الهام للمحددات المكانية باعتبارها المؤثرة على قرارات المستثمر الأجنبي بشأن تحديد نمط الدخول للسوق الخارجي، وتوطين فروعه الإنتاجية والانتشار الجغرافي لأنشطته بالشكل الذي يعظم أرباحه من المزايا الاحتكارية، كما أن هذه المحددات هي الوحيدة التي يمكن أن تقع تحت سيطرة حكومات البلدان المضيفة، وتمكنها من جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن أن ننوه في هذا الطرح أيضا- أي في مجال تحديد العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى أنه بالرغم من أهمية الحوافز أو المحددات الاقتصادية باعتبارها أحد المحددات المكانية التي تسهم في جذب المزيد من التدفقات إلا أنه لا نستطيع أن نهتمش الدور الهام للمحددات السياسية والقانونية، وما تحويه من ضرورة توفير الاستقرار المؤسسي السياسي، والتنظيمي والقانوني بالبلدان المضيفة، فيما يعرف بالكفاءة المؤسسية للدولة أو البنية الأساسية للحكومة، والتي ركزت عليها معظم دول العالم في الفترة الراهنة للترويج لبلدانها لجذب واستقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. الأمر الذي يستدعي معه التعرض إلى مفهوم الحوكمة باعتبارها تمثل أهم العوامل اللازمة لتهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي بالبلد المضيف، وهو ما يمثل محور اهتمام الفصل الثاني من الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للحكومة

تمهيد:

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة ، في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من الدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات تلك الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002 ، والدول العربية حذت في ذلك حذو هذه الدول بمحاولتها تطبيق معايير الحوكمة.

ولقد أدركت الوكالات والمنظمات الدولية الافتقار إلى معايير الحوكمة الذي يشكل عقبة أمام تحقيق أهم أهداف الألفية الثالثة، والمتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتخفيض حدة الفقر وخلق فرص التشغيل، لما لها من تأثير قوي على جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للبلدان .حيث يترتب عن ضعف معايير الحوكمة تقييد مناخ الاستثمار والأعمال، وارتفاع التكاليف المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية، والتي تفتح المجال لنمو وانتشار الفساد على المستوى الإداري والسياسي الأمر الذي يترتب عليه عدم كفاءة الأسواق.

وفي ضوء ما سبق، فقد ركزت الجهود الدولية على أهمية السلوكيات الحكومية أو كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة في التأثير على مناخ الاستثمار بالبلد المضيف، والتي تعتبر من وجهة نظر المستثمرين مؤشرا للاستقرار طويل الأجل لأنها تحدد طريقة اختيار وتنفيذ السياسات الاقتصادية ، كما تنطوي على تفعيل القضايا المتعلقة بالشفافية،المصادقية ، والمساءلة ، والملائمة مابين السياسات المختارة والظروف أو الأوضاع المحلية، وفي ضوء ذلك فهناك حاجة ماسة للتعرف على أهم السمات والملامح الأساسية للحوكمة والتي يجب التركيز عليها لتهيئة المناخ الاستثماري سياسيا وتشريعيا ومؤسسيا وإقتصاديا.

وفي هذا السياق سنقوم بتسليط الضوء على ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة وخصائصها

المبحث الثاني: مؤشرات الحوكمة

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة وخصائصها

عرف مصطلح **Good Governance** عدة ترجمات إلى اللغة العربية عكستها المصطلحات العديدة التي تيسر إليه، إذ يكمن في هذا الإطار العديد من الترجمات منها: الحوكمة، الحكمانية، الحكم، إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع والحكم الراشد، حيث تفسر طبيعة العلوم الإنسانية والاجتماعية تعدد هذه الترجمات، ففي الوقت الذي تبنت فيه العديد من مراكز الدراسات والبحوث مثل المنظمة العربية للعلوم الإدارية مصطلح الحكمانية كترجمة **Good Governance** تبنى مجتمع اللغة العربية ترجمة الحوكمة⁽¹⁾.

وقد دخل البنك العالمي والعديد من المنظمات العالمية في هذه العملية، حيث قرروا أن ممارسات الحوكمة تعتبر من أهم المعايير التي تستخدم في الحكم على اقتصاديات البلدان و التعامل معها بأفضلية في التجارة الدولية ولهذا الغرض سنحاول في المبحث التطرق إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

المطلب الثاني: خصائص الحوكمة.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحليين لمفهوم الحوكمة **"Governance"** ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.

ولكن سأحاول ذكر مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم والتي من أهمها:

1- أنها مستوى الأداء الجيد للجهاز الحكومي بمفهومه الواسع (أي الإدارات والهيئات والأجهزة والوزارات وغير ذلك من الجهات الحكومية التي تقوم باتخاذ قرارات، أو تنفيذ سياسات، أو الإشراف على تطبيق القوانين والتشريعات والرقابة على تنفيذها) و الحوكمة على هذا النحو يصعب الوصول إليها بدون الديمقراطية، حيث تتطلب الحوكمة تفعيل القضايا المتعلقة بالشفافية والمساءلة، والمصادقية⁽²⁾.

(1) - محمد جمال باروت، "تقرير عن ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 309، نوفمبر 2004 ص 174.

(2) - عمر صقر، عادل المهدي، سامي عفيفي حاتم، "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار المهندس للطباعة، كلية التجارة جامعة حلوان، سنة 2001، ص 129.

- 2- كما تعرف الحوكمة بأنها الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية حيث تحدد الطريقة التي يتم بها اختيار السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وتعكس الحوكمة أيضا درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والنزاهة في العملية أي قوة وكفاءة وفعالية النظام القانوني، الأمر الذي يترتب عليه تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾.
- 3- قد يشار إلى الحوكمة بمدى كفاءة الدولة، أي الطريقة التي يمارس بها البلد وظائفها ومسؤولياتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو مدى قدرة الدولة على توفير إطار مؤسسي كفاء، والذي يتمثل في مدى وجود مؤسسات قوية لحفظ الأمن والنظام، وإطار تشريعي وقانوني مدعم لحماية الحقوق وتنفيذ التعاقدات، وآليات قوية للمساءلة والمشاركة العامة وبيئة اقتصادية مفتوحة، وتنافسية تتسم بالشفافية، ونظام كفاء وعادل لتوفير السلع والخدمات العامة التي تناسب أذواق المواطنين هذا إلى جانب سياسات مالية ونقدية مستقرة⁽²⁾.
- 4- كما تشير الحوكمة وفقا لمنهج البنك العالمي أو مركز بحوث ودراسات البنك الدولي، إلى كل من المؤسسات والأساليب أو الإجراءات التي من خلالها تمارس السلطة بالبلد مهامها في إطار من الشفافية والمصادقية أو المساءلة، والتي يمكن التعبير عنها بالمؤشرات الستة التالية^(*): الديمقراطية (أو الاستجابة لمطلب الأفراد والمساءلة)، والاستقرار السياسي وعدم العنف، وجودة البيروقراطية أو فعالية الحوكمة في أداء خدماتها العامة، وجودة التنظيمات واللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي، وعدم انتشار الفساد أو مدى مكافحته، وأخيرا مدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعم للحقوق والملكيات، وقد تم تقسيم تلك المؤشرات للتعبير عن كيفية إدارة شؤون المجتمع على النحو التالي⁽³⁾:
- أ- فيما يتعلق بالمؤشر الخاص بالمساءلة والاستجابة لمطالب الأفراد (الديمقراطية)، وكذلك مؤشر عدم العنف والاستقرار السياسي فهما يوضحان عملية اختيار السلطات الحاكمة، والقدرة على تغييرها والرقابة عليها أو مساءلتها، ومدى استقلالية وسائل الإعلام في مساءلة السلطات الحاكمة وعن كيفية تغيير هذه السلطات أو الإطاحة بها.

(1) Hala Sakr, "**Foreign Direct Investment Theoretical Analysis**" MSe, Degree in Economics, Faculty of Economics and Political science, Cairo university, 1998, P(61)

(2) نيفين محمد طريح، "أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة حلوان، صص (100-101).

(*) - لمزيد من المعلومات عن مؤشرات الحوكمة فهي متاحة على الموقع

التالي: www.worldbank.org/wbi/governance/govdata/2002.

(3) Daniel Kaufman, Aartkraay and Massimo Mastruzzi, "**Governance Matters III: Governance Indicators**" world Bank policy Research Department working Paper.(2004), P.P(2-4)

- ب- فيما يتعلق بقدرة الحكومة على التخطيط والاختيار الفعال لسياساتها، وكفاءة تنفيذ السياسات المختارة، أو مدى شفافية ومصداقية الحكومة في صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات ذات الصلة بممارسة الأنشطة الحكومية المختلفة خاصة فيما يتعلق منها بالعلاقة ما بين الأفراد والمنشآت والجهاز الإداري الحكومي، ومستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وقد تم التعبير عنها بالمؤشرين فعالية الحكومة في أداء خدماتها (جودة البيروقراطية)، وسهولة وجودة التنظيمات واللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي محليا وخارجيا والتي تتفق مع معايير السوق الحر سواء المرتبطة بالتجارة الدولية، أو تدفقات رؤوس الأموال أو العمل أو الإنتاج أو الائتمان.
- ج- فيما يتعلق بالمؤشر الخاص بمدى وجود إطار قانوني وتشريعي وقضائي مدعم للحقوق والملكيات، أو دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، وكذلك المؤشر الخاص بمكافحة الفساد الإداري والسياسي، فهما يوضحان درجة احترام المواطنين والبلد للمؤسسات التي تحكم تفعيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهما، ودرجة الثقة في تنفيذ أحكام القضاء والتعاقدات طويلة الأجل، ومدى تأثير الفساد على المناخ الاستثماري نتيجة لاستغلال النفوذ والسلطة على نحو غير قانوني.

5- وقد أشارت دراسة إلى أن الحوكمة أو الأطر المؤسسية تعد الآلية التي ينبغي التركيز عليها في الوقت الحالي للوصول إلى أهداف الألفية الثالثة- التنمية المستدامة، وتقليل حدة الفقر، وقد تمت الإشارة إلى الحوكمة على أنها أسلوب إدارة المجتمع من خلال الأفراد، أو الأسلوب الذي تمارس به السلطة إدارة المجتمع من خلال الأفراد، أو الأسلوب الذي تمارس به السلطة إدارة مواردها ووظائفها، فضلا عن هذا فقد بينت الدراسة أيضا الأبعاد أو المحاور الثلاثة للحوكمة على النحو التالي⁽¹⁾:

- أ- تشير الحوكمة إلى ضرورة تفعيل العلاقات ما بين الأطراف الثلاثة، الحوكمة، والمجتمع المدني وأيضا القطاع الخاص، ويقاس التفاعل ما بين هذه الأطراف بجودة المشاركة والاستقرار السياسي وغياب العنف، ومدى استمرارية وبقاء السلطات الحاكمة^(*).
- ب- ويمكن الإشارة إلى الحوكمة من خلال خصائصها الرئيسية والتي تتمثل في الشفافية، أي مدى الوضوح في السياسات المعلنة، والمصداقية، وقياس مدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه

⁽¹⁾ Bien Presidenten, "**Definig Good Governance- The Conceptual Is On**", wissenscha Fts zentrum Berlin For Sozial farschung (WZB) working Paper.(2004).p.p(2-4).

^(*) - تؤدي الحكومة وظائفها وخدماتها العامة في إطار التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للمعاملات الاقتصادية بالدولة، وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، حيث تسهم منظمات المجتمع المدني في تشجيع المواطنين للمشاركة في اتخاذ القرار وصياغة السياسة العامة، وتحسين إدارة الحكم من خلال تفعيل قضايا المساءلة والطرف الآخر والذي يتمثل في القطاع الخاص ومدى قدرته على توفير وإنتاج السلع والخدمات، وتحقيق كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.

السياسات فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية المستقبلية، و المساءلة وما تنطوي عليه من تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب خطأ على كافة المستويات، هذا إلى جانب ضرورة المشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين.

ج- كما أن للحوكمة مفهوم معياري أو قيمي، حيث تشير إلى القيم التي يجب أن تكون تحت مظلة الحوكمة، وهي القيم التي يفترض أن تكون سائدة وتحكم العلاقات ما بين المؤسسات والأفراد في المجتمع، وتتمثل في النزاهة ومكافحة الفساد بكافة أشكاله، وتحقيق المساواة والعدالة في ظل القانون، والثقة في تنفيذ أحكام القضاء.

6- وقد خلص (R.A.Rohdes) إلى أن تعريف الحوكمة يمكن أن يشتمل على العناصر التالية⁽¹⁾:

- التنسيق بين المنظمات الحكومية وتنظيمات قطاع الأعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات.
- استناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات إلى التفاوض.
- تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.
- قدرة البلد على توجيه باقي أعضاء الشبكة بما لها من موارد.

كما أشارت الدراسة السابقة إلى المفاهيم المختلفة للحوكمة على النحو التالي⁽²⁾:

أ- الحوكمة السياسية:

وتتمثل الحوكمة السياسية فيما يلي:

- التقليل من العنف والتعارض الداخلي والخارجي للبلد.
- تحقيق الديمقراطية والتي تتضمن النزاهة في العملية الانتخابية وتعدد الأحزاب والمشاركة السياسية.
- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحقوق السياسية والمدنية لجميع أفراد المجتمع.
- الثقة في النظام القضائي والتشريعي للبلد.
- المساءلة لكل من يرتكب خطأ.
- مكافحة الفساد السياسي.

(1) زهير عبد الكريم الكابد، "الحكمانية، قضايا وتطبيقات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية 2003، ص(12).

(2) عبد العزيز السوداني، "أثر جودة الحوكمة العامة على النمو الاقتصادي العربي"، المؤتمر الخامس بعنوان: "حوكمة الشركات وأبعاده المحاسبية الإدارية والاقتصادية" الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 369.

ب- الحوكمة الاقتصادية

وتتمثل الحوكمة الاقتصادية فيما يلي:

- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، وتحقيق التنمية المستدامة.
- الشفافية والمصداقية والقدرة على التنبؤ بالسياسات الاقتصادية.
- مكافحة الفساد.
- تشجيع الاندماج الإقليمي.

ج- حوكمة الشركات

وتتمثل حوكمة الشركات فيما يلي:

- كفاءة الإدارة العليا بالمنشأة، متضمنة المسؤولية الاجتماعية.
- المعاملة العادلة فيما بين المساهمين، وحماية حقوقهم.
- المساءلة للمسؤولين بالمنشأة على جميع المستويات الإدارية.

د- الحوكمة من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتتمثل كما يلي:

- تشجيع الاعتماد الذاتي.
- تحقيق التنمية المستدامة وتخفيض حدة الفقر.
- الاهتمام بالنواحي الاجتماعية مثل تنمية الموارد البشرية.
- سهولة الوصول إلى الخدمات العامة.
- تخفيف حدة التفاوت في توزيع الدخل.
- تشجيع المشاركة في التنمية ما بين جميع عناصر المجتمع.

كما تشير الحوكمة إلى الأسلوب الذي تمارس به الهيئات الحاكمة إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعد من وجهة نظر المستثمرين مؤشرا للاستقرار طويل الأجل لأنها تشتمل على محددات هامة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- الكفاءة المؤسسية، وترتبط بمدى وجود مؤسسات سياسية قوية ونظام قضائي كفاء.
- جودة البيروقراطية، وما تتضمنه من تبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص ووجود جهة واحدة للتعامل، بالإضافة إلى مكافحة الفساد، والذي يزيد من تكاليف العمل بالبلد المضيف.

(1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار "ورقة خلفية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء الدراسات السابقة"، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، 2004، ص 18.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة

• حماية المستثمرين الأجانب، وذلك بتوفير الضمانات الكافية سواء من خلال التشريع المحلي، أو من خلال الديمقراطية، أو من خلال المشاركة في الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى مدى وجود نظام قانوني فعال لحماية حقوق الملكية الفكرية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول، بأن الحوكمة هي عبارة عن كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، أو جودة الأداء الحكومي، دون أن يصاحب ذلك أي فساد إداري أو سياسي، أو مصادرة للحقوق والحريات المدنية والسياسية، أو انتهاك لتنفيذ أحكام القضاء والقانون، أو انتهاج سياسات غير صديقة لاقتصاديات السوق، ولن تكتمل هذه المنظومة إلا بتفعيل القضايا المرتبطة بخصائص الحوكمة.

المطلب الثاني: خصائص الحوكمة

من خلال ما سبق، وبعد استعراض المفاهيم المختلفة للحوكمة، يمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الأطر السياسية ونظم الحوكمة تعد من أهم الجوانب التي ينبغي التركيز عليها في الوقت الحالي لتهيئة المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والتقليل من حدة الفقر، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة التعرف على خصائص الحوكمة أو السمات الرئيسية للحوكمة للوقوف على أهم سبل أو أساليب تحقيق تلك الخصائص، وهو ما سوف يتم تناوله أو التركيز عليه في الجدول التالي :

جدول رقم (05): خصائص الحوكمة

كيفية الوصول إلى جودة الحوكمة (سبل تحقيق تلك الخصائص)	خصائص الحوكمة	
<ul style="list-style-type: none">- سهولة إتاحة وتوفير المعلومات للمستثمرين، واستقلالية وسائل الإعلام.- التوقيت المناسب لتوفير المعلومات عن التغييرات في نظام الاستثمار.- تجميع المعلومات وتوفيرها عن دور تأثير الاستثمارات على الاقتصاد الوطني.	الشفافية	(1)
<ul style="list-style-type: none">- ضرورة أن تتسم السياسات والأطر القانونية والتشريعية للاستثمار بالشفافية والوضوح.- أن تتسم القواعد والإجراءات التي تحكم الاستثمار بالسهولة والبساطة.- كفاءة وفاعلية التسهيلات المقدمة للاستثمارات.	القدرة على التنبؤ	(2)
<ul style="list-style-type: none">- بناء جسور من الثقة بين صانعي السياسات، ومتخذي القرارات، ومنفذي القوانين، وجميع الوحدات الاقتصادية في المجتمع.- درجة الاستقرار والاستمرارية في القرارات والقوانين ذات الصلة بتنفيذ السياسات.	المصداقية	(3)

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة

<ul style="list-style-type: none"> - ضرورة تقديم المعايير الأخلاقية الملائمة للعاملين بالبلد. - توفير مقاييس ومعايير لمكافحة الفساد. - تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب خطأ. - توفير آليات ذات كفاءة لحل المنازعات بين المستثمرين. 	المساءلة	(4)
<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل درجة المشاركة لجميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين، ومراقبة مستوى الأداء، وتصحيح الانحرافات. - مشاركة القطاع العام والخاص في تحسين المناخ الاستثماري. 	المشاركة	(5)

Source: UNCTAD, "Good governance in Investment Promotion" TD/B/COM.2/FM.15/2, united nations Conference on trade and Development (2004), p (8)

المبحث الثاني: مؤشرات الحوكمة

في هذا الإطار سيتم إلقاء الضوء على المتغير الخاص بالحوكمة أو جودة وكفاءة الأداء الحكومي وما يتعلق بهذا المتغير من مؤشرات ذات تأثير على تطوير الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية وذلك وفقاً للمنهج الخاص بالبنك العالمي، هذا بالإشارة إلى المناهج المختلفة لقياس تلك المؤشرات فهناك العديد من المنظمات الدولية الخاصة والعامة قامت ببناء عدد من المؤشرات التي تعكس كفاءة الدولة في إدارة شؤونها الاقتصادية والسياسية، وسوف يتم تناول هذه المؤشرات وكيفية تكوينها ومصادرها وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مؤشر الفساد ومكافحته

المطلب الثاني: مؤشر الديمقراطية و الاستقرار السياسي

المطلب الثالث: مؤشر النظام التشريعي والقانوني المدعم للحقوق والملكيات

المطلب الرابع: مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات ونوعية البيروقراطية

المطلب الأول: مؤشر الفساد ومكافحته

تعد مكافحة الفساد من أهم المؤشرات الدالة على كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، وفيما يلي عرض للمفاهيم المختلفة له، وكيفية قياسه:

1- مفهوم الفساد:

الفساد هو إساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة لشخص ما، بهدف تحقيق مكاسب شخصية إضافة إلى وجود مقترن بتضارب المصالح وهي مشكلة من شقين⁽¹⁾:

(1)- بادن عبد القادر، "دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية" بالإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، ص (83-84).

- مستوى العام-الخاص: يشتمل على فكرة مفادها، أنه لا يتوقع من مسؤولي الحكومة المشاركة في المنشآت الربحية أن يقدموا معروفا ما، من حيث التأثير بشكل غير مباشر على عملية صنع القرار مما يؤدي إلى إعطاء معاملة تفضيلية إلى المنشآت التي تتعامل معها مباشرة.
- مستوى الخاص-الخاص: يتصل مفهوم قيام مؤسسة واحدة بتأدية مهمتين متعارضتين، مثلا المراجعة والاستشارات، ولعل هذا ما يقف وراء الفصائح المالية في كل من الدولة النامية والمتقدمة.

يعرف- مركز بحوث ودراسات البنك العالمي- الفساد على أنه الممارسات التي تتم من جانب الهيئات أو المؤسسات العامة بالبلد بهدف الحصول على مكاسب خاصة، وقيس مدى وجود مدفوعات إضافية غير رسمية ما بين المؤسسات العامة للبلد لإنجاز عمل معين أو للحصول على خدمات حكومية يتعذر الحصول عليها بدون هذه المدفوعات، وتأثيرها السلبي على النشاط أو المناخ الاستثماري، كما يقيس أيضا الفساد السياسي والذي يتم بفرض المشاركة في الأحزاب السياسية أو استغلال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة.

وقد تم الإشارة في هذا الصدد إلى أن وجود الفساد بصفة عامة يؤكد على انتهاك أو عدم احترام كل من المتأثرين بالفساد (سواء كانوا أفراد أو شركات)، والممارسين له (سواء كانوا مؤسسات عامة أو سياسيين) للقواعد والقوانين التي تحكم تفعيل العلاقات فيما بينهما، ويعد ذلك بمثابة عائقا أمام تحقيق الحوكمة⁽¹⁾.

وأيضا يتمثل الفساد في قيام البيروقراطيين أو السياسيين استغلال مراكزهم أو نفوذهم من أجل تحقيق مصلحة خاصة، ويظهر الفساد وينمو نتيجة لاعتبارات مختلفة، منها اعتبارات اقتصادية تتمثل في تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية علاوة على انخفاض مستويات الأجور بالقطاع الحكومي، ومحاولة البعض تحقيق مكاسب غير مشروعة من مناصبهم نظرا لاعتبارات سياسية منها اتباع سياسات التعيين والتوظيف الحكومي، والقصور في الرقابة على أنشطة البلد، وغياب الديمقراطية والمساءلة، وعدم حماية الحقوق المرئية للأفراد، وأيضا اعتبارات ثقافية واجتماعية ترتبط بالعلاقات والأعراف ومستوى وعي الأفراد، وتعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها⁽²⁾.

وأيضا يشير الفساد إلى المدفوعات غير الرسمية أو غير القانونية التي يطلبها الجهاز البيروقراطي من الأفراد والشركات المحلية والأجنبية لتسهيل التعامل مع هذا الجهاز وتأخذ شكل

⁽¹⁾ Daniel Kaufman; Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, "Governance Matters III" world Bank, op, cit, 2004, p(4)

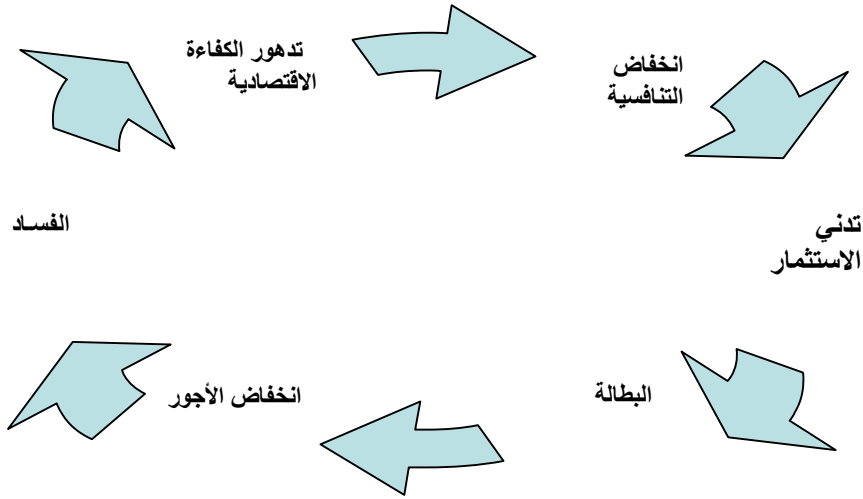
⁽²⁾ - المرسي السيد حجازي، "التكلفة الاجتماعية للفساد" المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامع الإسكندرية، (2004) ص ص (199-200).

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة

الرشاوى المرتبطة باستخراج التصاريح أو تراخيص الاستيراد والتصدير أو عند تقدير الضرائب أو الحصول على القروض أو الرقابة على الصرف الأجنبي...، والتي تمارس تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري.

واتفق المختصون على أن الفساد مصطلح فني يعبر عن جرائم الاتجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام، في شكل ظاهرة يعاني منها المجتمع، وهو ما يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما يتبعه من بطالة وتدني في الأجور، مما يدفع مرة أخرى إلى المزيد من الفساد، ضمن إطار حلقة الفساد المفرغة كما سنوضحه في الشكل التالي:

شكل رقم (02): حلقة الفساد المفرغة



المصدر: عبد القادر خليل، "الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص(91).

وبذلك يتصف الفساد بأنه يتم ضمن أطر شبكية معقدة، وليس مجرد ممارسات فردية يعيد إنتاج نفسه ضمن حلقة الفساد المفرغة.

ويمكن صوغ الفساد كما يلي:

الفساد = احتكار القوة + الافتقار إلى الشفافية - المساءلة

2- أنواع الفساد:

يوجد نوعان من أشكال الفساد ونوضحه كما يلي:

أ- الفساد الإداري: يشير إلى مدى وجود الفساد في السلوك ما بين العاملين في الحكومة والذي يرجع إلى انتشار البيروقراطية بهدف الحصول على مكاسب خاصة مالية أو معنوية، مما يترتب عليه

زيادة نفقة المعاملات المرتبطة بعمليات تشغيل المنشآت- على سبيل المثال الحصول على تراخيص التصدير أو الاستيراد- ومثل هذه النفقات تزيد من التكاليف وتقلل من الأرباح المتوقعة لهذه المنشآت الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف حوافز الشركات المحلية أو الأجنبية على الاستثمار ومن هنا يمكن القول بأن الفساد الإداري يعد محددًا أساسيًا للمستثمرين الأجانب للبدء في الإنتاج بالبلد المضيف⁽¹⁾.

ب- الفساد السياسي: يشير الفساد السياسي إلى ممارسة الفساد على مستوى السياسيين، واستغلال السلطات العامة أو القوى السياسية للأفراد للحصول على مكاسب خاصة مادية أو معنوية، ويرتبط الفساد السياسي بتفصيل أو صياغة قوانين الانتخابات، واختلاس الأموال العامة للبلد لتمويل الحملات الانتخابية التي تضمن عدم تضارب المصالح المالية لدى النواب والوزراء وكبار الموظفين⁽²⁾.

كما يشار إلى الفساد السياسي بالسلوك الذي يقوم على الانحراف عن الواجبات الرسمية، أو القيم والضوابط الحاكمة لأداء العمل المرتبط بالمنصب العام- سواء كان هذا المنصب بالانتخاب أو التعيين- في سبيل تحقيق مصلحة خاصة سواء كانت هذه المصلحة تمثل مكاسب مادية أو تتعلق بالنفوذ أو المكانة السياسية.

3- توصيف مؤشر الفساد:

يقيس هذا المؤشر مدى وجود وانتشار الفساد والرشاوى ما بين المؤسسات العامة والسياسيين، أو سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة، ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة غير حكومية تم تأسيسها في عام 1993 وتضم فروعاً في 102 دولة، وقد تم تكوين هذا المؤشر بناء على المسوحات التي أجرتها تسعة مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة في ذلك الشأن، وهذه المسوحات عبارة عن أسئلة تم توجيهها لرجال الأعمال والمنظمين المحليين الاقتصاديين وعامة الجمهور ووسائل الإعلام، وتتعلق بمدى وجود مدفوعات إضافية غير رسمية، يطلبها الجهاز الإداري الحكومي من الأفراد والشركات نظير أية معاملات مع هذا الجهاز، وأيضا عن طرق مكافحة الفساد السياسي والإداري بالبلد، ويتضمن ذلك الجوانب المتعلقة بالفساد في السلطة التشريعية والقضائية، وعلى المستوى التنفيذي، وكذلك عن الفساد عند تحصيل الضرائب.... الخ، هذا إلى جانب إلى مدى يمثل الفساد إهدارا للموارد العامة للدولة لتحقيق مكاسب

(1) Andreas Johson, "**Bureaucratic Corruption, MNEs, and FDI**" Jonkoping International Business school, Sweden.2004.P(5)

(2) أحمد فارس عبد المنعم، "**الديمقراطية ومكافحة الفساد**" تحرير في الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص ص (332-333).

خاصة، وعن مدى التأثير السلبي للتفاوت في مستويات الفساد ما بين البلد الأم والمضيف على المستثمرين الأجانب بالبلد المضيف.

وقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية أول تقرير لها عن الشفافية الدولية في عام 1995، وتغطي بياناته في شكل متوسط الفترتين (1980 - 1985)، و (1988 - 1992)، ولا توجد بيانات متاحة للسنوات 1986، 1987، 1993، 1994، كما تغطي بياناته سلسلة زمنية سنوية للفترة (1995-2007)، ويتراوح نطاق هذا المؤشر ما بين الصفر (انتشار الفساد) و الـ10 درجات (عدم فساد الجهاز الحكومي) (1).

علاوة على مؤشر الفساد السابق الإشارة إليه كأحد مؤشرات الحوكمة، يعد أيضا كل من الاستقرار السياسي والديمقراطية من أهم المؤشرات الدالة على جودة وكفاءة الأداء الحكومي، نظرا لارتباطهما بعملية اختيار السلطات الحاكمة، والقدرة على تغييرها أو الرقابة عليها أو مساءلتها، وفيما يلي عرض للمفاهيم المختلفة لهما وكيفية قياسهما في المطلب التالي:

المطلب الثاني: مؤشر الديمقراطية و الاستقرار السياسي

أولاً: مؤشر الاستقرار السياسي وعدم العنف

إن عدم وجود استقرار سياسي يؤثر سلبا على مستوى النمو بما يخلقه من اختلالات تعصف بضمانات الاستثمار، ولقد عرفت العديد من البلدان النامية فترات من النزاعات والاختلالات الأمنية جعلتها تصنف من البلدان ذات الخطر العالي على الاستثمار، وكانت النتيجة هي اجتتاب المستثمرين الأجانب إقامة مشاريع في هذه البلدان أو إيداع رؤوس أموالهم في أسواقها المالية المختلفة والاتجاه نحو البلدان ذات المناخ الاستثماري المستقر والأكثر أمانا (2).

كما يعرف - مركز بحوث ودراسات البنك العالمي - الاستقرار السياسي بمدى الاستقرار في السلطات الحاكمة، وهل يتم تغييرها باستمرار، وهل هذا التغيير يتم باستخدام وسائل غير مرتبطة بدستور البلد وتنتم باستخدام العنف والإرهاب. ويعتمد هذا المؤشر على فكرة أساسية مفادها أن جودة الحوكمة بالبلد المضيف مرتبطة بمدى خضوع السلطات الحاكمة للتغيير المستمر باستخدام وسائل العنف والتي لها تأثيرا سلبيا مباشرا على استمرارية السياسات ومدى مصداقيتها، كما تحد من قدرة المجتمع على الاختيار بصورة تدريجية ومنظمة لمن يمثلهم وإمكانية مساءلتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات، وعليه فإن هذا المؤشر يقيس المخاطر التي تترتب على عدم الاستقرار السياسي من

(1) - عمر صقر وآخرون، "العلاقات الاقتصادية الدولية" مرجع سبق ذكره، ص ص (139-140).

(2) - مصطفى عبد اللطيف، "دور الدولة في تحقيق الانطلاق الاقتصادي واستمرارية النمو في ظل الحكم الراشد" الملتقى الوطني الثالث بعنوان، سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 05/04/ ديسمبر 2007، ص (07)

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للحكومة

انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 1% إلى 4%، والذي يعود إلى عدم استقرار السلطات الحاكمة، وانتشار الحروب الأهلية والتدخل العسكري، والتعصب الديني، والعنف السياسي والإرهاب والاضطرابات السياسية.

كما يشار إلى عدم الاستقرار السياسي بخطر الدولة السياسي ويتضمن أربعة عناصر:

- التغيير المستمر في السلطات الحاكمة، وعدم كفاءة الرقابة والمساءلة للسلطات الحاكمة.
- الاعتقالات والعنف السياسي، وما يترتب عليه من انتشار الجرائم والسرقات.
- المظاهرات والثورات المعارضة لأفعال وتصرفات السلطات الحاكمة، وهل يتم تشكيلها بشكل قانوني؟
- انتشار الشغب مابين أفراد المجتمع، والذي يعود إلى التعارض الداخلي والخارجي، والتدخل العسكري في حل المنازعات، هذا إلى جانب التعصب الديني.

كما يعرف عدم الاستقرار السياسي بالتغيرات غير المتوقعة في العوامل السياسية والتي لا يمكن التنبؤ بها، ومثال ذلك عدم استقرار الحكومة كمؤشر لعدم استقرار وشفافية السياسات الحكومية، والتي تؤثر على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج والسلع والخدمات التي يتم تبادلها، وهذه التغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة تعود إلى أفعال الحكومات مع بعضها البعض، الأمر الذي يترتب عليه فقدان الثقة في المناخ الاستثماري بالبلد. كما يشير عدم الاستقرار السياسي أو الخطر للبلد من وجهة نظر المستثمرين الأجانب إلى خطر أو احتمال حدوث بعض الأحداث السياسية والتي تؤدي إلى تغيرات في الجوانب المرتبطة بالربحية لاستثماراتهم بالبلد المضيف، وتتمثل الجوانب المختلفة لعدم الاستقرار السياسي والمرتبطة بالمستثمرين الأجانب في (1):

- عدم استقرار الاقتصاد المحلي للبلد والإصلاحات الهيكلية.
- القيود واللوائح التنظيمية التي تعوق دخول المستثمرين الأجانب للسوق.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- التدخل الحكومي فيما يتعلق بالرقابة على الأسعار.
- عدم الاستقرار الاجتماعي والمتمثل في الفساد والعنف السياسي والحروب الأهلية.

ثانياً: مؤشر الديمقراطية (المساءلة والاستجابة أو التصويت)

تعرف الديمقراطية- وفقاً لمركز بحوث ودراسات البنك العالمي- بمدى النزاهة والكفاءة في العملية السياسية، وما تتضمنه من حماية للحريات المدنية والحقوق السياسية، الأمر الذي يتمتع معه

(1) kamgo wofo, "Political Risk and Foreign Direct Investement," Faculty of Economics and Statistics, university of Kanstanz, 1998, p(17-19).

أفراد المجتمع بالقدرة على المشاركة في اختيار السلطات أو الهيئات الحاكمة، هذا بالإضافة إلى حرية واستقلالية وسائل الإعلام، والتي تعد بمثابة أداة هامة في تحقيق الرقابة والمساءلة لكل من يرتكب خطأ على كافة المستويات الإدارية والسياسية، كما تعكس الديمقراطية مدى وجود سياسات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية والسعي تجاه تحقيق الصالح العام كجميع أفراد المجتمع⁽¹⁾.

كما تعرف الديمقراطية على أنها " عملية يتم بموجبها السماح لأفراد المجتمع بصورة تدريجية ومنظمة بالمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها في ضوء معايير الشفافية والمصادقية والمساءلة، كما يسمح بتجنب فساد الإدارات الحكومية، فضلا عن أنها تسمح لأفراد المجتمع بأن يكونوا أكثر كفاءة ونجاحا في ممارسة وظائفهم وهذا الأمر يؤدي إلى رفع صورة أداء الجهاز الإداري للبلد في الأجل الطويل"⁽²⁾.

كما تشير الديمقراطية أو النظم الديمقراطية إلى مدى قدرة الأفراد على اختيار الهيئات الحاكمة أو من يمثلهم في ظل قواعد انتخابية عادلة وتتسم بالنزاهة، هذا إلى جانب توافر الكفاءة المؤسسية- استقلالية القضاء ومدى وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين - والتي تكفل للأفراد حرية التعبير عن الآراء والمعتقدات بدون التعرض للعنف السياسي، وحق الأفراد في تنظيم أنفسهم في مجموعات حزبية تنافسية، والمشاركة السياسية من جانب الأقليات أو جماعات المعارضة في عمليات صنع القرار السياسي. يتطلب نجاح الديمقراطية أيضا ليس فقط المشاركة بل وجود آليات للمساءلة من جانب الأفراد فضلا عن المصادقية في تنفيذ السياسات العامة المعبرة عن مطالب الأفراد.

وعلى النقيض من النظم الديمقراطية، النظم المتسلطة أو نظام الحكم ذو الحزب الواحد، والذي يشير إلى النظام السياسي المحكوم بقواعد جامدة، ولا يسمح بالتحيز تجاه تخصيص نخبة قليلة من الأفراد للرقابة على عملية تنفيذ السياسات المختارة. هذا إلى جانب رعاية صناعات السياسة لمصالح الجماعات الضاغطة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب لهذه الجماعات راجعة إلى السلطة.

◀ توصيف مؤشر الديمقراطية والاستقرار السياسي:

قامت إحدى المؤسسات غير الهادفة للربح وتسمى مؤسسة دار الحرية **Freedom House** منذ بداية السبعينيات بتكوين مؤشرا يطلق عليه **Freedom House Index** ليعكس مستوى الديمقراطية والاستقرار السياسي في معظم دول العالم، ويتكون هذا المؤشر من متوسط الأوضاع السائدة في كل بلد بشأن الحقوق السياسية والمدنية. وفي هذا الصدد يتم عمل مسح يضم نوعين من

⁽¹⁾ Daniel Kaufmann; Aart Krany and Massimo Mastruzzi, "**Governance Matters III**" world Bank, op, Cit, 2004 p(3)

⁽²⁾ عادل محمد المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية بعنوان: مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2004، ص (11).

قوائم الاستقصاء، إحداهما تضم تساؤلات بشأن الحقوق السياسية المدنية، في حين أن الأخرى تضم تساؤلات بشأن الحقوق المدنية، وبناء على الإجابات يتم استخراج مؤشر متوسط يعبر عن مستوى الديمقراطية والاستقرار السياسي وتمثل هذه التساؤلات الخاصة بهذين المؤشرين فيما يلي⁽¹⁾:

أ- مؤشر الحقوق السياسية:

يتم تكوين هذا المؤشر استناداً إلى مسح يضم تساؤلات عن مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد، وفي ضوء ذلك يتم تصنيف تلك التساؤلات إلى ثلاثة مكونات تتمثل في (مدى كفاءة أو نزاهة العملية الانتخابية والأحزاب السياسية ودرجة المشاركة السياسية، والمهام أو الوظيفة الحكومية الحكومية ودورها في مكافحة الفساد والعنف السياسي).

وتتمثل التساؤلات الخاصة بتكوين هذا المؤشر فيما يلي:

1- التساؤلات الخاصة بنزاهة العملية الانتخابية:

- هل يتم انتخاب الهيئات الحاكمة من خلال نظام انتخابي حر؟
- هل يتم انتخاب ممثلي السلطة التشريعية وفقاً لنظام انتخابي حر؟
- هل توجد قواعد انتخابية عادلة، وتكافؤ في الفرص ونزاهة في قواعد التصويت والإعلان؟

2- التساؤلات الخاصة بالأحزاب السياسية ودرجة المشاركة السياسية:

- هل من حق الأفراد تنظيم أنفسهم في مجموعات حزبية تنافسية؟
- هل يوجد احتمال لوجود أصوات مضادة لانتخاب ممثل معين؟
- هل يخضع الأفراد للحكم بواسطة سلطة أجنبية عسكرية، أو حكومات إرهابية أو أي شكل من أشكال القوة؟
- هل الجماعات العرقية تنظم وتحكم نفسها أم تسهم بشكل غير رسمي في صنع القرار الحكومي؟

3- التساؤلات الخاصة بالوظيفة أو المهام الحكومية لمكافحة الفساد السياسي:

- هل الهيئات الحاكمة، وممثلي السلطة التشريعية الذين تم انتخابهم وفقاً لنظام حر، هم فقط المسؤولون عن اتخاذ وتعديل وتنفيذ السياسات الحكومية؟
- هل الحكومة لديها الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات والوسائل المناسبة لمكافحة الفساد والبيروقراطية ما بين الهيئات الحكومية؟

(1) - عمر صقر وآخرون، "العلاقات الاقتصادية الدولية" مرجع سبق ذكره، ص ص (136-137).

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للحكومة

• هل المساءلة الحكومية للأعضاء الذين تم انتخابهم تتم في إطار يتسم بالشفافية والوضوح والمصادقية وبالتالي هل السلطات الحاكمة تخضع للتغيير المستمر؟

هذا إلى جانب وجود بعض التساؤلات الاختيارية الأخرى، على النحو التالي:

• في حالة النظم الملكية - حيث لا يوجد نظام انتخابي - هل يسمح للأفراد بمساءلة ومحاسبة المسؤولين؟

• هل يوجد عنف سياسي، بمعنى هل تعتمد السلطات الحاكمة تغيير هيكل أو تركيبة البلد من خلال إفساد الثقافة، والقضاء على التوازن السياسي ما بين الجماعات المختلفة، أو هل تمارس الحكومة العنف من أجل نقل بعض الأفراد من مناطق معينة لتغيير التركيبة السكانية لهذه المناطق؟

وتحدد الإجابة على هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد وأيضاً الاستقرار السياسي، وفي ضوء ذلك يتم استخراج رقم إجمالي يعبر عن الحقوق السياسية، ويتراوح نطاق هذا المؤشر بين واحد وسبع درجات:

◀ وتشير القيمة (واحد) إلى أنه يوجد في البلد نظام انتخابي يتسم بالنزاهة والعدالة، ويتمتع المواطنون بالاستقلال السياسي و مشاركة الأقليات في صنع القرار السياسي، مع وجود جماعة معارضة دون وجود فساد سياسي.

◀ أما القيم (2) فتعني أن هناك بعض العوامل كالفساد السياسي، أو العنف العسكري، مما يضعف من كفاءة الديمقراطية، ولكن لا يزال النظام السياسي حراً.

◀ وتعني القيم (3)،(4)،(5) سيطرة كثير من العوامل المقيدة للديمقراطية، والتي تتمثل في العنف السياسي، والحروب الأهلية، وعدم نزاهة العملية الانتخابية.

◀ أما القيمة (6) فتعني أن هناك نظام حكم ذو حزب واحد، ولا يسمح للأفراد بالمشاركة السياسية ولا بمساءلة السلطات العامة.

◀ وفي حالة القيمة (7) فإن النظام السياسي يصبح محكوماً بقواعد جامدة لا تسمح بأي مشاركة في العملية السياسية، هذا إلى جانب انتشار العنف والفساد والتحيز السياسي، وبالتالي لا توجد حماية للحقوق السياسية.

ب- مؤشر الحقوق أو الحريات المدنية:

يتم تكوين هذا المؤشر استناداً إلى مسح يضم تساؤلات عن مدى حماية الحقوق المدنية للأفراد، وفي ضوء ذلك يتم تصنيف تلك التساؤلات إلى أربعة مكونات تتمثل في (حرية الأفراد في التعبير

عن آرائهم ومعتقداتهم بدون الخضوع للاعتقالات، والحق في المشاركة والتنظيم، ومدى وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين، ومدى استقلالية الأفراد بالمجتمع وحماية حقوقهم الفردية وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي).

وتتمثل التساؤلات الخاصة بهذا المؤشر فيما يلي :

1- التساؤلات الخاصة بحرية الأفراد في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم :

- هل يسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورة رسمية، ومدى استقلالية وسائل الإعلام؟
- هل يوجد حرية للمؤسسات الدينية المختلفة في ممارسة عقائدهم بشكل عام؟
- هل تتسم النظم التعليمية بالليد بالحرية، أي هل يوجد حرية في العملية التعليمية؟
- هل يوجد حرية للأفراد في النقاش العام أو الخاص فيما يتعلق بالعملية السياسية بدون التعرض للاعتقالات أو العنف السياسي ؟

2- التساؤلات الخاصة بالحق في المشاركة والتنظيم :

- هل يوجد حرية للنقاش العام في إطار ندوات ومؤتمرات ومظاهرات، أم هناك متطلبات قانونية للحصول على موافقة بشأن هذه المشاركة ؟
- هل يوجد حرية للمنظمات غير الحكومية ومنها جماعات المصالح في التعبير عن آرائهم وممارسة أعمالهم بحرية، أم هناك ضغوط حكومية ؟
- هل يوجد نقابات تجارية وعمالية ذات قوة تفاوضية؟

3- التساؤلات الخاصة بمدى وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين:

- هل يوجد استقلال للقضاء؟
- هل هناك سيادة للقانون تتسم بالكفاءة والمصداقية في تنفيذه من قبل المسؤولين؟
- هل توجد حماية كافية للأفراد من العنف السياسي والاعتقالات سواء للمؤيدين للحكم أو المعارضين له؟
- هل يعامل الأفراد معاملة عادلة في ظل قوانين البلد، وتوجد حماية كافية للحقوق والملكيات؟

4- التساؤلات الخاصة بمدى استقلالية الأفراد في المجتمع، وحماية حقوقهم الفردية:

- هل تفرض البلد قيودا على حرية اختيار الأفراد لمجالات العمل أو الإقامة؟

- هل توجد حرية للأفراد في التملك الكامل لمشروعاتهم الاستثمارية بدون ضغوط سياسية ؟
- هل تكفل البلد حرية الأفراد من الناحية الاجتماعية، متضمنة الحق في اختيار أسلوب الزواج وحجم الأسرة، وحماية حقوق المرأة العاملة في جميع المؤسسات ؟
- هل يوجد تكافؤ للفرص بين جميع المواطنين في ممارسة النشاط الاقتصادي، وعدم خضوع الأفراد للاستغلال الاقتصادي من جانب الجهاز الإداري الحكومي؟

وتحدد الإجابة على هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق المدنية للأفراد، وفي ضوء ذلك يتم استخراج رقم إجمالي يعبر عن الحقوق المدنية، ويتراوح نطاقه ما بين واحد وسبع درجات:

◀ تشير القيمة (1) أن البلد التي تأخذ القيمة واحد إلى أن هناك نظاما مؤسسيا مدعما للحقوق المدنية، ولا يوجد عنف سياسي، وهناك حرية للتعبير عن الآراء والمعتقدات، وأن هناك نظاما اقتصاديا حرا.

◀ أما القيمة (2) تعني أن هناك نقص في أحد هذه المكونات الأربعة للحرية المدنية، ولكنه لا يزال نظاما حرا.

◀ والبلدان التي تأخذ القيم (3)،(4)،(5) فتعني أن هناك قيودا حكومية مفروضة على الحقوق المدنية في المكونات الأربعة.

◀ أما البلدان التي تأخذ القيمة (6)،(7) فتعني أنه لا يوجد أي شكل من أشكال الحريات المدنية، ولا يسمح بحرية التعبير عن الآراء والمعتقدات، وتوجد قيودا على ممارسة الأفراد للنشاط الخاص، وانتشار العنف السياسي بشكل كبير.

واستنادا إلى المؤشرين السابقين يتم استخراج متوسط لهما يمثل المؤشر الإجمالي للديمقراطية وفي نفس الوقت الاستقرار السياسي، ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات، وتتوافر سلسلة من بيانات هذه المؤشر في خلال الفترة (1972-2007) لمعظم بلدان العالم.

علاوة على مؤشرات الحوكمة السابق الإشارة إليها، يعد أيضا مدى وجود نظام تشريعي وقانوني وقضائي مدعما للحقوق والملكيات، أو ما يشار إليه في أحيان كثيرة بدور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام من أهم المؤشرات الدالة على الكفاءة المؤسسية للدولة، نظرا لارتباطه بمدى احترام المجتمع والدولة للمؤسسات التي تحكم تفعيل العلاقات فيما بينها. الأمر الذي معه يتطلب ضرورة التعرض لهذا المؤشر من حيث مفهومه ومناهج قياسه في المطلب التالي:

المطلب الثالث: مؤشر النظام التشريعي والقانوني المدعم للحقوق والملكيات

يعرف مركز بحوث ودراسات البنك العالمي- مدى وجود نظام تشريعي وقانوني وقضائي مدعما للحقوق والملكيات باعتباره شرطا أساسيا للكفاءة المؤسسية للدولة، حيث يقيس المؤشر مدى وجود قواعد وقوانين بالمجتمع تمنح الأفراد والشركات الثقة في التعامل وممارسة النشاط الاقتصادي بحرية ويتضمن أيضا مدى انتشار الجرائم والسرقات والتي تمثل عائقا أمام ممارسة النشاط الاستثماري ومدى كفاءة وفعالية القضاء، كما يؤكد المؤشر أيضا على أن جودة المناخ الاستثماري بالبلد تعتمد بشكل كبير على تفعيل دور القانون ومدى مصداقيته، والقدرة على التنبؤ به، والذي يمثل تفعيل الدور اللازم لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة⁽¹⁾.

كما أشارت الدراسة إلى أن البنية الأساسية للحوكمة تتمثل في القوانين واللوائح والإجراءات التنظيمية والنظام القانوني والتشريعي والذي يعد شرطا ضروريا لضمان استمرارية المعاملات وحماية حقوق الملكية الفكرية، وحماية الممتلكات الفردية، وضمان شفافية الحكومة، وشفافية الإجراءات القانونية والتشريعية، وتم الإشارة في هذا الصدد إلى أهمية المؤسسات التشريعية والسياسية باعتبارها تمثل البنية الأساسية للحوكمة، والتي تسهم بشكل فعال في تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للبلد المضيف وتوفير الظروف الملائمة لنمو الاستثمارات⁽²⁾.

◀ توصيف مؤشر مدى وجود نظام تشريعي قانوني مدعما للحقوق والملكيات أو ما يشار إليه بدور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام:

يعد مؤشر مدى قدرة البلد على توفير إطار تشريعي وقضائي وقانوني مدعما للحقوق والملكيات من أهم المؤشرات التي يعكسها أو يتضمنها مؤشر الحرية الاقتصادية **Economic Freedom Index** والذي يعكس نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك على مستوى المتغيرات الاقتصادية المحلية في مجالات الإنتاج، والتوزيع، الاستهلاك، والائتمان... إلخ أو الخارجية في المجالات المرتبطة بالتعامل مع الأجانب سواء في التجارة الدولية أو تدفقات رؤوس الأموال. أو بمفهوم المخالفة مدى تحرر النشاط الاقتصادي من القيود والتدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة إلا في حدود الحد الأدنى اللازم لحماية الحقوق والحفاظ على الحريات⁽³⁾.

⁽¹⁾ Daniel Kaufmann; Aart Krany and Massimo Mastruzzi "Governance Matters III" world Bank, op, Cit, 2004 p (4).

⁽²⁾ Steven Globerman Daniel Shapiro, "Governance Infrastructure and us foreign direct investment" journal of international business studies, vol (34),No(1),(2003), PP(19-20),.

⁽³⁾ عادل محمد المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، مرجع سبق ذكره ص ص(13-14)

ويقوم معهد **Fraser Institute** بإعداد مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يضم عددا كبيرا من المتغيرات المالية والنقدية والمؤسسية والتي تعكس الأبعاد المختلفة لحجم وكفاءة الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ووفقا لآخر تقرير (2003) في هذا الشأن فإن المؤشر يقيس مستوى الحرية الاقتصادية ضمن مجالات رئيسية لتدخل الدولة وهي⁽¹⁾:

1- حجم التدخلات الحكومية المباشرة (منطقة التدخل المالي):

ويتكون هذا المجال أو منطقة التدخل المالي من أربعة مكونات كما يلي:

- (أ) - نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الاستهلاك الكلي.
- (ب) - الإعانات والتحويلات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- (ج) - حجم الملكية العامة والاستثمار العام في الاقتصاد الوطني.
- (د) - التغيير في معدلات الضرائب على الدخل.

2- حجم التدخلات الحكومية من خلال الوظائف التشريعية والحماية (مؤشرا للحوكمة):

ويتكون هذا المجال أو منطقة تدخل الدولة من المكونات التالية:

- الهيكل التشريعي لحماية حقوق الملكية.
- دور القانون ومصادقته في تنفيذ الأحكام.
- استقلالية القضاء.
- نظام قضائي عادل وغير متحيز.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- التدخل العسكري في تنفيذ أحكام القانون والعملية السياسية.
- نزاهة النظام التشريعي.

3- تدخل الدولة من خلال السياسة النقدية (منطقة التدخل النقدي):

وتتمثل المكونات الفرعية لمنطقة التدخل النقدي فيما يلي:

- معدل نمو المعروض النقدي مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.
- الانحراف المعياري لمعدل التضخم السنوي خلال الخمس سنوات الأخيرة.
- معدل التضخم السنوي.
- حرية امتلاك حسابات بنكية بعملات أجنبية محليا وخارجيا.

4- حرية التعامل مع الأجانب (منطقة التدخل في المعاملات الخارجية) (مؤشرا للحوكمة):

(1) - عمر صقر وآخرون، "العلاقات الاقتصادية الدولية" مرجع سبق ذكره، ص ص (133-134).

ويشتمل هذا المجال على خمس مكونات على النحو التالي:

- الضرائب على التجارة الخارجية.
- القيود التنظيمية المعوقة للتجارة.
- الحجم الفعلي لقطاع التجارة مقارنة بالحجم المتوقع له.
- الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء (التدخل في سوق الصرف).
- تقييد التعامل في أسواق رأس المال الأجنبية.

5- التدخل من خلال اللوائح التنظيمية (مؤشرا للحوكمة):

ويشتمل هذا المجال على المكونات الأساسية التالية:

- (أ) - تنظيم أسواق الائتمان.
- (ب) - تنظيم سوق العمل من حيث الأجور وقوانين العمل.
- (ج) - تنظيم قطاع الأعمال.

وتأسيسا على ما سبق، تعكس المنطقة الثانية لمؤشر الحرية الاقتصادية - حجم التدخلات الحكومية من خلال الوظائف التشريعية والحماية - مدى قدرة البلد على توفير إطار تشريعي وقضائي وقانوني مدعم للحقوق والملكيات والمصالح الخاصة بدون تحيز أو ضغوط سياسية. فلا بد وأن يتسم النظام التشريعي للبلد بحماية الممتلكات، والثقة في تنفيذ العقود والتعاقدات طويلة الأجل وتسوية المنازعات. هذا إلى جانب دور القانون ومصادقيته في تنفيذ الأحكام، ومدى حمايته لحقوق الملكية الفكرية بالشكل الذي يسمح بحرية تبادل التكنولوجيا والخبرات والمهارات، ولن يتأتى كل ذلك إلا في ظل نظام السوق والذي يعني مزيدا من الحرية الاقتصادية. في ضوء ذلك يمكن القول بأن الأداء الجيد لهذه المنطقة يعد من أهم مؤشرات الحوكمة أو كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة والتي تمثل أهم العوامل الحاكمة للاستثمارات بصفة عامة، لما لها من دور هام في توفير الحماية الكافية للمستثمرين المحليين والأجانب. كما تعكس أيضا مدى احترام الأفراد والمنشآت والجهاز الإداري الحكومي للمؤسسات التي تحكم تفعيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم.

ووفقا للتقرير الصادر عن الحرية الاقتصادية عام 2001 كان يتم حساب قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية لمنطقة التدخلات الحكومية من خلال الوظائف التشريعية والحماية خلال الفترة من 1970 إلى 1995 بناء على المؤشرين التاليين⁽¹⁾:

⁽¹⁾Fraser Institute, "Economic Freedom of the world 2001, Annual Report", P(17), (2001).

أ- الهيكل التشريعي لحماية حقوق الملكية (Legal or Property Rights Security):

ويرمز للهيكل التشريعي للدولة (LS)، ويشير إلى مدى وجود نظام مؤسسي فعال لحماية الحقوق من الاستغلال، والسلب وقد تم استخدام الصيغة التالية لحساب قيمة مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون على النحو التالي:

$$FLS = \frac{Act\ LS - Min\ LS}{Max\ LS - Min\ LS} \times 10$$

وتشير **Max LS** و **Min LS** إلى القيمة القصوى والدنيا لهذا المكون والتي تحددت وفقا لهذا التقرير بالـ 10، 2 على التوالي، وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر، والـ 10 درجات، وتشير القيمة الأعلى لمؤشر الحرية لمكون حماية حقوق الملكية إلى مزيدا من الحرية الاقتصادية، في حين أن اقتراب قيمة هذا المؤشر من الصفر يشير إلى انخفاض مستوى الحرية الاقتصادية لهذا المكون، وضعف كفاءة الوظائف المؤسسية للدولة.

ب- دور القانون ومصادقته في تنفيذ الأحكام (Rule of Law):

يرمز لهذا المكون بالرمز (RL)، ويشير إلى مدى وجود نظام قضائي يتسم بالعدالة وعدم التحيز، والفعالية في تنفيذ الأحكام والتعاقدات، الأمر الذي يسهم خلق مناخ تشريعي كفء يحسن من جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للبلدان. وتحسب قيمة نطاق الحرية لهذا المكون باستخدام نفس الصيغة السابقة، وبالمثل تم تحديد أقصى قيمة **Max RL** وأدنى قيمة **Min RL** لهذا المكون بالـ 10، 2 على التوالي. وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر، والـ 10 درجات، وتشير القيمة الأعلى لمؤشر الحرية الاقتصادية لهذا المكون إلى مزيدا من الحرية الاقتصادية وكفاءة الوظائف المؤسسية، في حين أن اقتراب قيمة هذا المؤشر من الصفر يشير إلى ضعف كفاءة المؤسسية للدولة، وبالتالي انخفاض مستوى الحرية الاقتصادية لهذا المكون.

وقد تم إضافة بعض المؤشرات الفرعية المستخدمة في حساب قيمة مؤشر نطاق الحرية لمنطقة التدخلات الحكومية من خلال الوظائف التشريعية والحماية وفقا لتقرير 2002 وهي على النحو التالي⁽¹⁾:

1- استقلال القضاء (J): بمعنى عدم التدخل من جانب الحكومة أو أعضائها في النزاعات، أو بمعنى آخر استقلالية القضاء عن الضغوط السياسية.

⁽¹⁾Fraser Institute, "Economic Freedom of the world 2006, Annual Report", P.P (176-177) (2006).

- (2) - نظام عادل وغير متحيز (IC): وذلك يتيح أو يزيد الثقة في النظام التشريعي لقطاع الأعمال الخاص في مواجهة ردود أفعال الحكومات والقيود التنظيمية التي تضعها.
- (3) - حماية حقوق الملكية الفكرية (PIP).
- (4) - التدخل العسكري في تنفيذ أحكام القانون والعملية السياسية (MI)، مضافا إليه مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والانتهاكات للحريات المدنية. وقد تم الحصول على بيانات هذا المؤشر من بيانات البنك الدولي، ومؤشر خطر الدولة ICRG (*).
- (5) - نزاهة النظام التشريعي (MI): يتم الحصول عليه من مؤشر خطر الدولة الدولي ICRG. علاوة على مؤشرات الحوكمة السابق الإشارة إليها، يعد أيضا كفاءة النظام الإداري بالبلد والذي يقاس بكل من مدى استقلالية البيروقراطية عن الضغوط السياسية، وجودة اللوائح والتنظيمات المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي بالبلد. من أهم المؤشرات الدالة على الكفاءة المؤسسية للدولة نظرا لارتباطها بمدى شفافية الحكومة في صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات. الأمر الذي يتطلب معه ضرورة التعرض لهذين المؤشرين من حيث مفهومهما، ومناهج قياسهما في المطلب التالي:

المطلب الرابع: مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات ونوعية البيروقراطية أولا: مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات

تشير جودة اللوائح والتنظيمات-وفقا لمركز بحوث ودراسات البنك العالمي إلى مدى قدرة البلد على اختيار وتنفيذ سياستها بكفاءة وعدم وجود فجوة في الواقع ما بين اللوائح والنظم وتنفيذها، حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة الدولة والتي تقاس بمدى الإفراط في إصدار اللوائح والتنظيمات المعوقة لممارسة النشاط الاقتصادي محليا وخارجيا سواء المتعلقة بالتجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، أو تلك المرتبطة بالإنتاج أو العمل أو الائتمان. والتي تسمى بالسياسات غير الصديقة للسوق، وهي أمثلة ذلك الرقابة على الأسعار، والملكية العامة للبنوك، والتحكم في تخصيص الائتمان للقطاع الخاص واللوائح المنظمة لسوق العمل من حيث الأجور وقوانين وضمانات العمل، وتحديد مجالات الإنتاج واللوائح المتعلقة بتأسيس المشروعات الجديدة، والقيود التعريفية وغير التعريفية وتأثيرها السلبي على التجارة الدولية والقيود على الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾.

(*) - يوضح مؤشر ICRG International Country Risk Guide مجالات عديدة يتم بموجبها الحكم على المناخ الاستثماري للدولة، ومستوى المخاطر التي تتعرض للمستثمر الدولي وهو بصدد القيام بتوظيف أمواله، وتشمل المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية.
(1) Daniel Kaufmann; Aart Krany and Massimo Mastruzzi "Governance Matters III" world Bank, op-Cit, 2004 p(3)

ثانياً: مؤشر فعالية الحكومة في أداء خدماتها العامة أو نوعية البيروقراطية الحكومية:

تشير نوعية البيروقراطية الحكومية -وفقاً لمركز بحوث ودراسات البنك العالمي- إلى مدى قدرة البلد على صياغة وتنفيذ سياستها وأداء خدماتها العامة بكفاءة، ويعتمد ذلك على درجة الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بدون التعرض لأي ضغوط سياسية، علوة على مدى شفافية ومصداقية الحكومة في الإعلان عن سياستها، وأيضاً على مدى الوقت المفقود في ظل البيروقراطية والتي تمثل أهم معوقات ممارسة النشاط الاقتصادي، ومدى كفاءة العاملين بالجهاز الحكومي، والقيود واللوائح الإدارية الحكومية، والجوانب المرتبطة بالمتطلبات الإدارية لتأسيس المشروعات الجديدة، أو الحصول على الموافقات أو الإيرادات اللازمة للدخول لمجال عمل معين وفقاً للقوانين والتنظيمات الموجودة، ويمتثل الهدف الأساسي من هذا المؤشر في تحديد المتطلبات الأساسية اللازمة للحكومة لتمكين من صياغة وتنفيذ سياساتها وقراراتها بفعالية، وأيضاً تقديم السلع أو الخدمات العامة بكفاءة⁽¹⁾.

◀ توصيف مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات وأيضاً نوعية البيروقراطية الحكومية:

يعد مؤشر كفاءة النظام الإداري والذي يقاس بكل من نوعية البيروقراطية الحكومية وجودة اللوائح والتنظيمات المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي من أهم المؤشرات الدالة على الحوكمة، ويمكن الحصول على بيانات هذين المؤشرين من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية وبصفة خاصة منطقة التدخل الرابعة والخامسة للبلد في المعاملات الخارجية، والتدخل من خلال القيود التنظيمية كما سيتم إيضاحه في السياق التالي:

• منطقة التدخل في المعاملات الخارجية (حرية التعامل مع الأجانب)

ينطوي هذا المجال على مدى تدخل الدولة في تقييم المعاملات الخارجية السلعية والخدمية والمالية حيث أنه يعكس الأنواع المختلفة من القيود التي تؤثر على حرية التجارة ومعدلات الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، كما يعكس أيضاً هذا المجال أحد المؤشرات الهامة للحكومة والمرتبطة بمدى جودة التنظيمات واللوائح المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي الدولي بالشكل الذي يسهم في تحقيق الشفافية والمصداقية في صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات ذات الصلة بممارسة الأنشطة الحكومية خارجياً ويشمل هذا المجال على خمس مكونات على النحو التالي⁽²⁾:

1- الضرائب على التجارة الخارجية، وتتضمن المؤشرات التالية:

أ- حصيللة الضرائب على التجارة الخارجية كنسبة إجمالي التجارة الخارجية.

(1) Daniel Kaufmann; Aart Krany and Massimo Mastruzzi, "Governance Matters III", Op-Cit, 2004 p (4)

(2) Fraser Institute, "Economic Freedom of the world 2006, Annual Report" P.P(178-180), (2006).

- ب- متوسط معدل التعريف على الواردات.
 ج- الانحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية.
 (2) - القيود التنظيمية المعوقة للتجارة: وتتضمن المؤشرين التاليين:
 أ- القيود التجارية غير التعريفية.
 ب- التكلفة المرتبطة بإجراءات الاستيراد والتصدير.
 (3) - الحجم الفعلي لقطاع التجارة مقارنة بالحجم المتوقع له.
 (4) - الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء.
 (5) - تقييم التعامل في أسواق رأس المال الأجنبي، وتتضمن المؤشرين التاليين:
 أ- القيود على الاستثمارات والملكية الأجنبية للمشروعات.
 ب- القيود المفروضة على حرية الأفراد في التعامل بأسواق رأس المال الدولية.

(1) - الضرائب على التجارة الخارجية (TIT):

يشير هذا المكون إلى مدى التدخل المفرط للدولة من خلال السياسة التجارية في التجارة الدولية، أو مدى تحفيزها لها، ويتم في السياق التالي توضيح المؤشرات الفرعية المستخدمة لتقدير هذا المكون على النحو التالي:

أ- حصيلة الضرائب على التجارة الخارجية كنسبة من إجمالي التجارة الخارجية
 (الصادرات + الواردات) (RTIT):

ويتم حساب مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون باستخدام الصيغة التالية:

$$FRTIT = \frac{Max RTIT - Act RTIT}{Max RTIT - Min RTIT} \times 10$$

ويشير **Max RTIT** و **Min RTIT** إلى القيمة الدنيا والقصى لهذا المكون، وقد تحددت وفقا لهذا التقرير بالصفحة 10 على التوالي. وبالنسبة لقيمة مؤشر الحرية الاقتصادية لهذا المكون فإنها ستساوي الصفر، وذلك في حالة البلدان التي تفرض ضرائب تصل حصيلتها إلى 15% من إجمالي التجارة الدولية، وستكون 10 درجات في حالة البلدان التي لا تفرض أي ضرائب على التجارة الدولية.

ب- متوسط معدل التعريف على الواردات (ATR):

تحتسب قيمة مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون بتطبيق نفس الصيغة الرياضية السابقة، وقد حدد التقرير أقصى وأدنى قيمة لمتوسط معدل التعريف الجمركية للدولة بـ 50% و صفرا على التوالي. وبالنسبة لقيمة مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون فإنها ستساوي صفرا، وذلك في

حالة البلدان التي تتدخل بشكل كبير في تقييد وارداتها باستخدام الضرائب الجمركية، وستكون 10 درجات في حالة عدم تقييد الدولة للواردات⁽¹⁾.

ج- الانحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية (SDTr) :

يشير هذا المكون إلى مدى وجود انحرافات في التعريف الجمركية عن مستواها الأصلي، ويتم استخدام الصيغة التالية لحساب قيمة مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون، وذلك على النحو التالي:

$$FSDTr = \frac{Max\ SDTr - Act\ SDTr}{Max\ SDTr - Min\ SDTr} \times 10$$

وتبلغ القيمة القصوى والدنيا لهذا المكون 25 %، وصفرا على التوالي، وكلما انخفضت قيمة الانحراف المعياري لمعدلات التعريف من 25 % إلى الصفر، اتجهت قيمة مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون إلى الارتفاع حتى تصل إلى 10 درجات، وهو ما يشير إلى عدم وجود أي انحراف للتعريف الجمركية عن مستواها الأصلي، وعدم فرض الدولة ضرائب جمركية غير رسمية.

(2) - القيود التنظيمية المعوقة للتجارة (RTB) :

يعكس هذا المكون مدى وجود قيود غير تعريفية تعوق التجارة الدولية، ومدى فساد الإدارات الجمركية وعدم كفاءتها، وكذلك القيود الإدارية الأخرى للتخلص على الوارد والصادر والتي يفوق تأثيرها مخاطر القيود التعريفية. الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكلفة السلع المستوردة أو المصدرة. سوف يتم إيضاح المؤشرات الفرعية المستخدمة لتقدير هذا المكون في السياق التالي:

ب- القيود التجارية غير التعريفية (NTTB).

يشير هذا المكون إلى مدى وجود تعريفات غير رسمية أو خفية تفرضها الدولة وتعرقل التجارة الدولية، ويتم التعبير عن هذا المكون في ضوء الإجابة عن التساؤل التالي، ما مدى معنوية تأثير القيود التعريفية وغير التعريفية في تخفيض القدرة التنافسية للسلع المستوردة بالسوق المحلي لدولتك؟

ت- التكلفة المرتبطة بإجراءات الاستيراد والتصدير (CCIE).

ويرمز لهذا المكون بـ (CCIE)، وتحسب قيمة مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون التالي:

$$FCCIE = \frac{Max\ CCIE - Act\ CCIE}{Max\ CCIE - Min\ CCIE} \times 10$$

⁽¹⁾Fraser Institute, "Economic Freedom of the world 2006, Annual Report", Op.Cit, p (178).

ويشير **Min CCIE** و **Max CCIE** إلى القيمة الدنيا والقصى لهذا المكون وقد تحددت وفقا لهذا التقرير بالصفحة، والـ 47 يوما (بانحراف معياري 1,5 عن المتوسط) على التوالي بينما تشير **Act CCIE** إلى عدد الأيام الفعلية اللازمة لاستكمال إجراءات الاستيراد والتصدير. وبالنسبة لقيمة مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون فإنها ستساوي صفرا، وذلك في حالة البلدان التي تستغرق أكثر من 47 يوما للتخلص على الصادر والوارد، وهو ما يشير إلى تعدد القيود التنظيمية المعرقله للتجارة. في حين تصل قيمة هذا المؤشر إلى 10 درجات في حالة عدم وجود مثل هذه القيود. وفي السنوات السابقة كان يتم الاعتماد في بناء هذا المؤشر على الإجابة على التساؤل التالي : ما مدى تأثير ارتفاع تكاليف عملية والتي تعود إلى كثرة القيود التنظيمية المرتبطة بالضرائب على الواردات، وتكاليف استخراج التراخيص والقيود الإدارية على قيمة السلع المستوردة.

(3) - الحجم الفعلي لقطاع التجارة مقارنة بالحجم المتوقع له (AEST) :

يتم تحديد الحجم المتوقع لقطاع التجارة بناء على تحليل اندثار يتضمن مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بعدد السكان، والمساحة الجغرافية للبلد، ومجموعة من المتغيرات الأخرى المرتبطة بالتوطن كنسبة من الناتج الإجمالي العالمي، ويتم مقارنة الحجم الفعلي للتجارة بالمتوقع، فإذا كان الحجم الفعلي يزيد عن المتوقع ستكون القيمة الفعلية موجبة وتكون القيمة سالبة إذا حدث العكس. ويرمز لهذا المكون بـ **(AEST)** وتحسب قيمة مؤشر نطاق الحرية له على النحو التالي:

$$FAEST = \frac{Act AEST - Min AEST}{Max AEST - Min AEST} \times 10$$

يشير **Act AEST** إلى الحجم الفعلي لقطاع التجارة بالدولة بعد مقارنته بالمتوقع، بينما **Min AEST** و **Max AEST** إلى القيمة الدنيا والقصى لهذا المكون، وقد تحددت وفقا لهذا التقرير لتكون - 50 % و 100% على التوالي. وتتراوح قيمة نطاق مؤشر الحرية لمكون الحجم الفعلي لقطاع التجارة مقارنة بالحجم المتوقع له، ما بين الصفر والـ 10 درجات، وتشير القيمة الأعلى إلى انخفاض نطاق تدخل الدولة لهذا المكون، لأنه يعكس مدى امتلاك البلد لقطاع تجارة كبير يزيد عن المتوقع، وهو ما يعني اتساع نطاق تحرير التجارة بالبلد. في حين تشير القيمة الأدنى إلى اتساع نطاق تدخل الدولة في قطاع التجارة الخارجية، والذي يعكسه انخفاض نصيب قطاع التجارة الفعلي عما هو متوقع.

(4) - الفرق بين السعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء (OBME):

يعكس هذا المكون نطاق تدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي من خلال تدخلها في تحديد أسعار الصرف، والرقابة على النشاط شركات الصرافة، ويرمز لهذا المكون بـ (OBME) وتحسب قيمة مؤشر الحرية لهذا المكون كما يلي:

$$FOBME = \frac{Max\ OBME - Act\ OBME}{Max\ OBME - Min\ OBME} \times 10$$

تشير Act OBME إلى الفرق ما بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق السوداء (أي علاوة سعر صرف السوق السوداء)، وقد حدد تقرير الحرية الاقتصادية أدنى و أقصى قيمة لهذا المكون بالصفر، والـ 50% على التوالي. وتتراوح قيمة مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون ما بين الصفر وذلك في حالة التدخل التام للدولة في تحديد أسعار الصرف، والـ 10 درجات وذلك في حالة التدخل التام للدولة في تحديد سعر الصرف، وهو ما يشير إلى عدم وجود سوق سوداء للصرف الأجنبي، وأيضاً يشير إلى الدول التي تتسم عملتها بالقابلية التامة للتحويل إلى العملات الأخرى بدون أية قيود.

(5) - تقييد التعامل في أسواق رأس المال الأجنبية (ICMC) :

يشير هذا المكون إلى مدى تدخل الدولة في تقييد الاستثمارات الأجنبية من خلال اللوائح والإجراءات التنظيمية، وقد اعتمد التقرير على البيانات التي توفرها المصادر المختلفة لبناء قيم مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون، وفي السياق التالي سوف يتم إيضاح المؤشرات الفرعية المستخدمة لتقدير هذا المكون على التوالي:

أ- القيود على الاستثمارات، والملكية الأجنبية للمشروعات (FOIR).

يشير هذا المكون إلى مدى السماح للاستثمار الأجنبي المباشر بالتملك الكامل للفروع بالبلد المضيف، وعدم وجود قيود تحد من قيامه بالاستثمار في مجالات معينة وقد اعتمد التقرير منذ عام 2004 على بناء هذا المكون في ضوء الإجابة عن التساؤل التالي هل يوجد بالدولة شركات مملوكة لمستثمرين أجانب، وهل قوانين الدولة تسمح بذلك؟ فإذا كانت الإجابة بأن هذه الملكية محدودة أو نادرة أو ممنوعة أو عليها قيود في القطاعات الرئيسية سيأخذ المؤشر القيمة (1)، أما إذا كانت الإجابة بأن هذه المشروعات منتشرة ويتم تشجيعها من قبل البلد المضيف سوف يأخذ المؤشر القيمة (2)، وهو ما يشير إلى اتساع نطاق الحرية الاقتصادية. وفي السنوات السابقة كان هذا التقرير يعتمد على السؤالين التاليين عن مدى إمكانية مشاركة أو اتصال المواطنين المحليين بأسواق رأس المال الأجنبية، مدى إمكانية مشاركة أو اتصال المستثمرين الأجانب بأسواق رأس المال المحلية.

ب- القيود المفروضة على حرية الأفراد في التعامل بأسواق رأس المال الدولية (RECM). يشير هذا المكون إلى مدى وجود قيود تفرضها الدولة على التعامل في أسواق رأس المال الدولية، ويتم استخدام الصيغة التالية لحساب قيمة مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون وذلك على النحو التالي:

$$FRECM = \frac{13 - Act RECM}{13} \times 10$$

تشير Act RECM إلى عدد القيود التي تفرضها الدولة على أسواق رأس المال. أما الـ 13 فتمثل إجمالي عدد القيود المختلفة على أسواق رأس المال والتي يمكن أن تفرضها أي بلد وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي. وتتراوح قيمة مؤشر نطاق الحرية لهذا المكون ما بين الصفر وذلك في حالة التدخل التام للدولة في تقييد أسواق رأس المال، والـ 10 درجات وذلك في حالة تحرير أسواق رأس المال من التدخلات الحكومية.

• منطقة التدخل من خلال اللوائح التنظيمية

يعكس هذا المجال مدى تدخل الدولة من خلال التنظيم واللوائح المنظمة لممارسة النشاط المحلي سواء المتعلق منها بالعمل أو الإنتاج أو بالإقراض والاقتراض، كما يعكس أيضا هذا المجال أحد المؤشرات الهامة للحكومة والمرتبطة بمدى جودة التنظيمات واللوائح المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي المحلي وذلك استكمالاً للمؤشر السابق والخاص باللوائح والتنظيمات المرتبطة بالتعامل الخارجي، علاوة على ذلك فهو يعكس أيضا مؤشرا آخر للحوكمة والخاص بنوعية البيروقراطية أو مدى فعالية الحكومة في أداء خدماتها العامة بالشكل الذي يسهم في تحقيق المزيد من كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة وتسهيل ممارسة الأنشطة الحكومية المختلفة خاصة فيما يتعلق منها بالعلاقة ما بين الأفراد والمنشآت والجهاز الإداري الحكومي، ويشتمل هذا المجال على المكونات التالية⁽¹⁾:

1- تنظيم أسواق الائتمان ويتضمن المؤشرات التالية:

- أ- الملكية العامة للبنوك.
- ب- منافسة البنوك الأجنبية للبنوك المحلية.
- ج- التحكم في تخصيص الائتمان لقطاع الخاص.
- د- تجنب القيود والتنظيمات التي تجعل سعر الفائدة الحقيقي سالبا.
- هـ- الرقابة على سعر الفائدة.

⁽¹⁾Fraser Institute, op-cit. P.P (11.180.183).

2- تنظيم سوق العمل من حيث الأجور وقوانين العمل ويتضمن المؤشرات التالية:

- أ- تحديد الحد الأدنى للأجور.
- ب- الممارسات المرتبطة بالتشغيل والاستغناء عن العمالة.
- ج- نسبة قوة العمال الذين تحدد أجورهم النقابات العمالية.
- د- حماية العاطلين، وتحفيزهم على العمل.
- هـ- استخدام نظام التجنيد الإلزامي.

3- تنظيم قطاع العمال، ويتضمن المؤشرات التالية:

- أ- الرقابة على الأسعار.
- ب- اللوائح الإدارية المتعلقة بالدخول في مجال الإنتاج.
- ج- البيروقراطية الحكومية.
- د- اللوائح المتعلقة بتأسيس مشروع جديد.
- هـ- المدفوعات غير المنتظمة (الرشاوى).

وفي ضوء ما سبق، يتراوح نطاق مؤشر الحرية الاقتصادية بين الصفر والعشر درجات، حيث تشير القيمة الأعلى إلى مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية، في حين تشير القيمة الأقل إلى مستوى أقل من الحرية الاقتصادية، حيث يتزايد نطاق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بصورة مختلفة.

وأخيراً، يمكن التعبير عن مؤشر كفاءة النظام الإداري والذي يقاس بكل من نوعية البيروقراطية الحكومية، وجودة اللوائح والتنظيمات المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي المحلي والخارجي، بمتوسط مؤشري الحرية الاقتصادية لمنطقة التدخل الرابعة والخامسة للدولة في المعاملات الخارجية، والتدخل من خلال القيود التنظيمية.

علاوة على ما سبق أيضاً، يمكن الحصول على نفس البيانات السابق الإشارة إليها فيما يتعلق بالمجالات المختلفة للحرية الاقتصادية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي تصدره مؤسسة Heritage، ويعكس هذا المؤشر نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال 10 مجالات وهي⁽¹⁾:

(1)- راجع في مؤشر الحرية الاقتصادية لهذه المؤسسة الموقع التالي: www.heritage.org

- 1- السياسات التجارية.
- 2- السياسة المالية.
- 3- التدخل المباشر من خلال الملكية العامة.
- 4- السياسة النقدية.
- 5- التدخل في البنوك والتمويل.
- 6- تقييم تدفق الاستثمار الأجنبي.
- 7- التدخل في تحديد الأجور والأسعار.
- 8- حماية حقوق الملكية.
- 9- تنظيم سوق العمل والسلع.
- 10- السوق السوداء في كل القطاعات والأنشطة نتيجة القيود الحكومية المفرطة وليس في سوق الصرف فقط.

وتتاح البيانات الخاصة بهذا المؤشر بدءاً من عام 1995 وبصورة سنوية حتى عام 2007 كما أن هذا المؤشر لا يختلف في قيم وترتيب البلدان وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدره معهد Fraser ، حيث كلاهما يضم نفس المكونات تقريباً ويستند إلى نفس المصادر.

خلاصة:

تم التعرض في هذا الفصل إلى الحوكمة أو الكفاءة الإدارية المؤسسية للدولة باعتبارها من أهم العوامل التي يجب التركيز عليها لتهيئة المناخ الاستثماري، وتم الإشارة في هذا الصدد إلى مفهوم الحوكمة والسمات أو الخصائص المميزة لها، تلي ذلك التعرض لمؤشراتها، وقد أمكن التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة وفقا لمنهج البنك العالمي تتمثل في ستة مؤشرات، يمكن التعبير عنها وفقا للمصادر التي يتم تجميع البيانات منها، ووفقا لهذه الدراسة قد تم حصرها في أربعة مؤشرات على النحو التالي: الديمقراطية والاستقرار السياسي، وسهولة وجودة التنظيمات واللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي (نوعية البيروقراطية)، والفساد ومدى انتشاره، وأخيرا مدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعما للحقوق والملكيات.

هذا وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحوكمة أو الكفاءة المؤسسية للدولة أصبحت بالفعل تمثل أهم العوامل اللازمة لتحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للبلد المضيف، والتي ينبغي التركيز عليها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا ورواجا للإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي، وتقليل حدة الفقر خاصة بالبلدان النامية. ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري التركيز على الجوانب المرتبطة بالحوكمة وكيفية تأثيرها على قرارات الشركات بشأن توطين استثماراتها بالاقتصاديات المضيفة، وهو ما سيتم التعرض له بشيء من التفصيل في الفصل التالي.

الفصل الثالث

آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة

والمناخ الاستثماري

تمهيد:

في الآونة الأخيرة ركزت الجهود الدولية على أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي باعتباره من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من دور هام في توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، وتقليل المخاطر السياسية المرتبطة بحالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف، وتحفيز المنافسة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد بما يسهم في رفع كفاءة أداء الشركات المستثمرة، ويدعم قدراتها التنافسية بالاقتصاد المضيف، ونبيرز أهم الجوانب المرتبطة بالمناخ المؤسسي أو الكفاءة المؤسسية للاقتصاد المضيف وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتضمن الحوكمة مؤشرات عديدة وثيقة الصلة بالمناخ الاستثماري للدولة لارتباطها بكفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، وتتمثل هذه المؤشرات في الديمقراطية وما يصاحبها من استقرار سياسي وجودة اللوائح والتنظيمات المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي، والفساد ومدى مكافحته، ومدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعما للحقوق والملكيات.

وانطلاقا مما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث وهي:

المبحث الأول: قنوات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثالث: قنوات تأثير البيروقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: قنوات تأثير النظام القانوني والتشريعي والاقتصادي ومدى دعمه

للحقوق والملكيات على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: قنوات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

للتعرف على أهم قنوات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالبلد المضيفة، فإن الأمر يتطلب ضرورة الإشارة إلى الأسباب التي تؤدي إلى نمو وانتشار الفساد بهذه الدول، وعلاقة ذلك بالأبعاد المختلفة للحوكمة، وهو ما سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: أسباب الفساد والأبعاد المختلفة للحوكمة

المطلب الثاني: آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: العوامل المحددة لدرجة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمستويات الفساد بالبلد المضيفة

المطلب الأول: أسباب الفساد والأبعاد المختلفة للحوكمة

يمكن الاستعانة بالدراسات السابقة التالية للوقوف على الأسباب الرئيسية لانتشار الفساد ونموه وعلاقته بالحوكمة وذلك على النحو التالي:

في دراسة عن الفساد وأثره على النمو الاقتصادي التي قام بها (Johann Graf, 2004) إلى أن الفساد يعود أسبابه لمؤشرات الحوكمة الأربعة والتي تتمثل في غياب دور القانون، وانتشار البيروقراطية، وعدم الاستقرار الحكومي ومدى حماية الحقوق المدنية للأفراد (غياب الديمقراطية)، الأمر الذي انعكس سلبا على جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للبلد المضيف، وبالتالي تتراجع قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي بهذه البلدان⁽¹⁾.

كما أوضحت دراسة (Shang-Jin, 2000) عن تشابه تأثير الضرائب مع الفساد بالنسبة للمستثمر الأجنبي، لأن مستوى الفساد في البلد المضيف يرتبط ارتباطا وثيقا بالأبعاد المختلفة للأداء الجيد للجهاز الحكومي مثل مدى جودة البيروقراطية، مدى جودة النظام القانوني والتشريعي والقضائي بالدولة، وأيضا الاستقرار السياسي، كما ألفت الدراسة الضوء على الآثار السلبية للفساد بالبلد المضيف.

حيث أن الفساد يقلل من النمو الاقتصادي نظرا لتأثيره السلبي على الاستثمارات، كما يسهم أيضا في التوزيع غير العادل للدخل والثروة، وفيما يتعلق بالنواحي السياسية نجد أنه يسهم في تحقيق عدم

⁽¹⁾Johann Graf Lambsdorff, "How corruption affects Economic Development", Published in: "Global Corruption Report 2004", Transparency International, 2004, P.P (310-311)

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري

الاستقرار السياسي، وكل هذه الجوانب أو النواحي السلبية للفساد تتداخل في تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.

كما أكدت دراسة (James J.Emery, 2003)، عن العلاقة بين الحوكمة والشفافية والاستثمار الخاص بدول إفريقيا- على أن الفساد يمثل قيودا على نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالبلد المضيف، وقد أشار في هذا الصدد إلى المجالات المختلفة للفساد ومنها الفساد المرتبط بالنظام القانوني والقضائي، وأيضا الفساد المرتبط بالحصول على التراخيص، وأيضا الفساد المرتبط بتحصيل الضرائب على الأرباح، هذا إلى جانب الفساد المرتبط باللوائح والتنظيمات والبيئة (البيروقراطية)⁽²⁾.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن أن نستخلص أن الافتقار إلى معايير الحوكمة يؤدي إلى نقص أو فقدان القواعد التنفيذية للحوكمة سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على المستوى الكلي، الأمر الذي يسهم في خلق بيئة مناسبة لنمو وانتشار الفساد، وفي هذا السياق سنلقي الضوء على كيفية إسهام الجوانب المختلفة للحوكمة (البيروقراطية، النظام القانوني، الديمقراطية) في زيادة مستويات الفساد بالبلدان المضيفة، وبالتالي تؤثر سلبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الإطار سنتعرف على الأسباب الرئيسية للفساد كما يلي:

أولا: البيروقراطية والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

◀ توجد علاقة طردية بين البيروقراطية وانتشار الفساد، حيث أن الإفراط في إصدار القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي يعد محددًا هامًا لانتشار الفساد.

لذلك نلاحظ أن الفساد يزداد انتشاره في الدول التي يتمتع الجهاز الإداري فيها بحرية التصرف، وعادة ما تتسم تلك البلدان بغياب المساءلة، وأيضا لا تتسم القوانين والسياسات واللوائح بها بالشفافية، وبالتالي تعاني من انخفاض مستويات النمو الاقتصادي، وأيضا التفاوت في توزيع الدخل، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الاقتصاد الذي يتسم بانتشار الفساد الإداري لا يسهم في توفير فرص عادلة في الوصول للأسواق لجميع المنافسين أو المستثمرين، حيث أن السعر والجودة لا يمثلان المحددين الأساسيين للحصول على وضع تنافسي بالسوق، ولكن ستكون الرشاوى أو المدفوعات غير الرسمية للجهاز الإداري بالبلد هي الأساس على الرغم من أنها لا تدخل ضمن تحديد القيمة بالسوق⁽³⁾.

(1) shang-jin wei, "**How Toxing Is Corruption on International Investors**", The Review of Economics and Statistics, vol (82), No,(1),2000, P.P(2-3)

(2) James J Emery,., "**Governance, Transparency and Private Investment In Africa**", OECD, Global Forum In International Investment, 2003,P.P(2-4)

(3) Mohsin Habib and, Leon Zurawicki, "**Corruption and Foreign Direct Investment**", Journal of International Business studies, vol (33), No (2): 2002, P (294).

◀ كما يسود الفساد الاقتصادي التي تتسم بسيطرة الحكومات ذات نظم الحكم المتسلط والتي تهتم بتحقيق أقصى منافع من الدولة، حتى وإن كانت تلك المنافع تعود إلى الفساد والرشاوى التي يمكن الحصول عليها من خلال الإفراط في إصدار اللوائح والتنظيمات والتي تزيد من تعقد الإجراءات بالبلد.

الأمر الذي يزيد معه الممارسات المرتبطة بالفساد للتأثير على صياغة السياسات والقوانين التي تسهم في إنجاز الأعمال، وهذا ولا يمكن إنكار أن الشركات الأجنبية قد تفضل في أحيان كثيرة الاستثمار بتلك البلدان، إلا أنه على الجانب الآخر نجد أن الشركات الأجنبية التي ترغب أو تفضل دفع الرشاوى للدخول إلى السوق المضيفة تفقد أو تضع وقتا طويلا في عمليات التفاوض مع الجهاز الإداري البيروقراطي بالشكل الذي قد يؤثر على مركزها التنافسي بالسوق.

◀ ويطلق على الفساد الذي يعود إلى البيروقراطية بالفساد الإداري والذي يقوم به الأفراد أو الشركات نتيجة زيادة الحاجة إلى الخدمات الحكومية والتي تطلبها الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف، مع العلم بأن هذه الشركات الحقيقية التي تقدمها ليس فقط لضمان حصولها على الخدمات الفعلية أو الحقيقية التي تقدمها الحكومة، ولكن الخدمات الأخرى التي تحتاجها لدعم قدراتها التنافسية الأمر الذي تزيد معه الرشاوى كمدفوعات تحفيزية للموظفين للحصول على خدمة جيدة وتجنب التأخير.

ثانيا: دور القانون ومصادقته والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

◀ قد يرجع الفساد إلى غياب أو عدم تفعيل دور القانون والذي يعد مؤشرا هاما للديمقراطية والمساءلة بالبلد، حيث أن وجود نظام قضائي فاسد مصحوبا بعدم التناسق فيما بين القوانين والتشريعات المختلفة التي قد تتعارض في بعض الأحيان مع أحكام الدستور، يجعل مسألة سيادة القانون موضع شك، وأمر لا يمكن الاعتماد عليه في ضمان حماية حقوق المواطنين وتحقيق التوزيع العادل للثروة.

وبالتالي يعد ذلك بمثابة أحد معوقات القيام بعمليات الاستثمار والإنتاج، وقد يعود السبب في ذلك إلى تخوف المستثمرين بصفة عامة من المصادقية في تنفيذ العقود والتعاقدات طويلة الأجل، علاوة على عدم المصادقية في القواعد والقوانين المعلنة فيما يتعلق بسياسات الاستثمار والحوافز المرتبطة بها والتميز في المعاملة ما بين المستثمرين المحليين والأجانب⁽¹⁾.

ثالثا: الديمقراطية والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

◀ تمنح الديمقراطية للمجتمع دورا أساسيا في اختيار من يمثلهم وبالتالي عدم انتخاب الفاسدين ومن ثم استبعادهم من السلطة، في حين أنه في ظل غياب الديمقراطية فإن الأفراد الفاسدين يستغلون نفوذهم

(1) - نبيل صلاح محمود، علي عبد الوهاب، "الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وآثاره"، المؤتمر الخامس بعنوان: "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية"، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، صص (335-336).

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري

المادي لشراء أصوات الناخبين ونفوذهم السياسي للتزوير في الانتخابات بهدف الوصول إلى مراكز السلطة بالمجتمع لتحقيق مكاسب خاصة⁽¹⁾.

الأمر الذي يمكن معه أن ينشأ الفساد في المجتمعات التي تتسم بغياب الديمقراطية، حيث يسود مناخ الاستثمار فيها حالة من عدم التأكد وعدم القدرة على التنبؤ بالسياسات المتوقعة، وعدم احترام الأفراد للمؤسسات القضائية والتشريعية التي تنظم العلاقات فيما بينهم. وبناء على ذلك يمكن استخلاص أن الفساد يعود إلى احتكار السلطة من قبل المسؤولين إضافة إلى تدني مستوى الشفافية وتراجع نطاق المساءلة .

وفي ضوء ذلك يمكن الإشارة إلى أن مستوى الفساد قد يعكس مستوى الديمقراطية والحوكمة بالبلد المضيف⁽²⁾.

◀ كما يعود السبب في انخفاض مستوى الديمقراطية وتزايد فرص وجود الفساد، إلى ضعف إجراءات الرقابة والمساءلة التي يمارسها المجتمع عن طريق مختلف مؤسساته كالقانون والإعلام وغيرها، وعلى النقيض من ذلك نجد أن الديمقراطية تضع كثيرا من الصعوبات أمام الفئات صاحبة الامتيازات التي تحاول استخدام مكانتها الاجتماعية أو السياسية لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة نتيجة لوجود المساءلة وسيادة القانون، وبناء على ذلك نجد أن من أهم وسائل مكافحة الفساد الالتزام بممارسة الديمقراطية في المجتمع.

◀ كما يسود المجتمعات غير الديمقراطية غياب الشفافية، حيث تكون بيئتها مغلقة وتسيطر فيها الحكومات على المعلومات، ولا تسمح بنشر معلومات غير التي توافق عليها وتخدم مصالحها، ويترتب على عدم الشفافية انتشار الرشاوى واستغلال ذوي النفوذ والمناصب وضعهم إما لتقليل الالتزامات أو الحصول على امتيازات خاصة التي تمنحهم مزايا مالية على حساب المصلحة العامة أو على حساب مصالح أفراد المجتمع الأخرى، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الفساد يسهم في إعادة تخصيص الثروة لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة.

◀ كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر سلبا بمستويات الفساد بالبلد المضيف والذي يعود إلى غياب الديمقراطية، نظرا لأنه مؤشر هام لعدم الشفافية وعدم استقرار السياسات المعلنة، وعدم القدرة على توجيه المساءلة للجهات والشركات الحكومية التي يظهر فيها الفساد، وبالتالي زيادة حجم المخاطر السياسية، وضعف القدرة على حماية الحقوق والممتلكات وبصفة خاصة حقوق الملكية الفكرية⁽³⁾.

(1) نبيل صلاح محمود، علي عبد الوهاب، "الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وأثاره"، مرجع سبق ذكره، ص 337.

(2) هدى متكيس، "الشروط السياسية للتنمية (خبرة دول الجنوب)" تحريراً في الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص ص(29-30)

(3) Mohsin Habib and ,Leon Zurawicki "Corruption and Foreign Direct Investment" op-cit.,P(294)

◀ من جهة أخرى، يمكن القول أنه من الممكن أن يكون للفساد والذي يعود إلى غياب الديمقراطية له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يعود السبب في ذلك إلى إمكانية قيام الشركات متعددة الجنسيات بتقديم الرشاوى أو التواطؤ مع السلطات الحاكمة لإيجاد سياسات مرتبطة بالصناعة تمكنها من التمتع بوضع احتكاري في السوق المضيف.

المطلب الثاني: آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم آليات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بالبلد المضيف، وذلك في ضوء فرضية أن الفساد يمارس تأثيراً سلبياً على المناخ الاستثماري للبلد المضيف، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنوضح ذلك فيما يلي:

أولاً: أن الفساد يقلل الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مستوى الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع بصفة عامة و على المستثمرين بصفة خاصة حيث يقلل حجم الإنفاق على برامج التشغيل والصيانة اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية، كما يقلل الفساد من نوعية وكفاءة المرافق العامة ويشوه تخصيص الموارد، حيث يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة ومنح الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشاوى⁽¹⁾.

ثانياً: كما يمكن أن يؤثر الفساد على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول للبلد المضيف، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الإحجام عن الاستثمار بالبلدان التي تتسم بارتفاع مستويات الفساد بها وتتجنبها تماماً، أو البديل الآخر أن تقوم بتأسيس علاقات تعاقدية مع المنشآت المحلية، وفيما يتعلق بالبديل الثاني يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن المستثمرين الأجانب بصفة عامة يفضلون البحث عن مشروعات مشتركة في الدول المضيضة مع الشركاء المحليين الذين يتمتعون بالقدرة على إنجاز الأعمال في مواعيدها من خلال الرشاوى أو الفساد أو على أساس مدى ارتباطهم بأشخاص ذوي سلطة أو نفوذ بدولهم تمكنهم من الحصول على المزيد من المزايا أو التسهيلات المرتبطة بأعمالهم.

ثالثاً: يؤدي الفساد إلى ارتفاع تكاليف المعاملات للمستثمر الأجنبي بالاقتصاديات المضيضة وبالتالي يزيد من تكاليف إقامة المشروعات أو النشاطات الاستثمارية الأمر الذي يعد بمثابة قيد على إمكانية الدخول للأسواق المضيضة، في حين أن تعظيم الأرباح وتدنية التكاليف إلى أدنى حد ممكن وسهولة الوصول للأسواق يعد الهدف الرئيسي للمستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار

(1) - المرسي السيد حجازي "التكلفة الاجتماعية للفساد"، المؤتمر الخامس بعنوان "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية" الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 335

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري

في الخارج، وفي ضوء ذلك يعد من أهم دوافع ومتطلبات المستثمر الأجنبي بالبلد المضيف و ضرورة تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية وتفعيل دور القانون.

رابعاً: يؤدي الفساد إلى تعدد أنواع التكاليف المرتبطة بالمعاملات والتي تتأثر بمستويات الفساد بالبلد المضيف، ومنها تكاليف التفاوض، وتكاليف إبرام العقود والتعاقدات، وتكاليف البحوث والتطوير، علاوة على تكلفة المعلومات والتي تعد من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما ما يتعلق بالمعلومات والإجراءات اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يدخل فيها الفساد فإنها تتمثل في المعلومات المرتبطة بالحصول على التراخيص والموافقات والمتطلبات الأخرى اللازمة لتأسيس المشروعات، فعلى سبيل المثال هل يتم تخصيص الموافقات المطلوبة للاستثمارات على قطاعات معينة أم لا. و أيضاً المعلومات عن الخصائص المرتبطة بالسلع التي يتم إنتاجها وتبادلها وتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة، وأيضاً فيما يتعلق بمتطلبات التشغيل، حيث تحتاج المنشآت للبدء في عمليات التشغيل معرفة القواعد الحاكمة للعمل مثل معدلات الصرف والضرائب والائتمان والتجارة الدولية والخدمات والمزايا الأخرى المرتبطة بالتوطن⁽¹⁾.

خامساً: كما يضعف الفساد من قدرة الحكومة والمؤسسات السياسية على تنفيذ مهامها بكفاءة، مما يصيب الإدارة بضعف العدالة في توفير وتوزيع الخدمات الحكومية الأمر الذي يهدد بعدم الاستقرار وضعف ثقة أفراد المجتمع، كما يقلل من قدرة الحكومة على تنفيذ اللوائح المشددة والقوانين، وتضطر الحكومات من إجراء هذه الخسارة للثقة في النظام السياسي باللجوء إلى استخدام القوة القهرية للمحافظة على النظام السياسي، بما يؤثر سلباً على المناخ الاستثماري⁽²⁾.

سادساً: كما يلحق الفساد ضرراً كبيراً بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلد المضيف وبالتالي يعوق قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالشكل الذي يمكن معه القول بأن المستويات المرتفعة من الفساد تسهم في تحقيق مستويات أقل من النمو الاقتصادي، وبالتالي انخفاض مستويات الدخل، بحيث يقلل الفساد من الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية والمؤسسية والتنمية البشرية.

سابعاً: كما يسهم الفساد في تشويه هيكل المنافسة بسوق البلد المضيف، من خلال تفضيل ومحاباة الشركات التي تتمتع بخبرات جيدة في طرق دفع الرشاوى للمؤسسات العامة بالسوق المحلي

(1) James J. Emery, "Governance, Transparency and Private Investment In Africa", op.cit, P(4)

(2) شادية فتحي، "الأثار السياسية للتحوّل: حالة روسيا، تحريراً في الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد، والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص 129.

لإنجاز أعمالها، وبالتالي دعم قدراتها التنافسية الأمر الذي يؤثر سلبا على الأنشطة الاقتصادية بالبلد المضيف⁽¹⁾.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لدرجة تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمستويات الفساد بالبلد المضيف.

يمكن القول بأن الفساد يمارس تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن قد يختلف هذا التأثير وفقا لما يلي:

أولاً: هدف الاستثمار وهيكل الإنتاج المتبع

يؤثر الفساد تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى زيادة قدرتها على الوصول إلى الأسواق المضيفة، من خلال إتباع هيكل الإنتاج الأفقي، وقد يعود السبب في ذلك إلى حدة المنافسة التي تتم في أسواق المنتجات من جانب المنشآت المحلية، والتي تكون لديها قدرة وخبرة بدفع الرشاوى للمؤسسات العامة بالدولة لتسهيل الإجراءات، والتخفيف من حدة البيروقراطية مقارنة بالمنشآت الأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مبيعات وأرباح المنشآت الأجنبية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى إعادة التصدير للبلد الأم من خلال نقل فروع الإنتاج إلى البلدان المضيفة وإتباع هيكل الإنتاج الرأسي للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج، نجد أن دفع الرشاوى سوف يسهم في زيادة أرباح تلك الفروع لأنها تستهدف البيع للأسواق الخارجية، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الفساد قد يؤثر على استراتيجيات الإنتاج للشركات متعددة الجنسيات بالبلد المضيف.

وقد أكدت دراسة (Peter E. and Hannes winner, 2006) - عن مدى تأثير الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة- حيث أن مستوى الفساد يمارس تأثيرا سلبيا ومعنويا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتم فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، في حين أن تأثير الفساد غير معنوي بالنسبة لتدفقات FDI الخارجة من بلدان OECD إلى البلدان النامية الأخرى.

وقد يعود ذلك إلى اعتماد بلدان OECD في الاستثمارات الأجنبية فيما بين بلدانها على هيكل الإنتاج الأفقي، وبما أن الاختلافات في عناصر التكاليف فيما بين هذه البلدان بسيط للغاية، وبالتالي أي زيادة في مستوى الفساد سيكون لها تأثير معنوي على تكاليف الاستثمار بهذه البلدان، بينما اعتمدت

(1) - نبيل صلاح محمود، علي عبد الوهاب، "الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وآثاره"، مرجع سبق ذكره، ص 347.

بلدان OECD على هيكل الإنتاج الرأسي في استثماراتها بالبلدان النامية، نظرا لما تتسم به معظم هذه البلدان من انخفاض معدلات الأجور وتكاليف التشغيل وكذا الوفرة في الموارد الطبيعية، وعليه فإن الزيادة في مستوى الفساد بهذه البلدان لا يؤثر بشكل معنوي على مستوى أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾.

ثانياً: خصائص وسمات المنشآت الأجنبية:

يمكن أن تؤثر خصائص وسمات المنشآت الأجنبية على علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات الفساد بالبلد المضيف، وعلى إمكانية وحجم الاستثمار بهذه البلدان، وبصفة خاصة المنشآت كثيفة البحوث والتطوير نجد أن تأثيرها بمستويات وتكاليف الفساد بالبلدان المضيضة أقل بكثير مقارنة بالمنشآت الأخرى، نظرا لأن كثافة البحوث والتطوير تحول أو تترجم إلى قوى احتكارية بالسوق تمكنها من رفض أو الامتناع عن دفع الرشاوى، وتمنحها قوة تفاوضية أو قدرة على المساومة بالاقتصاد المضيض، وبالتالي يمكنها التأثير على التكاليف المرتبطة بالفساد.

وهذه النتيجة تتفق مع مقولة أن المؤسسات العامة للبلد المضيف ليس لديها القدرة على مساومة الشركات الأجنبية على دفع الرشاوى، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن مثل هذه الشركات لديها بدائل للاستثمار في دول أخرى، علاوة على إمكانية أن تستخدم قوانين البلد الأم في الحد من القيود التي تفرضها البلدان المضيضة في شكل رشاوى، هذا إلى جانب تجارب أو خبرات الشركات الأجنبية بالسوق المضيضة التي تمكنها من تجنب التأثيرات السلبية للفساد على مبيعاتها المحلية.

ومن جهة أخرى يمكن القول بأن الفساد قد يمارس تأثيرا إيجابيا في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الفساد يقدم لبعض الشركات طرقا أو وسائل غير قانونية تمكنهم من تخفيف حدة وتباطؤ الإجراءات المتعلقة بالدخول للأسواق المستهدفة لتعظيم أرباحهم وللتميز على المنافسين، ولتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات، أو التصاريح الأخرى المرتبطة بالاستيراد والتصدير لمنتجاتهم، والمدخلات اللازمة لعملياتهم الإنتاجية أو الحصول على مزايا تفضيلية بشأن الاقتراض⁽²⁾.

والجدير بالذكر أن جميع أشكال الفساد السابقة سوف تزيد من تكاليف الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي سوف تقلل من العبء الضريبي عند تقدير الضرائب على أرباح الشركات، الأمر الذي يمكن معه القول بأن التفاوت أو الاختلاف في مستويات الفساد بين البلد الأم والمضيضة قد يمارس

⁽¹⁾Peter Egger and Hannes winner, "**Haw Corruption Influences Foreign Direct Investment: a panel Data study**", journal Of Economie Development and cultural change, volume (54), No (2),2006. P.P(479-485).

⁽²⁾Mohsin Habib and ,Leon Zurawicki "**Corruption and Foreign Direct Investment**" op-cit,P.P(292-293)

تأثيرا إيجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد يبرر ذلك بأن انتشار الفساد يعود إلى غياب المساءلة الأمر الذي يسهم في زيادة قدرة هذه الشركات على التواطؤ مع السلطات الحاكمة لإيجاد سياسات في صالح تلك الاستثمارات.

المبحث الثاني: قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر

انقسمت الدراسات التي تناولت علاقة الديمقراطية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دراسات مؤيدة ودراسات معارضة، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسات، وسوف يتم عرض أهم الآراء المؤيدة والمعارضة لهذه العلاقة كما يلي:

المطلب الأول: الآراء المؤيدة للأثر الإيجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المطلب الثاني: الآراء المعارضة للأثر الإيجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المطلب الأول: الآراء المؤيدة للأثر الإيجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل أهم قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على قرارات المستثمرين الأجانب بالبلد المضيف، في تخفيض درجة المخاطر السياسية، وحماية الحقوق والممتلكات، وبالتالي تحسين جودة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

أولاً: تعكس الديمقراطية مصداقية السياسات العامة للدولة، ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر بالبلد المضيف، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والبلد المضيف في شكل تأسيس مشروع جديد أو المشاركة في مشروعات قائمة، كما أنه لا يتضمن إمدادات مالية فقط، ولكن أيضا تقديم أصول احتكارية ومهارات وخبرات فنية، لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في البلد المضيف، ومدى مصداقية الحكومة في سياستها المعلنة تجاه هذه الاستثمارات، وعدم تعرضها للتغيير المستمر أو تحويلها في غير صالح المستثمر الأجنبي⁽¹⁾.

وتتمثل تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك الاستثمارات، في التأميم ونزع الملكية، وإعادة تحديد

(1)-osman suliman, "Quality of Governance, FDI, and Currency Black markets: Evidence From MENA Countries", Economic Research Forum, 12th Annual conference, Grand Hyatt, Egypt,(2005),p.(18-19).

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري

معدلات الضرائب، هذا إلى جانب المخاطر السياسية غير المباشرة والمرتبطة بفرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال، وتخفيض قيمة العملة والقرارات الأخرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للبلد والتي لا تستهدف الشركات متعددة الجنسيات مباشرة ولكنها تؤثر أيضا على أدائها.

كما تؤكد دراسة (Osman suliman,2005) - فيما يتعلق بالعلاقة بين كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأزمات المرتبطة بأسواق العملات ببلدان شرق الأوسط وشمال إفريقيا - على أن الحوكمة تعد من بين العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبصفة خاصة الاستقرار السياسي، وما يصاحبه من استقرار ومصداقية السياسات المعلنة، كما أشارت في هذا الصدد إلى أن ضعف الأطر المؤسسية بهذه الدول يعد السبب الرئيسي في ضعف قدرتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويزيد من حاجة هذه البلدان واعتمادها بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجي الأخرى ومنها القروض الخارجية، والاستثمار في حافظة الأوراق المالية، الأمر الذي يترتب عليه تعرض هذه الدول إلى المزيد من الأزمات المرتبطة بالعملات الصعبة⁽¹⁾.

كما خلصت نتائج دراسة (I vark and Espen V , 2004) - فيما يتعلق بالعوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقطاع الخدمات إلى أن أهم محددات FDI بقطاع الخدمات يتمثل في الكفاءة المؤسسية- وما تتضمنه من الاستقرار الحكومي، ومكافحة الفساد، ودور القانون ومصداقيته ونوعية البيروقراطية وحجم السوق، كما ينطبق الحال على معظم أنواع الخدمات مثل النقل والتجارة والأعمال والتمويل، وهو ما يؤكد على أن FDI بقطاع الخدمات يستهدف بشكل رئيسي السوق المحلي أكثر منه الميل للتصدير، أو الاهتمام بدرجة الانفتاح على التجارة، وبالتالي يهتم بالكفاءة المؤسسية للدولة، والديمقراطية وما تعنيه من الشفافية والمصداقية في السياسات المعلنة، وعلى النقيض من ذلك لم تعد المتغيرات أو المحددات التقليدية، التضخم ودرجة الانفتاح على التجارة، ومعدل النمو الاقتصادي، ذات أهمية في التأثير على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار في هذا القطاع⁽²⁾.

ثانياً: تسهم الديمقراطية في تحسين مستوى التنمية البشرية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والذي يعد من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالبلد المضيف، حيث

⁽¹⁾-osman suliman, "Quality of Governance, FDI, and Currency Black markets: Evidence From MENA Countries", op, cit, P.P (18-19).

⁽²⁾-Ivar Kolstad and Espen Villanger, "Determinants of Foreign Direct Investment in Services" op.cit, P.P (1-35).

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري

تتيح الديمقراطية الفرصة للأفراد للمناقشة العامة، والتعبير عن آرائهم، الأمر الذي يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب الذي يمكنهم من تحقيق الأداء والانجاز المطلوب، وتساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلاً للمطالب والحاجات العامة للأفراد.

أي أن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية، وتعمق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها، ويترتب عنها التحسن في مستوى التنمية البشرية زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها الإيجابي على إنتاجية العمل والتي تعود إلى التحسين في مستوى كل من الخدمات الصحية والتعليمية وارتفاع مستويات الدخل⁽¹⁾.

ثالثاً: تؤثر النظم الديمقراطية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن شكل ونمط الدخول لأسواق البلد المضيف، حيث يتضح مدى تأثير النظم والأحزاب السياسية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن توطين استثماراتها بالخارج من خلال محاولة تلك الشركات التقليل من استثماراتها في أصول مادية مملوكة لها بالبلد المضيف، علاوة على خوف تلك الشركات من المخاطر السياسية التي يمكن مواجهتها باقتصاديات تلك البلدان، والتي تتمثل في قيام حكومات تلك البلدان بتغيير سياستها تجاه هذه الاستثمارات الأمر الذي يؤثر على مستوى العائد المتوقع على تلك الاستثمارات.

وفي ضوء ذلك، نجد أن النظم السياسية التي تتسم بالديمقراطية وتعدد الأحزاب تعد أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنها تسهم في التقليل من مخاطر أو تكاليف الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية لتلك الاستثمارات. وعلى النقيض من ذلك تتسم نظم الحكم المتسلط بارتفاع درجة مخاطرها السياسية، الأمر الذي تقرر معه الشركات متعددة الجنسيات تجنب الاستثمار بهذه البلدان، أو البديل الآخر وهو تأسيس علاقات تعاقدية مع المنشآت المحلية، ورفض التملك الكامل للمشروعات بهذه البلدان.

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول بأن النظم السياسية باقتصاديات البلدان المضيضة تعد محددًا هامًا لحجم المخاطر السياسية، ومحددًا أيضًا لقرارات الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بشكل ونمط الدخول للأسواق المضيضة.

رابعاً: يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المحددة لخطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية بالدول المضيضة، فمن الملاحظ أن عدم الاستقرار السياسي يمارس تأثيراً سلبيًا على الاستثمار الأجنبي

(1) عادل محمد المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، المؤتمر العالمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان "مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة"، كلية التجارة جامعة حلوان، 2004، ص 11.

المباشر، حيث أن حالة عدم التأكد من الأحداث السياسية يجعل توجهات وخطط المستثمرين والمؤسسات الأجنبية قصيرة الأجل أو محددة لتمكنهم من السيطرة على أرباحهم ومواجهة المخاطر السياسية. والعكس في حالة أن البيئة السياسية للبلدان المضيفة تتسم بالاستقرار، حيث يسهم ذلك في تحفيز تلك الاستثمارات على التوجهات والخطط طويلة الأجل، ويقلل الحافز لديهم تجاه تحقيق المكاسب غير المشروعة والسريعة⁽¹⁾.

خامسا: تعكس الديمقراطية كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقانونية والقضائية وبالتالي مكافحة الفساد والبيروقراطية. نظرا لما تتسم به النظم الديمقراطية من استقلالية القضاء وعدم تحيزه وتفعيل دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، وينطوي ذلك بالضرورة على توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في حماية حقوقه وممتلكاته بالاقتصاد المضيف، هذا إلى جانب عدم تعرضه للممارسات المرتبطة بالفساد.

وفي محاولة للإجابة على التساؤل الخاص بالسبب وراء زيادة الأهمية النسبية للديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الراهن، فقد أشارت دراسة (Matthias Busse, 2004) في هذا الصدد إلى أن من أهم العوامل التي أسهمت في إحداث تغييرات في دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأدت إلى زيادة الوزن النسبي للديمقراطية في جذب FDI، يعود إلى التغيير في هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالبلدان النامية من القطاع الأولي "الزراعة والموارد الطبيعية" إلى كل من قطاعي الصناعة والخدمات، حيث يعد كل من انخفاض الأجور، ووفرة الموارد الطبيعية والأسواق من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالقطاعات الأولية.

في حين أن من أهم محددات هذه الاستثمارات بقطاع الصناعة وكذلك الخدمات يتمثل في الديمقراطية والاستقرار السياسي، أي العلاقة بحكومات البلدان المضيفة لكي توفر الحماية والأمان لهذه الاستثمارات، وكذلك حماية وتأمين قدراتها على الوصول إلى الموارد الطبيعية والمدخلات المرتبطة بالصناعة، وبناء على ذلك يمكن القول بوجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي في قطاع الصناعة وحكومات البلدان المضيفة، تتمثل في القدرة على حماية الاستثمارات، والتوسع في الأجل الطويل⁽²⁾.

(1) Mohsin Habib and Leon Zurawicki "Corruption and Foreign Direct Investment" op-cit,P(294)

(2) Matthias Busse, "Transnational corporations and Repression of Political Right and Civil Liberties: an Empirical Analysis", kyklos, vol(57), Fasc (1),2004, PP (57-58).

المطلب الثاني: الآراء المعارضة للأثر الإيجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل أهم قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على قرارات المستثمرين الأجانب بالبلدان المضيفة في تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمصادقية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين، وبالتالي القدرة على الوصول إلى اتخاذ القرار، الأمر الذي يترتب عليه تخوف الاستثمارات الأجنبية المباشرة من التحيز للاستثمارات المحلية على النحو التالي⁽¹⁾:

استندت الآراء المعارضة للدور الإيجابي للديمقراطية في جذب تدفقات FDI إلى النظريات التي فسرت دوافع ومحددات الشركات متعددة الجنسيات وهي بصدد اتخاذ قراراتها بالاستثمار في الخارج وأهمها النظرية الانتقائية لداينج، والتي أشارت في هذا الصدد إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة من ثلاثة متغيرات كما يلي⁽²⁾:

◀ المزايا الاحتكارية التي تمتلكها المنشأة المستمرة:

وهي تلك المزايا التي تحظى بموجبها المنشأة الأجنبية بقوى احتكارية في السوق، وتمكنها من التغلب على القيود المرتبطة بنقص أو عدم الدراية الكاملة بظروف السوق المحلي للبلد المضيف وتعويضها على التكاليف الخاصة بتأسيس المشروعات والتكاليف المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والتسويقية.

◀ الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (إحلال السوق):

يعتبر الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية من أهم محددات الإنتاج الدولي، والذي يعود إلى عدم كمال الأسواق، والذي يشير إلى أفضلية قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستفادة من المزايا الاحتكارية المملوكة لها في ظل المنشأة نفسها في صورة استثمار أجنبي مباشر بشكل يعكس أفضليته عن الاستخدامات الأخرى البديلة لهذه المزايا (التراخيص والتصدير).

◀ مزايا التوطن التي تتمتع بها البلد المضيف:

تشير هذه المزايا إلى المحددات المكانية التي تتمكن المنشأة الأجنبية الاستفادة من مزاياها الاحتكارية المملوكة لها بنفسها بعيدا عن الاستخدامات الأخرى البديلة. وتتمثل تلك المحددات في حجم السوق المحلي ووجود البنية الأساسية، والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني، والعوامل الثقافية والاجتماعية... الخ.

(1) عادل محمد المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) John H. Dunning, "Theories and Paradigms of International Business Activity, The selected Essays Of John H. Dunning", op.cit, P.P(199-203)

وفي ضوء ما سبق، سوف يتم الإجابة عن التساؤل التالي: كيف يمكن للديمقراطية أن تتعارض مع دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن تكون من أهم العوامل التي تعوق تدفقاتها إلى البلدان الديمقراطية؟

أولاً: الديمقراطية والمزايا الاحتكارية المملوكة للشركات متعددة الجنسيات

1- تشكل الديمقراطية قيوداً على السلطات الحاكمة في السماح للشركات متعددة الجنسيات بالتمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف، وذلك طبقاً لما تتسم به مبادئ الديمقراطية من ضرورة انتهاج السلطات الحاكمة لسياسات تشجع على المنافسة والتحرير، لذلك تكون السلطات الحاكمة مجبرة على وضع سياسات وسن قوانين وتشريعات تحد من حرية هذه الشركات في الاستخدام أو الاستفادة من مزاياها الاحتكارية بالصورة التي تمكنها من التمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف⁽¹⁾.

2- تهتم الحكومات الديمقراطية بصفة عامة اهتماماً كبيراً بتهيئة المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولاً لتمويل التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي للبلد، وبالتالي تحسن وضعها الانتخابي، ولذلك فهي تحاول أن تقلل من الوضع الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات بالسوق المحلي، وبالتالي تضع بعض القيود على الممارسات غير المشروعة لهذه الشركات الأجنبية في مجال المنافسة من خلال السياسة العامة للبلد، وفي مقابل ذلك سيكون رد فعل الشركات متعددة الجنسيات هو البحث عن طرق للتواطؤ أو تقديم الرشاوى للحكومات المضيفة بفرض التأثير على السياسات المحلية للدولة.

3- تعد حرية التعبير والإعلام من أهم عناصر الديمقراطية، ومن أهم أدوات الرقابة والمساءلة للسلطات الحاكمة، وتعتبر أيضاً أداة للرأي العام في التعبير عن اتجاهات واحتياجات ورغبات المواطنين، حيث تمكن المعارضين والمتضررين (أصحاب المصالح) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الوصول بسهولة إلى متخذ القرار بالبلد وبالتالي لا تتمكن السلطات الحاكمة أو المؤسسات بالبلد من منح مزايا للشركات متعددة الجنسيات تمكنها من التمتع بوضع احتكاري يلحق ضرراً بالاستثمارات المحلية.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأن الديمقراطية تحد من قدرة الشركات متعددة الجنسيات في التمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف، لذلك نجد أن الحكومات المضيفة ذات نظم الحكم المتسلط تكون مفضلة للشركات متعددة الجنسيات نظراً لقدرة هذه الشركات على التواطؤ مع السلطات

⁽¹⁾John H. Dunning, "**Reversal Of Fortunes: Democratic Instruction and Foreign Direct Investment Inflows To Developing countries.**", Journal of International Organization No (57),2003,P(177)

الحاكمة لتمكنها من التمتع بوضع احتكاري، ويعود ذلك إلى عدم وجود أحزاب سياسية ولا مساعلة للسلطات الحاكمة عن تصرفاتها.

ثانياً: الديمقراطية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات

تعتبر سياسة التصنيع القناة الثانية لتأثير الديمقراطية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعد محددا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما تمنحه هذه الاستثمارات من مزايا احتكارية ومزايا مرتبطة بالاستخدام الداخلي لها، والتي تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة دوليا، الأمر الذي قد يترتب عنه حلول هذه الشركات محل الاستثمارات المحلية من خلال "أثر المزاحمة"، ويعود ذلك إلى سببين هما: تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، وبالتالي تنافس الاستثمارات المحلية في الحصول على القروض من البلد المضيف⁽¹⁾.

هذا إلى جانب منافسة الشركات المحلية في أسواق السلع والخدمات، وبالتالي خروجها من السوق لعدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة، علاوة على أنها قد تعمل على منع قيام مشروعات جديدة كان من المحتمل انضمامها إلى الصناعة إذا ما توافرت ظروف تنافسية أفضل.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن زيادة تواجد مثل هذه الشركات الأجنبية الأكثر قدرة على المنافسة سوف يترتب عنها تحويل المنشآت المحلية إلى منشآت خاسرة لا تستطيع المنافسة، وبالتالي سوف يحقق كل من أصحاب المنشآت المحلية والعمالة المحلية خسائر، الأمر الذي يترتب عنه توجه المستثمرين المحليين وأصحاب المصالح إلى الوسائل والمؤسسات القانونية، وكذلك السلطات الحاكمة ومطالبتهم باتخاذ التدابير والسياسات اللازمة لحماية الصناعات المحلية من خلال تقديم إعانات للمنشآت المحلية غير القادرة عن المنافسة، وفرض بعض القيود على الممارسات غير المشروعة في مجال المنافسة للشركات متعددة الجنسيات، ومنها فرض المزيد من القيود المرتبطة بمتطلبات التشغيل مثل: المتطلبات البيئية والتكنولوجية والصحة والسلامة والمسؤولية الاجتماعية... إلخ، ومعظم هذه السياسات سوف تقلل من درجة تحكم هذه الشركات في عملياتها الإنتاجية عبر البحار، وتقلل من قدراتها التنافسية في الاقتصاديات المضيفة⁽²⁾.

وانطلاقا من كل هذا يمكن القول بأن تعدد الأحزاب في ظل النظم الديمقراطية يسهم في توفير أطر مؤسسية من خلالها تستطيع المنشآت المحلية من أن تحمي نفسها بكفاءة من الممارسات غير المشروعة للشركات متعددة الجنسيات، وذلك باتخاذ سياسات مرتبطة بالصناعة من شأنها حماية

(1) - كاميليا عبد الحليم احمد، "أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على الطلب على العمالة في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، ص ص (81-82).

(2) - كاميليا عبد الحليم أحمد، "أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على الطلب على العمالة في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص (84).

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري

الاستثمارات المحلية، وبالتالي تحد من قدرة أو حرية الشركات متعددة الجنسيات من ممارسة نشاطها بكفاءة في البلدان الديمقراطية.

وعلى العكس من ذلك، وفي ظل الحكم المتسلط والذي يتسم بالبيروقراطية والفساد نجد أن حكومات البلد المضيف تمارس ضغوطا على أصحاب المصالح، ولا تستجيب لمطالبهم لغياب الشفافية والمساءلة، وبالتالي لا يمكن لأصحاب المصالح التأثير على عملية صنع أو اتخاذ القرار، وعلى الجانب الآخر فإن الشركات متعددة الجنسيات يمكنه التواطؤ مع السلطات الحاكمة لإيجاد سياسات مرتبطة بالصناعة تكون في صالح تلك الشركات.

ثالثا: الديمقراطية ومزايا التوطن للشركات متعددة الجنسيات:

تعد الديمقراطية بمثابة قيد على السلطات الحاكمة في منح حوافز مالية وتمويلية، ويعود السبب في ذلك إلى أن المعارضين للاستثمارات الأجنبية والمتضررين منها يكون لديهم القدرة على الوصول إلى المشاركين السياسيين والمؤسسات الديمقراطية للتأثير عنهم، للحد من الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، لذلك فهم لا يستطيعون الإفراط في منح تلك الحوافز المرتبطة بالإعفاءات الضريبية بمختلف أنواعها، أو متطلبات المسؤولية الاجتماعية أو التسهيلات الائتمانية أو التسهيلات الأخرى المرتبطة بالتوطن والتي تحسن من كفاءة الشركات متعددة الجنسيات في ممارسة نشاطها بالبلدان المضيفة⁽¹⁾.

وأن الديمقراطية تتسم بضرورة تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع في عملية صنع واتخاذ القرار، هذا إلى جانب أن استمرارية وبقاء السلطات الحاكمة مرهون بقدراتها على تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وذلك للحصول على أكبر عدد من الأصوات الانتخابية، الأمر الذي قد يحد من قدراتها على منح الإعفاءات الضريبية.

وعلى النقيض من نظم الديمقراطية نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل في كثير من الأحيان الاستثمار بالبلدان المضيفة ذات نظم الحكم المتسلط، وذلك لما تقدمه لها هذه النظم من معاملة جيدة عند دخولها للسوق، والذي يعود إلى عدم استجابة تلك النظم لمطالب أو ضغوط المواطنين، علاوة على قيامها بكبح مطالب النقابات العمالية فيما يتعلق بزيادة الأجور وضمانات العمل، ويعد ذلك في صالح تلك الشركات، ونظرا لأن معدلات الأجور تعد من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وانطلاقا من ذلك يعتبر تأثير تخفيض الأجور معوضا للمزايا التي يمكن تحقيقها من خلال النظم الديمقراطية⁽²⁾.

(1) Quan Li and Adam Resnick, "**Reversal of Fortunes:.....** ", op.cit ,P.P(184-185).

(2) Nathan M.Jensen, "**Democratic Governance and Multinational Corporation : Political Regimes and Inflows Of Foreign Direct Investment** ", Journal OF International Organization, No (57),2003,P(593)

وبصفة عامة، يمكن القول بأنه على الرغم من أن الديمقراطية قد تؤثر سلبا فيما يتعلق بمنح الحوافز المالية والتمويلية للمستثمرين الأجانب، وكذلك منع السلوك الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات، أو الحد من الممارسات غير المشروعة في مجال المنافسة، إلا أنها على الجانب الآخر تمارس تأثيرا إيجابيا فيما يتعلق بحماية الحقوق والممتلكات، والتقليل من مخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار.

المبحث الثالث: قنوات تأثير اللوائح والإجراءات التنظيمية (نوعية البيروقراطية) على الاستثمار

الأجنبي المباشر

للتعرف على أهم قنوات تأثير البيروقراطية على قرارات المستثمرين الأجانب بالبلدان المضيفة فإن الأمر يتطلب ضرورة الإشارة إلى الأسباب التي تؤدي إلى نمو وانتشار البيروقراطية بهذه البلدان وعلاقة ذلك بالأبعاد المختلفة للحوكمة وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: البيروقراطية والأبعاد المختلفة للحوكمة - أسباب البيروقراطية -

المطلب الثاني: البيروقراطية والاستثمار المباشر

المطلب الأول: البيروقراطية والأبعاد المختلفة للحوكمة - أسباب البيروقراطية -

تعكس القيود الإدارية المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) والقيود التكنولوجية والجوانب الأخرى المؤسسية، التي تواجه المستثمرين الأجانب بالبلد المضيف عوامل هيكلية بالاقتصاد ومنها النظام السياسي والفساد، والنظام القانوني والتشريعي، ودرجة التحرير المالي والتجاري وسياسات الأجور بالدولة، وسوف نقوم بعرض هذه العوامل في السياق التالي:

1- قد يعود السبب الرئيسي في انتشار البيروقراطية بالاقتصاد المضيف إلى محاولة الحكومات ذات نظم الحكم المتسلط أن تحافظ على قوتها داخل البلاد من خلال السيطرة على كافة جوانب المجتمع المدني، وجعل أفراد المجتمع يعتمدون عليها في الحصول على كافة الخدمات الأساسية، ويتم ذلك من خلال الإفراط في إصدار اللوائح والقوانين لأحكام السيطرة على المشاركة في السوق، الأمر الذي يترتب عنه خلق نظم بيروقراطية بالغة التعقيد، ومناخ استثماري ينمو فيه الفساد⁽¹⁾.

2- كما نجد أن الفساد هو سبب ونتيجة للقيود الإدارية أو البيروقراطية، حيث أن الفساد وغياب دور القانون يسمح للإداريين والسياسيين بتحقيق مكاسب غير مشروعة من خلال الإكثار من اللوائح والإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات أو ممارسة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يزيد معه القيود والتكاليف الإدارية، لذلك من الأفضل لأي دولة تهدف إلى مكافحة الفساد إلى إزالة القيود

(1) - نبيل صلاح محمود وعلى عبد الوهاب، "الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وأثره"، مرجع سبق ذكره، ص (338).

الإدارية أولاً، هذا إلى جانب أن العوائد من القيود واللوائح الإدارية (استغلال فشل السوق) في ظل نظم الحكم المتسلط سوف تسيطر عليها نخبة أو قلة من أصحاب المصالح أو السياسيين بالدولة.

3- كما أن انخفاض الأجور قد يبرر رغبة الإداريين في تحسين أجورهم من خلال زيادة التكاليف والقيود الإدارية، كما يسهم أيضاً الإطار القانوني والتشريعي اللازم للرقابة على الأنشطة الاستثمارية في زيادة تلك القيود، هذا إلى جانب اختلاف الثقافات والعادات والتقاليد بين الأقاليم يجعل حكومات البلدان المضيفة تختلف فيما بينها في تحديد اللوائح والتنظيمات المرتبطة بشكل ونمط دخول الشركات الأجنبية للسوق، ومتطلبات التشغيل.

وقد يبرر تدخل الحكومة بالإفراط في اللوائح والقيود الإدارية المرتبطة بالدخول للسوق إلى الرغبة في إحكام الرقابة والسيطرة على أنشطة الشركات الأجنبية، وعلى الممارسات غير المشروعة لهذه الشركات في مجال المنافسة هذا إلى جانب حماية البيئة المحلية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: البيروقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم آليات تأثير البيروقراطية أو اللوائح والإجراءات التنظيمية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن استثماراتهم بالبلدان المضيفة وذلك في ضوء فرضية أن البيروقراطية تمارس تأثيراً سلبياً على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أو بمعنى مخالف أن جودة اللوائح والتنظيمات تؤثر تأثيراً إيجابياً على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة وبالتالي جذب المزيد من تدفقات FDI ونفصل ذلك فيما يلي:

أولاً: تسهم جودة اللوائح والتنظيمات في زيادة النمو الاقتصادي، والذي يعد من أهم العوامل الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالبلدان المضيفة، وذلك كما يلي:

1- أكدت دراسة (colin k. David P. and yin-Fang Z.2006) على أهمية جودة الأطر المؤسسية للدولة في تهيئة المناخ الاستثماري، وقد أشارت في هذا الصدد إلى أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي أو ما يطلق عليه بالاقتصاد المؤسسي الجديد والذي يؤكد على أن التنمية الاقتصادية ليست كما هو متعارف عليه فقط مجرد تجميع للموارد الاقتصادية في شكل رأس مال بشري ومادي، ولكن أيضاً تحتاج إلى البناء المؤسسي الذي يقلل من حالة عدم كمال

⁽¹⁾Jacques Morisset and Olivier lumenga, "**Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries**", The world Bank International Finance corporation Foreign Investment Advisory service, policy Research working paper (2848),2002,P.P(14-15)

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري

المعلومات، ويسهم في تفعيل هيكل الحوافز ويقلل من تكاليف المعاملات ويبحث عن الكفاءة بما يدعم الأداء الاقتصادي للدولة⁽¹⁾.

وفي ضوء ذلك فهناك حاجة ماسة إلى أن يقوم الإطار المؤسسي المرتبط باللوائح والتنظيمات بتبني سياسات تزيد من ثقة المستثمرين، وأن تتسم بالشفافية والمصداقية والاتساق، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الإطار المؤسسي التنظيمي بالدولة يعد محددًا هامًا لأداء الأسواق.

2- كما يسهم النظام المؤسسي والذي يتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية في زيادة حجم الاستثمارات بالدولة، فكلما كان النظام الإداري يتسم بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتنية وإدارية كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، وكلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك جذب المزيد من تلك الاستثمارات، وكذلك نظام المعلومات الاستثمارية كلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بصورة تفصيلية مطلوبة وبدقة مناسبة في الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى تحسين المناخ الاستثماري وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية⁽²⁾.

3- علاوة على ما سبق، فإن الأطر المؤسسية المرتبطة باللوائح والتنظيمات يمكنها من تعظيم الاستفادة الحقيقية من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي باقتصادات البلدان المضيفة، وهو ما أكدت عليه نتائج دراسة (Matthias Busse and C. Hefer, 2005) على أنه لكي يتم تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فإن الأمر يتطلب ضرورة تحسين جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بالبدا في تأسيس المشروعات، واللوائح والتنظيمات المرتبطة بسوق العمل والائتمان وأيضا المرتبطة بتنفيذ العقود والتعاقدات طويلة الأجل وحماية حقوق الدائنين⁽³⁾، وكل هذه الإجراءات تزيد من درجة تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: كما تؤثر اللوائح والتنظيمات والقيود الإدارية على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول للبلدان المضيفة، وأيضا على خطط الاستثمارات وتوسعاتها

⁽¹⁾ colin k , David P and yin-fang z, "**Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing countries: Does Regulation make a Difference?**" Transnational corporations, vol, (15), NO(1),2006,PP(149-150)

⁽²⁾ عبد المطلب عبد الحميد، "مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط المجلد السادس، العدد الثاني، 1998، ص ص (15-16).

⁽³⁾ Matthias Busse and carsten Hefeker, "**Political Risk: Institutions, and Foreign Direct Investment**", op, cit, P.P (24-30)

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري

المستقبلية، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الإحجام عن الاستثمار بالبلدان التي تتسم بتعدد اللوائح والإجراءات وذلك لفقدانها الثقة في المناخ الاستثماري لهذه البلدان، أو على الجانب الآخر تفضل الدخول في مشروعات مشتركة في ظل تعدد وطول الإجراءات الإدارية، ولعدم ضياع الوقت والتكاليف المرتبطة بإجراءات البدء في تأسيس مشروع جديد، وأيضا لتفادي اللوائح المرتبطة بمتطلبات التشغيل والمتطلبات البيئية، هذا إلى جانب خبرة وقدرة الشريك المحلي على التعامل مع البيروقراطية⁽¹⁾.

وقد أشارت دراسة (Colin K. David P. and Yin- Fang.2006) في هذا الصدد إلى مدى تأثير جودة الأطر المؤسسية التنظيمية على قرار التوطن للمستثمر الأجنبي وبصفة خاصة في مشروعات البنية الأساسية بالبلدان النامية، إلى أن حكومات هاته الأخيرة اتجهت إلى تشجيع المستثمرين الأجانب على المساهمة في تمويل مشروعات البنية الأساسية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دفع حكومات هذه البلدان إلى تبني قواعد وآليات تتسم بالمصداقية في السياسات المعلنة عن الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالخصخصة، علاوة على جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحديد الأسعار والنتائج والأرباح.

وقد أكدت النتائج على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مشروعات البنية الأساسية تتأثر إيجابا بفعالية الأطر المؤسسية المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية بالبلد المضيف، نظرا لأن مثل هذه المشروعات تحتاج إلى استثمارات ضخمة، علاوة على أنها طويلة الأجل⁽²⁾.

ثالثا: كما تشير البيروقراطية إلى نقص المؤسسات المتطورة التي تتعامل مع المستثمرين، الأمر الذي يترتب عنه فشل تلك المؤسسات في أداء وظائفها للتقليل من تكاليف المعاملات بالبلدان المضيفة، وتزيد معه الممارسات المرتبطة بالفساد، وفي هذا الصدد فقد أشارت دراسة (البنك العالمي واتخاذ الصناعات بالهند، 2002) - في محاولة للتعرف على المناخ الاستثماري وعناصره بالهند - إلى أن كمية ونوعية الاستثمارات الأجنبية بالبلد المضيف تعتمد بصفة أساسية على العائد المتوقع من الاستثمار، والذي يتأثر بحالة عدم التأكد من الأبعاد الثلاثة لعناصر المناخ الاستثماري والتي تحت أو تشجع على المنافسة بالسوق المضيفة، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- التسهيلات فيما يتعلق بأسواق عوامل الإنتاج، ومتطلبات الدخول والخروج من السوق للمنتجين (البيروقراطية).

(1) Jacques morisset and Olivier lumenga, "**Administrative**", op,cit , P(09)

(2) Colin k., David P. and yin-fang z, "**Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing countries: Does Regulation make a Difference?**", op.cit ,P.P(143-155)

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري

ب- جودة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية والتي تؤثر على التكلفة ووقت إنجاز العمل والإنتاج وأخيرا الفساد ومدى مكافحته.

وقد خلصت نتائج الدراسة السابقة إلى أهمية التركيز على الإصلاح الإداري في المجالات التالية⁽¹⁾:

- اللوائح والقواعد التنظيمية المرتبطة بالعمل ومدى المرونة في استخدام العمالة.
- التسهيلات من قبل الدولة فيما يتعلق بالمعاملات المرتبطة بالأرض والموقع الذي سيقام عليه المشروع.
- الإصلاحات المقدمة بقطاع التمويل لتحسين القدرة على الوصول إلى القروض.
- الإصلاحات الإدارية الجمركية لتقليل الوقت المفقود للتخليص الجمركي أو إتمام الإجراءات الجمركية.
- التقليل من الأعباء التنظيمية المرتبطة بتأسيس المشروعات والتوسع فيها.

كما تؤكد دراسة (Jacques M. and Olivier L, 2002) - عن العلاقة بين القيود الإدارية والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية- على أن تعقد الإجراءات الإدارية والإفراط فيها يعوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذه القيود الإدارية المعلومات المرتبطة باللوائح والتنظيمات المتعلقة بتأسيس المشروعات ومتطلبات التشغيل والتي يمكن تصنيفها إلى:

متطلبات الدخول إلى السوق: مثل تسجيل الشركة، وتحديد مجالات الاستثمار وتراخيص العمل والضرائب، واللوائح المنظمة لامتلاك الأراضي التي سيقام عليها المشروع، ومنها كيفية الوصول لأراضي الدولة والموافقات المرتبطة بالموقع وتراخيص البناء والطاقة والكهرباء وخطوط الهاتف والانترنت.

متطلبات التشغيل: المرتبطة بتراخيص الاستيراد والتصدير، ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية والصحة والأمان، علاوة على المتطلبات التشريعية والقانونية التي تهدف إلى سرعة إنجاز الأعمال.

ويترتب عن مثل هذه الإجراءات أو القيود الإدارية ضياع الوقت وزيادة تكاليف الاستثمار الأمر الذي تضطر معه الشركات متعددة الجنسيات إلى توطين نشاطها في مكان آخر أو تأسيس أعمالها في القطاعات غير الرسمية⁽²⁾.

⁽¹⁾ world Bank Group and The confederation of India Industries "**Improving The Investment climate in India**" Private sector Development Team, south Asia Region and Investment climate unit (PSI-DEC),2002,PP(2-4)

⁽²⁾Jacques morisset and Olivier lumenga, "**Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries**" op. cit, PP(5-6)

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن المشكلة الرئيسية ليست في مدى وجود القيود واللوائح التنظيمية أو عدم وجودها، ولكن مدى كون هذه اللوائح والتنظيمات مصممة ومعدة بشكل يحث ويشجع على المنافسة، ويتم تنفيذها في إطار من الشفافية بعيد عن الممارسات المرتبطة بالفساد، وبالشكل الذي يسهم في تحسين صورة المناخ الاستثماري المؤسسي اللازم لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الرابع: قنوات تأثير النظام القانوني والتشريعي والقضائي ومدى دعمه للحقوق والملكيات

على الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم آليات تأثير النظم القانونية والتشريعية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالدول المضيفة، وذلك في ضوء فرضية أن الإصلاح المؤسسي التشريعي والقانوني والقضائي يسهم في توفير الثقة والأمان في المناخ الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسنين ذلك فيما يلي:

أولاً: تشير دراسة (John Hew ko, 2003) في هذا الصدد عن العلاقة بين دور القانون ومصادقته في تنفيذ الأحكام على الاستثمار الأجنبي المباشر - إلى أن أهم العوامل الحاكمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلد المضيف تتمثل في مدى عدالة وشفافية ومصادقية النظام القضائي والتشريعي، وسيادة القانون (*). خاصة في ظل توجه معظم البلدان نحو اقتصاديات السوق، فهي تحتاج إلى تبني سياسات واستراتيجيات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعديل الأطر المؤسسية والتشريعية للتفعيل دور القانون، بهدف خلق مناخ استثماري مستقر قابل للتنبؤ بالسياسات المتوقعة، وبما يحقق حماية للحقوق والممتلكات وأيضا يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار (1).

ثانياً: كما قد يعود السبب في أهمية الإصلاح المؤسسي التشريعي والقضائي إلى التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من نزع الملكية والمصادرة وفسخ وإنكار العقود والتعاقدات وإعادة تحويل الأرباح إلى الخارج، وحماية الحقوق والممتلكات الأمر الذي يؤثر بالتبعية على العوائد المتوقعة من الاستثمار بالإضافة إلى زيادة حالة عدم التأكد بشأن المعاملات في الاقتصاد المضيف، بالشكل الذي يؤثر على الخطط الإنتاجية للشركات متعددة الجنسيات وتوسعاتها المستقبلية، ونمط الدخول للسوق وبالتالي قدراتها التنافسية بالسوق المضيف. وفي ضوء ذلك يمكن

(*) - لمزيد من المعلومات عن مؤشرات الحوكمة فهي متاحة على الموقع

التالي: www.worlodbank.org/wbi/governance/govdata/2002.

(1) John Hewko, "Foreign Direct Investment in Transitional Economies: Does the Rule of law matter?"

EAST European constitutional Review, 2003, PP(71-72)

الفصل الثالث: آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري

القول بأن المستثمر الأجنبي بصفة عامة يفضل توطين استثماراته بالبلدان المضيفة التي تتسم بكفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية المدعمة للحقوق والممتلكات⁽¹⁾.

ثالثاً: كما تعد كفاءة النظام القانوني والقضائي مؤشرا هاما للديمقراطية ومكافحة الفساد، حيث أن تلك النظم تزيد الثقة فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والاستثماري، وتمكنهم من القدرة على المشاركة في صنع واتخاذ القرار، وأيضا المساءلة لكل من يرتكب خطأ على المستوى الإداري والسياسي، علاوة على المزايا الأخرى المرتبطة بالديمقراطية.

وقد أكد ذلك في دراسة (Quan Li,2005)- عن العلاقة بين المؤسسات الديمقراطية وما تتضمنه من تفعيل لدور القانون ومصادقته في تنفيذ الأحكام، والمخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي باقتصاديات البلد المضيف وبصفة خاصة نزع الملكية - على أن حماية الحقوق والممتلكات تعد من أهم العوامل الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما تسهم به النظم الديمقراطية من وجود نظام تشريعي وقضائي مدعم للحقوق والملكيات وبالتالي الحد من أو تقليل المخاطر المرتبطة بنزع الملكية والمصادرة والفساد، والمخاطر السياسية الأخرى، وذلك في ضوء استقلالية القضاء وعدم تحيزه⁽²⁾.

وبصفة عامة، أمكن التعرف على آليات تأثير الجوانب المختلفة للحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الحوكمة تعد من أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري المؤسسي للبلدان المضيفة، وبالتالي تؤثر على قدرة هذه البلدان على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

⁽¹⁾John Hewko, "**Foreign Direct Investment**",op. cit, PP(73-74)

⁽²⁾Quan Li and Adam Resnick, "**Reversal of Fortunes.; Democratic Institution.....**",op.cit ,PP(2-9)

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل إلى آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري والتعرض لأهم الدراسات السابقة في هذا المجال، وقد أمكن التوصل من ذلك إلى أن الحوكمة أو الكفاءة المؤسسية للدولة تعتبر من أهم العوامل اللازمة لتحسين جودة المناخ الاستثماري حيث يسعى المستثمرون دائماً إلى البلدان التي يتوافر فيها مناخ استثماري نزيه ومستقر يمكن من التنبؤ بالسياسات والقرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها، وكذلك توفير إطار تشريعي وقانوني وقضائي مدعم للحقوق والملكيات، وأيضاً مدى قوة المؤسسات السياسية وحماتها للحقوق المدنية والسياسية للأفراد وعدم انتشار الممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية.

وفي هذا السياق، أمكن التوصل إلى أن الأطر السياسية أو الحوكمة لا تعد من أهم محددات جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وللتأكد من مدى مصداقية النتيجة التي تم التوصل إليها، سوف يتم في الفصل الرابع تحليل وقياس مدى واتجاه هذه العلاقة على حالة الجزائر.

الفصل الرابع

قياس وتحليل أثر الحوكمة على
الاستثمارات الأجنبية المباشرة في
الجزائر

تمهيد:

تأسيسا على العرض السابق فيما يتعلق بآليات تأثير الحوكمة وعناصرها على المناخ الاستثماري المؤسسي بالبلدان المضيفة وبالتالي الاستثمار الأجنبي المباشر، أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن تأثير الكفاءة المؤسسية للدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مازالت محلا للجدل سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة الوقوف على أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأهمية النسبية للحوكمة في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لجذب مثل هذه الاستثمارات.

وعلى هذا النحو ينصرف الفصل الحالي من الدراسة إلى تحليل وقياس مدى واتجاه التأثير المحتمل للحوكمة وعناصرها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، لذا فإنه من الضروري تحديد المتغيرات الأساسية محل الاهتمام، ونموذج العينة، وفترة التقدير، وذلك للتعرف على مدى واتجاه العلاقة التأثيرية بين المتغيرات ومدى توافقها مع الفرضية محل الاختبار، وبناء على نتائج التحليل يتم صياغة وتقدير مجموعة من النماذج المقترحة وفق مؤشرات البنك العالمي للحوكمة، ومؤشر دليل إبراهيم للحوكمة في إفريقيا، ثم تحليل نتائج القياس للتعرف على مدى توافقها مع النتائج المتوقعة. ومن ثم الخروج بأهم النتائج العامة المتعلقة بالحوكمة وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، واستخلاص أهم الآليات أو السياسات التي يجب التركيز عليها من جانب صانعي السياسة لتهيئة المناخ الاستثماري سياسيا وتشريعيا ومؤسسيا واقتصاديا لجذب مثل هذه الاستثمارات. ومنه نقترح تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: التوصيف النظري للإطار التطبيقي

المبحث الثاني: التقدير الكمي لنموذج الدراسة

المبحث الأول: التوصيف النظري للإطار التطبيقي

على أساس ما ذكرناه إلى حد الآن سنحاول أن نحدد مجموعة من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصبغة الاقتصادية، مرتكزين أساسا على ما توفر لدينا من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري. وتعتمد هذه الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والأونكتاد والبنك العالمي، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات للاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2009). ومن أجل توضيح ذلك بما يخدم الإطار التطبيقي، قمنا بالعمل التالي والمقسم إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: تحديد المتغيرات

المطلب الثاني: تحديد العينة وفترة التقدير

المطلب الأول: تحديد المتغيرات

يجب التفرقة بين نوعين من المتغيرات وهما: المتغيرات الأساسية وهي التي يتم تحديدها في ضوء فرضية وهدف الدراسة، والمتغيرات المساعدة وهي التي يتم تحديدها إما استنادا إلى النظرية الاقتصادية أو بالاستناد إلى المتغيرات التي استخدمتها الدراسات السابقة في هذا المجال، وفي هذا السياق تتمثل الفرضية الأساسية التي تستهدف الدراسة اختبارها في أن الحوكمة تؤثر تأثيرا إيجابيا في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هذه الفرضية الأساسية تتبثق الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- توجد علاقة طردية ومعنوية بين حماية الحقوق السياسية والمدنية للأفراد (الديمقراطية) والمناخ الاستثماري الملائم لجذب واستقطاب استثمارات الأجنبية المباشرة.
- 2- تؤدي الحوكمة إلى تقليل الممارسات المرتبطة بالفساد وبالتالي توفير مناخ استثماري نزيه ومستقر وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 3- تسهم كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقانونية والقضائية في توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في المناخ الاستثماري للبلد المضيف، وتوفير الحماية الكافية للحقوق والممتلكات.
- 4- تسهم جودة اللوائح والتنظيمات في تهيئة المناخ الاستثماري والمؤسسي اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

واستنادا إلى ما سبق يتضح أن المتغيرات الأساسية التي يتم استخدامها في الدراسة هي:

أولاً: الحوكمة والمؤشرات المرتبطة بها:

(الديمقراطية، والفساد، وجودة اللوائح والتنظيمات، وكفاءة الإطار التشريعي والقانوني)، وقد سبق توصيف هذا المتغير في الفصل الأول من الدراسة.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر:

وقد سبق توصيف هذا المتغير في الفصل الثاني من الدراسة، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المتغيرات بما يخدم الإطار التطبيقي للفصل.

أولاً: متغير الحوكمة :

اتضح من الفصل الثاني أن مفهوم الحوكمة ينصرف إلى كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، وأن هذه الكفاءة تتضمن أبعاداً عديدة، لذا سوف يتم استخدام أربعة مؤشرات أساسية للتعبير عن الحوكمة، على النحو التالي:

1- مؤشر الفساد:

يقيس هذا المؤشر مدى وجود انتشار الفساد والرشاوى ما بين المؤسسات العامة والسياسيين، أو سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة، ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر منظمة الشفافية الدولية، وتغطي بياناته الفترة من (2000-2009)، ويتراوح نطاق هذا المؤشر ما بين الصفر (أقصى انتشار للفساد)، والـ 10 درجات (عدم فساد الجهاز الإداري الحكومي).

2- مؤشر الديمقراطية:

يعكس هذا المؤشر مدى وجود سياسات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية والمصادقية والمساءلة، لذا يقاس هذا المؤشر بمتوسط الأوضاع السائدة في كل دول بشأن الحقوق السياسية والمدنية للأفراد ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر مؤسسة دار الحرية **Freedom House**، وتغطي بياناته الفترة (2000-2009) في شكل سلسلة زمنية لمعظم دول العالم، ويتراوح نطاقه ما بين الواحد والسبع درجات، وسوف يتم تحويل نطاق المؤشر^(*) ليتراوح ما بين الصفر (غياب الديمقراطية، أو نظم حكم متسلط)، والعشر درجات (ديمقراطية تامة).

3- مؤشر كفاءة الأطر التشريعية والقضائية والقانونية المدعمة للحقوق والملكيات

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على توفير إطار تشريعي وقضائي وقانوني مدعم للحقوق والملكيات بدون تحيز أو ضغوط سياسية، والثقة في تنفيذ العقود والتعاقدات طويلة الأجل، وأحكام

(*) - لمزيد من المعلومات عن مؤشرات الحوكمة فهي متاحة على الموقع التالي: www.worldbank.org/wbi/governance/govdata/2002.

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

القضاء، ويتراوح نطاقه ما بين الصفر (عدم كفاءة مؤسسية للدولة)، والعشر درجات (كفاءة مؤسسية للدولة)، ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر:

Fraser Institute: "Economic Freedom of The world, Annual Report" -

4- مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات وأيضاً نوعية البيروقراطية الحكومية:

يعكس هذا المؤشر كفاءة النظام الإداري للدولة والذي يقاس بمدى جودة اللوائح والتنظيمات المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي محلياً وخارجياً سواء المتعلقة بتحرير التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، ومعدلات الصرف، أو تلك المرتبطة بالإنتاج، أو العمل، أو الائتمان بالشكل الذي يسهم في تحقيق الشفافية والمصداقية في صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات ذات الصلة بممارسة الأنشطة الحكومية، وتسهيل ممارسة الأنشطة الحكومية المختلفة خاصة فيما يتعلق منها بالعلاقة ما بين الأفراد والمنشآت والجهاز الإداري الحكومي.

وأمكن الحصول على بيانات هذا المؤشر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية، وبصفة خاصة منطقة التدخل الرابعة والخامسة للدولة في المعاملات الخارجية (حرية التعامل مع الأجانب)، ومن خلال جودة اللوائح التنظيمية المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي محلياً وبصفة خاصة جودة البيروقراطية (تم استخراج متوسط للمؤشرين)، ويتراوح نطاق المؤشر ما بين الصفر (عدم كفاءة النظام الإداري البيروقراطي للدولة)، والعشر درجات (كفاءة النظام الإداري للدولة)، ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر:

Fraser Institute: "Economic Freedom of The world, Annual Report" -

وبناءً على المؤشرات الأربعة السابقة أمكن استخراج مؤشر مركب للحوكمة يتراوح نطاقه بين الصفر (غياب الكفاءة المؤسسية للدولة)، والعشر درجات (الكفاءة المؤسسية للدولة)، وهو عبارة عن متوسط مجموع المؤشرات الأربعة، وفيما يتعلق بمدى واتجاه العلاقة فيما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر فمن المتوقع أن تكون العلاقة طردية ومعنوية فيما بين المتغيرين.

ثانياً: متغير الاستثمار الأجنبي المباشر: وبانتهاج نفس ما اتبعته الدراسات السابقة فإنه يمكن التعبير عن الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مؤشرات منها:

- التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية FDI/FDI_w .
- التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي FDI/GDP .

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت FDI/I_F .
ويعد المصدر الأساسي لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر منشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

UNCTAD: World Investment Report, Various issues. Or "WWW.Unctad.org"

وفيما يتعلق بالمتغيرات المساعدة وهي مجموعة من المتغيرات المستقلة التي انتقلت معظم الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية على أنها الأكثر تأثيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بجانب المتغير الأساسي للدراسة والمتمثل في الحوكمة، وسوف يتم إلقاء الضوء على تلك المحددات والتأثير المتوقع لها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى نظرية الاقتصادية في السياق التالي:

أولاً: المحددات الاقتصادية:

تتسم المحددات الاقتصادية بدورها الهام في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعد من أهم العوامل المؤثرة على قرار التوطن ببلد ما، حيث تعكس هذه العوامل المناخ الاستثماري العام بالبلد المضيف، وتعتبر من محددات القدرة التنافسية التي تميز بلد عن أخرى في جذب **FDI**، وتشتمل هذه المحددات على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني، ومنها:

• درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:

يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر التوجه على الاقتصاديات التي تتسم بدرجة مقبولة من الانفتاح " وهي تلك البلدان التي تتمتع بنظم تجارية حرة، حيث لا توجد قيود على حركة التبادل التجاري الدولي، وأيضا تدفقات رؤوس الأموال" لذلك نجد أنه كلما زادت درجة الانفتاح ببلد ما كلما كان الاقتصاد الوطني لهذه البلد أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾، ويمكن الاستدلال على درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال:

- نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني الإجمالي: كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى اعتماد الناتج الوطني على الصادرات ومن ثم بذل الجهود للعمل على زيادتها، وعدم وضع القيود أمامها⁽²⁾.

⁽¹⁾Laura Resmini; **"The Determinants of Foreign Direct Investment in The CEECs, New Evidence From Sectoral Patterns"**, Economics of Transition, Vol (8),No(3), (2000), P(677)

⁽²⁾مصطفى عز العرب: "الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي"، مؤتمر " دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف خطط التنمية"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر العالمي الثالث عشر، (1989)، ص(97).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل للـ FDI الذي يوجه إنتاجه للتصدير، أو الذي يعتمد على مدخلات مستوردة⁽¹⁾.
- كما يقاس درجة الانفتاح بالمؤشرات التالية: مؤشر درجة الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال وقيود التجارة والاستثمار، ومؤشر المناخ الاستثماري بالبلد المضيف⁽²⁾.

وقد أسفرت بعض الدراسات التطبيقية عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين FDI، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، حيث أوضحت دراسة كل من (Kwang & Harinder, 1996) "عن محددات FDI في البلدان النامية" أن درجة الانفتاح الاقتصادي معبرا عنها بنسبة الصادرات إلى GDP من أهم العوامل الحاكمة للـ FDI، هذا إلى جانب وجود علاقة آتية (سببية) ما بين الصادرات و FDI⁽³⁾، في حين أظهرت نتائج دراسة (Laura Resmini, 2000) - عن محددات FDI في بلدان شرق ووسط أوروبا-، عدم معنوية المتغير الخاص بدرجة الانفتاح الاقتصادي في التأثير على تدفقات الـ FDI⁽⁴⁾، وقد يعود السبب في اختلاف تلك النتائج للاختلاف في أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، هل يهدف إلى الإنتاج من أجل السوق المحلي للبلد المضيف، أم يهدف إلى الإنتاج بغرض التصدير للتغلب على صغر حجم السوق.

• حجم السوق ومعدل النمو المتوقع:

تتجه معظم الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في البلد المضيف التي تنسم باتساع حجم أسواقها، وذلك بهدف الاستفادة من الإنتاج باقتصادات الحجم، ولتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو المتوقعة للمبيعات، الأمر الذي يترتب عليه زيادة معدلات العائد على الاستثمار، ويمكن الاستدلال على حجم السوق ومعدل نموه من خلال المؤشرات التالية، حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه، ومعدل النمو السكاني، ومعدلات التوظيف، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث توضح هذه المؤشرات حجم الطلب الكلي، والقوة الشرائية للسوق المضيف أي حجم الطلب الفعلي⁽⁵⁾.

(1) أحمد السمان: "بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: دراسة قياسية"، المجلة العالمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، (2000)، ص (125).

(2) Elizabeth Asiedu: "**Policy Reform and Foreign Direct Investment to Africa: Absolute Progress But Relative Decline**", Department of Economics, University of Kansas, Published in Saleh Nsouli (ed): **The New Economic Partnership For African Development: The key Challenges**", journal of Development Policy Review, (2003), PP(6-7)

(3) Kwang w.and Harinder Singh: "**The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries**", Transnational Corporations_Vol,(5),No,(2), (1996), PP(67-105)

(4) Laura Resmini : "**The Determinants of Foreign Direct Investment in The CEECs, New Evidence From Sectoral Patterns**" Op .Cit ,PP(675-689)

(5) - أنظر في ذلك:

-Pan- Long Tsai: "**Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact On Economic Growth**", Journal of Economic Development, Vol (19), No (1), (1994), P(141)

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

وقد أشارت نتائج دراسة (Laura Resmini, 2000) - عن محددات FDI في بلدان شرق ووسط أوروبا - إلى التأثير الإيجابي لحجم السوق المحلي والإقليمي ومعدل نموه في زيادة تدفقات FDI، معبرا عنه بكل من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان (*) لقياس حجم الطلب الفعلي والحجم المطلق للسوق⁽¹⁾، وقد أكدت دراسة (Tsai,1994) "عن محددات FDI ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي"، على أن حجم السوق ومعدل نموه من أهم العوامل الحاكمة للـ FDI، كما أوضحت طبيعة العلاقة الآنية ما بين النمو الاقتصادي و FDI⁽²⁾، وعلى النقيض من ذلك، أوضحت دراسة (أحمد السمان، 2000) - عن محددات FDI للبلدان النامية -، التأثير السلبي لحجم السوق معبرا عنه بإجمالي عدد السكان في جذب FDI، وتبرير ذلك أن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية والطلب الفعلي، علاوة على زيادة الأهمية النسبية للمحددات الأخرى للـ FDI⁽³⁾.

• درجة الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية:

كلما اتسمت السياسات الاقتصادية الكلية بنوع من الاستقرار وعدم تضارب الأهداف والمرونة للتغيرات الاقتصادية على المستوى الوطني والعالمي، كلما كانت أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر كلما وفرت الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في الاقتصاد المضيف، وزادت من قدرته على التنبؤ بالسياسات المتوقعة، وفيما يلي عرض لتلك السياسات وتأثيرها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

1- السياسة المالية:

من الضروري أن تتضمن السياسة المالية على "الحوافز الضريبية" المناسبة لتشجيع استثمارات وتحسين المناخ الاستثماري، ولا بد من إدراك أن السياسة الضريبية الناجحة ليست تلك التي تمنح مزيدا من الحوافز الضريبية، بل هي تلك التي تربط وتتسق ما بين الحوافز الضريبية وباقي المحددات الأخرى التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، إلى جانب توجيهها نحو المشروعات التي يفضلها المستثمر الأجنبي، وبصفة خاصة المشروعات التي لديها إمكانيات للاستمرار والنمو، بالشكل الذي يشجع على إعادة استثمار أرباحه بالاقتصاد المضيف، علاوة على تعميق سياسة التمييز في الحوافز الضريبية وفقا للأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، ووضع نظام الحوافز

(*) - لمزيد من المعلومات عن مؤشرات الحوكمة فهي متاحة على الموقع

التالي: www.worldbank.org/wbi/governance/govdata/2002.

(1) Laura Resmini: "The Determinants of Foreign Direct Investment in The CEECs, New Evidence Foreign Sectoral Patterns" Op .Cit ,PP(675-689)

(2) Pan- Long Tsai: "Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact On Economic Growth", Op.cit , PP(137-161)

(3) -أحمد السمان: "بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: دراسة قياسية" مرجع سبق ذكره، ص ص (110-146).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الضريبية في قانون موحد لحوافز الاستثمار يتسم بالوضوح والمرونة والشفافية في تطبيق اللوائح والتشريعات وتسهيل الإجراءات⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ما سبق، فمن الضروري أيضا أن تحتوي السياسة المالية على زيادة حجم "الإنفاق العام" باعتباره مؤشرا هاما على جودة البنية الأساسية للدولة، والتي تعد من أهم عوامل الجذب خاصة بالنسبة للاستثمارات كبيرة الحجم مثل صناعة البتر وكيمياويات، والأدوية، ويعود ذلك إلى دورها الهام في التأثير على تكاليف الإنتاج وبالتالي معدل العائد على الاستثمار، لذلك فإن الدول التي تتمتع ببنية أساسية جيدة تكون أكثر كفاءة في جذب FDI⁽²⁾، هذا ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة أن السياسات الحكومية للبلدان المضيفة تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر للمشاركة في مشروعات البنية الأساسية بهذه البلدان.

وعلى الجانب الآخر، يمكن أن يستخدم حجم الإنفاق الحكومي كمؤشر للفساد والبيروقراطية وأيضا كمؤشر لحجم الحكومة، حيث يزيد الفساد من تكلفة العمل بالبلد المضيف، في حين تزيد البيروقراطية من الوقت اللازم للحصول على التصاريح الخاصة بالعمل، علاوة على أن زيادة حجم الحكومة من شأنه طرد الاستثمارات الخاصة من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، كما يعكس هيكل بيروقراطي معقدا يجعل مناخ الاستثمار غير جاذب للـ FDI، ويمكن الاستدلال على حجم الحكومة من خلال حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من GDP⁽³⁾.

وقد أكدت دراسة كل من (Jenn & Chishive, 1995) على التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي وما يترتب عليه من كفاءة البنية الأساسية وخدمات عوامل الإنتاج، وكذلك الحوافز الضريبية في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأشارت في هذا الصدد إلى أهمية أن تتسم السياسات الحكومية بالشفافية والمصدقية، وأن تهدف إلى تقديم المزيد من التسهيلات للعمليات الاستثمارية⁽⁴⁾.

في حين توصلت دراسة كل من (Steve & Hemanta, 2005) عن دور الحوافز الضريبية في جذب تدفقات FDI إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى نتيجة مفادها عدم معنوية الحوافز الضريبية وبصفة خاصة الضرائب إلى أرباح الشركات في التأثير على FDI ويعود السبب

(1) عبد المطلب عبد الحميد: "مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس، العدد الثاني، (1998)، ص ص (110-146).

(2) Jenn - Hwa Tu and Chishive : "**Determinants of Foreign Direct Investment in Taiwan Province of China: A New Approach and Findings**", Transnational Corporations_Vol,(4),No,(2), (1995), P(95)

(3) Steven Onyeiwu: "**Analysis of FDI Flows to Developing Countries: Is The MENA Region Different?**", published in: Tenth ERF Annual Conference, Economic Research Forum, December, Morocco, (2003) , PP(6-7)

(4) Jenn - Hwa Tu and Chyeiwu, "**Determinants of Foreign Direct Investment in Taiwan Province of China: A New Approach and Findings**", Op. cit , PP (93-103)

في ذلك إلى أن الإصلاح المالي في هذه البلدان قد ركز على تخفيض الضرائب على الأرباح في القطاعات (البترولية) التي في الغالب يتجه إليها FDI بصرف النظر عن وجود مثل هذه الحوافز، وثمة تفسير آخر لعدم معنوية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بالمغالاة في أسعار الخامات المشتراة من الخارج عن طريق أسعار التحويل بهدف التهرب الضريبي، هذا إلى جانب انخفاض حصيلة الضرائب والذي يعود إلى فساد الإدارة الضريبية بهذه البلدان⁽¹⁾.

كما أوضحت دراسة (Steve O., 2003) - عن أهم محددات FDI ، واختبار ما إذا كان هناك اختلاف في هذه المحددات فيما بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة وباقي البلدان النامية من جهة أخرى- التأثير السلبي والمعنوي لزيادة حجم الحكومة على FDI في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقد يعود السبب في ذلك إلى زيادة حجم التدخل الحكومي، أي البيروقراطية في النشاط الاقتصادي بهذه البلدان، بينما كانت هذه العلاقة موجبة فيما يتعلق بباقي البلدان النامية لذلك من الضروري تقليل حجم الحكومة من خلال تنفيذ برامج الخصخصة ، وفيما يتعلق بالبنية الأساسية ومدى توافرها، فكان تأثيرها إيجابيا ومعنوياً فيما يتعلق بالبلدان النامية وغير معنوي التأثير لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁽²⁾.

2- السياسة النقدية:

كذلك ينبغي أن تكون "السياسة النقدية" ملائمة ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي، فمن الضروري أن يتسم معدل الفائدة ومعدل الصرف بالاستقرار نظراً لدورهما الهام في التأثير على قرارات المستثمر الأجنبي بإعادة استثمار أرباحه في البلد المضيف ، كما تعكس أيضاً معدلات التضخم مدى قوة وفعالية السياسات المالية والنقدية ، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم تعكس مدى الخلل في هذه السياسات (الزيادة في عرض النقود، وعجز الموازنة العامة) بما لا يشجع على إعادة الاستثمار في البلد المضيف⁽³⁾. وفيما يلي يتم إلقاء الضوء على كيفية تأثير كل عنصر من هذه العناصر على الاستثمار الأجنبي المباشر:

⁽¹⁾Steven Onyeiwu and Hemanata Shrestha: "**Tax Incentives and Foreign Direct Investment in The MENA Region**", published in:12th ERF Annual Conference, Economic Research Forum, December,19-21, Cairo, Egypt, (2005), PP(1-13).

⁽²⁾Steven Onyeiwu: "**Analysis of FDI Flows to Developing Countries: Is The MENA Region Different?**", Op.cit, PP(1-18).

⁽³⁾Steven Onyeiwu: "**Foreign Direct Investment Capital Outflows and Economic Development in The Arab World**", Journal of Development and Economic Policies, Vol (2), No (2), 2000. PP (46-47).

• معدل الفائدة:

يؤثر معدل الفائدة على قرارات المستثمر الأجنبي حيث يؤدي إلى رفع التكلفة الحقيقية للاقتراض من البنوك، لذلك توجد علاقة عكسية بين معدلات الفائدة المرتفعة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى الجانب الآخر فإن معدلات الفائدة تؤثر على قرارات المستثمرين بشأن إعادة استثمار أرباحهم في البلد المضيف أم في الخارج، فكلما زادت معدلات الفائدة كلما كان ذلك حافزا على إعادة استثمار الأرباح بأسواق المال بالبلدان المضيفة⁽¹⁾.

وقد أسفرت نتائج دراسة (Steve O., 2000) - عن FDI والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية- عن التأثير الإيجابي والمعنوي لمعدل الفائدة بـ(1%) تؤدي إلى تقليل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحوالي (4) مليون دولار، بمعنى أنها تشجع FDI على إعادة استثمار أرباحه في هذه البلدان.

كما أشارت نتائج دراسة (Andersen & Hainaut, 1998) - فيما يتعلق بالجزء الخاص بمحددات FDI الداخلة والخارجة للبلدان الصناعية- إلى التأثير السلبي لزيادة معدل الفائدة على تدفقات FDI الداخلة للولايات المتحدة الأمريكية، وسلبيا على التدفقات الخارجة منها، وفيما يتعلق بألمانيا واليابان فكان التأثير إيجابيا حيث زادت تدفقات FDI الخارجة⁽²⁾.

• الائتمان المصرفي:

يتم اللجوء إلى طلب الائتمان في حالة تدنى نسب السيولة لدى المستثمر الأجنبي، أو إذا كانت موارد التمويل الذاتي المتاحة لديه غير كافية، ويتوقف هذا الطلب على عوامل عديدة منها: تكلفة الاقتراض مقارنة بالعائد المتوقع، وكذلك درجة المخاطرة ومعدل التضخم لذلك فإن تقييد منح الائتمان لضبط التوسع النقدي بالبلد المضيفة يعد حائلا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽³⁾.

وقد أكدت دراسة (P.S. Andersen & P. Hainaut, 1998) على أن مدى توافر التمويل اللازم للمشروعات يؤثر على التوزيع الجغرافي للـ FDI فيما بين البلد المضيف، ويعتمد ذلك على تكلفة الاقتراض وشروطه، والدليل على ذلك يتمثل في زيادة تدفقات FDI إلى البلدان الصناعية⁽⁴⁾، في حين أوضحت دراسة (أحمد السمان، 2000) - عن محددات FDI للبلدان النامية- التأثير السلبي

(1) - سامية عمار: "محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العددان (453-454)، (1999)، ص (76).

(2) P.S Andersen and P. Hainaut: "Foreign Direct Investment and Employment in THE Industrial Countries", Bank For International Settlement, BIS Working Paper, No (61), (1998), PP(1-41).

(3) - سامية عمار: "محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري"، مرجع سبق ذكره، ص ص (78-79).

(4) P.S Andersen and P. Hainaut: "Foreign Direct Investment and Employment in THE Industrial Countries", Op. Cit, PP (12-13).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

للإنتمان المصرفي في جذب تدفقات FDI للبلدان النامية على عكس المتوقع، وقد يعود السبب في ذلك إلى زيادة الأهمية النسبية لباقي العوامل الأخرى⁽¹⁾.

▪ معدل الصرف:

يؤثر معدل الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من زاويتين:

أولاً: حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية في البلد المضيف إلى خفض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروعات الاستثمارية، بالشكل الذي يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في تلك البلدان.

ثانياً: ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بمدى استقرار معدل الصرف بالبلدان المضيفة، نجد أن الاستقرار في معدل الصرف يؤدي إلى استقرار حصة أرباح الشركات عند تحويلها إلى الخارج، في حين تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى سوء تخصيص الموارد بسبب التشوّهات التي تحدث في الأسعار المحلية من جانب، وتقلبات تلك الأسعار بالنسبة للأسعار العالمية من جانب آخر، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض كفاءة العمليات الإنتاجية⁽²⁾. وبناء على ذلك يمكن القول بأن التقلبات المفاجئة في أسعار الصرف بالبلدان المضيفة تمارس تأثيراً سلبياً عن المناخ الاستثماري بهذه البلدان.

وقد أشارت دراسة كل من (Steven & Daniel, 2002) - عن الحوكمة كأحد العوامل الحاكمة لتدفقات FDI الأمريكية - إلى التأثير الإيجابي لاستقرار معدل الصرف على التدفقات FDI، وأشارت الدراسة في هذا الصدد إلى أهمية نظم معدلات الصرف الثابتة في جذب FDI⁽³⁾.

وقد أكدت دراسة (مركز المعلومات بمجلس الوزراء، 2004) - عن السياسات المقترحة لجذب FDI إلى الاقتصاد المصري - على التأثير السلبي والمعنوي لتقلبات معدلات الصرف على تدفقات FDI إلى مصر بصفة عامة وعلى الاستثمارات الأجنبية بقطاع الصناعة بصفة خاصة ويعود ذلك إلى أن معظم مستلزمات الصناعة يتم استيرادها من الخارج وبالتالي تتأثر تكاليف الإنتاج والربحية بالتغيرات في معدلات الصرف حيث أن معظم مشروعات FDI في قطاع الصناعة بمصر يستهدف الإنتاج للسوق المحلي وليس التصدير للخارج⁽⁴⁾.

(1) - أحمد السمان، "بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: دراسة قياسية"، مرجع سبق ذكره، ص ص (110-146).

(2) - جمال محمود عطية: "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، (2001)، ص ص (60-62).

(3) - Steven Globerman and Daniel Shapiro: "**Governance Infrastructure and U.S Foreign Direct Investment**"، Western Washington University, College of Business and Economics, (2002), PP(1-35).

(4) - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، مجلس الوزراء، (2004)، ص ص (1-61).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

وعلى النقيض مما سبق أشارت دراسة (Steve O., 2000) - عن FDI والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية- إلى أن تأثير التقلبات في معدلات الصرف على قرارات المستثمرين بهذه البلدان محدود للغاية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن نسبة كبيرة من مشروعات FDI تتجه إلى قطاع البترول بتلك البلدان⁽¹⁾، وقد أكدت دراسة (عمر صقر، 2001) عن تأثير العولمة كأحد محددات FDI في بلدان شمال أفريقيا على عدم معنوية العلاقة ما بين استقرار معدل الصرف و FDI وبصفة خاصة في مصر⁽²⁾.

■ معدل التضخم:

تؤثر معدلات التضخم تأثيرا مباشرا على كل من تكاليف الإنتاج، وسياسات التسعير، ومعدلات الأرباح المتوقعة على المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. حيث أن زيادة معدلات التضخم في البلد المضيف يعد مؤشرا هاما على عدم استقرار المناخ الاستثماري والخلل في السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى التأثير السلبي للتضخم في تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل⁽³⁾.

وقد أشارت في هذا الصدد دراسة (Elizabeth A.,2003) - عن دور السياسات الاقتصادية الحوكمة وعدم الاستقرار السياسي في التأثير على FDI في إفريقيا- إلى التأثير السلبي والمعنوي لمعدلات التضخم على FDI⁽⁴⁾، وقد أكدت دراسة (Steve O., 2000) النتيجة السابقة، وأشارت في هذا الصدد إلى أن الزيادة بـ (1%) في معدل التضخم في السنة السابقة يزيد من تدفقات FDI الخارجة في العام الحالي (3) مليون دولار بالبلدان العربية⁽⁵⁾.

كما أوضحت دراسة (Steve O.,2003) - عن أهم محددات FDI فيما بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة وباقي البلدان النامية من جهة أخرى- التأثير السلبي والمعنوي

(1) Steven Onyeiwu, "**Foreign Direct Investment Capital Outflows and Economic Development in The Arab World**", Op. Cit, PP (27-57).

(2) عمر صقر: "العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة دول إفريقيا"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الثالثة عشر، العدد الثالث والرابع، كلية التجارة، جامعة حلوان، (2001)، ص ص (41-83).

(3) - أنظر في ذلك:

- عمر صقر: "العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة دول إفريقيا"، مرجع سبق ذكره، ص (53).

- مركز معلومات ودعم القرار: "ورقة خلفية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء الدراسات السابقة"، قطاع الدراسات التنموية بمجلس الوزراء، (2004)، ص ص (15-16).

(4) Elizabeth Asiedu, "**Foreign Direct Investment to Africa: The Role of Government Policy Governance and Political Instability**", Department of Economics, University of Kansas, (2003), PP(1-15).

(5) Steven Onyeiwu, "**Foreign Direct Investment Capital Outflows and Economic Development in The Arab World**", Op. Cit, PP(27-57).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

لمعدلات التضخم المرتفعة على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا لضعف الأداء الاقتصادي بالبلدان المضيفة، ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة مثل ضغط الإنفاق للحفاظ على معدل التضخم في حدود معينة، وعلى النقيض من ذلك أظهرت النتائج عدم معنوية معدل التضخم في التأثير على FDI في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽¹⁾، وتأكدت أيضا هذه العلاقة في دراسة أخرى له (Steve & Hemanta, 2005) أي عدم معنوية تأثير التضخم على FDI بدول MENA⁽²⁾.

■ القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:

يقصد بذلك القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، واتخاذ السياسات اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة، ويستدل على ذلك من خلال المؤشرات التالية: قيمة الاحتياطي الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها، فكلما زاد هذا المؤشر دل ذلك على الكفاءة في إدارة الاقتصاد الوطني، وأيضا المؤشر الخاص بنسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج الوطني الإجمالي، فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على الاستقرار الاقتصادي، وزيادة الثقة في الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم استنزاف موارده الاقتصادية لسداد هذه الديون وخدمتها، لذلك يمكن القول بأن وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثماراتها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد الوطني⁽³⁾.

وقد أشارت دراسة (Ivar & Espen, 2004) عن محددات FDI بدول الكاريبي إلى التأثير السلبي والمعنوي لحجم الدين الخارجي كنسبة من الصادرات على تدفقات FDI بهذه البلدان نظرا لما يترتب عليه من توقع سياسات غير مرغوب فيها مثل زيادة الضرائب، وعدم كفاءة البنية الأساسية⁽⁴⁾، في حين أوضحت دراسة كل من (Steve & Hemanta, 2005) عن دور الحوافز الضريبية في جذب تدفقات FDI إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عدم معنوية تأثير حجم الدين الخارجي كنسبة من الناتج على قرارات المستثمرين الجانب بهذه البلدان⁽⁵⁾.

■ العوامل الاقتصادية الأخرى:

وتتمثل هذه العوامل في الآتي: "تكلفة عنصر العمل" ومدى توافره لما يمارسه من تأثير على تكاليف الإنتاج، ومعدلات الربحية، وكذلك جودة ومهارة عنصر العمل (الاهتمام بالتنمية البشرية

(1)-Steven Onyeiwu, "Analysis of FDI Flows to Developing Countries: Is The MENA Region Different?", Op.cit, PP(1-18).

(2)-Steven Onyeiwu and Hemanata Shrestha : "Tax Incentives and Foreign Direct Investment in The MENA Region", Op. Cit, PP(1-35)

(3)- مصطفى عز العرب: "الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي" مرجع سبق ذكره، ص ص (98-99).

(4)-Ivar kolstad & Espen Villanger, "Promoting Investment in Small Caribbean States", Chr, Michelsen Institute Development Studies and Human Rights. (CMI: Working Papers No (2004:9)), 2004, PP (1-31).

(5)-Steven Onyeiwu and Hemanata Shrestha: "Tax Incentives and Foreign Direct Investment in The MENA Region", Op. Cit, PP(1-35)

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

للأفراد)، أي القوة العاملة المتعلمة والمدربة والتي تؤدي إلى حسن استخدام الاستثمارات بدون وجود تكاليف تدريب أو تعليم إضافية، بالإضافة إلى عوامل الإنتاج ومدى توافرها، وبصفة خاصة الموارد الطبيعية، والتي تهدف الشركات الأجنبية إلى تحقيق الكفاءة في استخدامها، أو يكون لديها القدرة على استخراجها مثل البترول والموارد الخام وبصفة خاصة بالبلدان النامية.

وقد توصلت دراسة (Laura Resmini, 2000) إلى التأثير الإيجابي والمعنوي للاختلافات في معدلات الأجور ما بين البلد الأم والمضيفة على قرارات المستثمرين وبصفة خاصة في بلدان شرق ووسط أوروبا، وأشارت في هذا الصدد إلى أن التغير بنسبة (1%) في معدلات الأجور يصاحبه زيادة في تدفقات FDI بنسبة أكبر من ذلك⁽¹⁾، وقد أكدت أيضا دراسة (Tsai,1994) على أن معدلات الأجور تعد من أهم محددات FDI وبصفة خاصة الاستثمار الباحث عن الكفاءة⁽²⁾، في حين أشارت دراسة كل من (Kwang & Harinder,1996) إلى أنه بالرغم من أن النتائج أوضحت التأثير السلبي والمعنوي لمعدلات الأجور على FDI، إلا أنها أكدت أيضا على أنه لم يعد من أهم العوامل الحاكمة للـ FDI، ولا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالمحددات الاقتصادية الأخرى، وقد يعود السبب في ذلك إلى زيادة الاهتمام بمهارة وجودة عنصر العمل أكثر من تكلفته⁽³⁾.

وقد أشارت دراسة (Steven G.& Daniel S., 2002) - عن الحوكمة وتأثيرها في جذب FDI - إلى أن كفاءة العمالة المتعلمة والمدربة وإنتاجيتها من أهم العوامل الحاكمة للـ FDI، معبرا عنها بمؤشر التنمية وذلك قبل إضافة المتغير الخاص بالحوكمة في التقدير، وبعد إضافته أظهرت النتائج عدم معنوية مؤشر التنمية البشرية في التأثير على FDI مقارنة بمؤشر الحوكمة⁽⁴⁾.

وقد أكدت ذلك دراسة (Steve O.,2003) أنه بالرغم من أهمية الموارد البشرية كمحدد لتدفقات FDI، إلا أنها كانت غير ذي أهمية عند تفسير تدفقات FDI إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأيضا إلى باقي البلدان النامية الأخرى، معبرا عنها بعدد المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي كنسبة من عدد السكان في هذه المرحلة العمرية⁽⁵⁾.

(1) Laura Resmini, "The Determinants of Foreign Direct Investment in The CEECs, New Evidence Foreign Sectoral Patterns", Op .Cit ,PP(665-689)

(2) Pan- Long Tsai: "Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact On Economic Growth", Op,Cit PP(137-161)

(3) Kwang w.and Harinder Singh, "The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries", Op Cit, PP(67-105)

(4) Steven Globerman and Daniel Shapiro; "Global Foreign Direct Investment Flows: The Role of Governance Infrastructure ", Western Washington University, College of Business and Economics , (2002),PP(1-36)

(5) Steven Onyeiwu, "Analysis of FDI Flows to Developing Countries: Is The MENA Region Different?", Op.cit, PP(1-18).

كما أوضحت دراسة (Hans C.,2004) لتقييم المناخ الاستثماري ببلدان OECD التأثير الإيجابي والمعنوي لوفرة الموارد الطبيعية في جذب المزيد من تدفقات FDI، وبصفة خاصة الباحث عن الموارد الطبيعية والتي تمثل نسبة كبيرة من مدخلات إنتاجه، وقد تم التعبير عنها بنصيب كل من المعادن والوقود من إجمالي الصادرات السلعية⁽¹⁾، وعلى النقيض من ذلك، خلصت نتائج دراسة (Steve O., 2003) إلى أن وفرة الموارد الطبيعية كانت غير ذات أهمية عند تفسير تدفقات FDI إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأيضاً إلى باقي البلدان النامية الأخرى، على عكس ما هو متوقع بالنسبة لهذه البلدان⁽²⁾.

ثانياً: المحددات السياسية والاجتماعية:

تؤدي المحددات السياسية والاجتماعية دوراً هاماً في جذب المزيد من تدفقات FDI، فكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية، والاستقرار السياسي والأمني، وعدم وجود احتمالات ومخاطر الحروب كلما كان أكثر جذباً للاستثمار، لذلك فإن البلدان الديمقراطية والمستقرة سياسياً تجذب مزيداً من تدفقات FDI، حيث تحترم الأنظمة الديمقراطية الحقوق المدنية والسياسية للأفراد، وكذلك تهتم بتفعيل دور القانون، وحماية حقوق الملكية، هذا وتؤثر أيضاً مجموعة القيم والعادات والتقاليد والثقافة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر⁽³⁾.

وتشير دراسة كل من (Mathias & Carsten,2005) عن دور الخطر السياسي للدولة ومؤسساتها في جذب تدفقات FDI للبلدان النامية، إلى أهمية الاستقرار السياسي معبراً عنه ببعض عناصر مؤشر (International Country Risk Guide: ICRG)، حيث أظهرت النتائج التأثير المعنوي لكل من الاستقرار الحكومي، ودور القانون ومصادقته في تنفيذ الأحكام والديمقراطية وعدم التعصب الديني والعنصرية في جذب تدفقات FDI، كما أشارت في هذا الصدد إلى أن البلدان التي ينخفض بها الخطر السياسي تتسم بكفاءة مؤسساتها⁽⁴⁾، وفي المقابل أوضحت دراسة (Steve O., 2003) عدم معنوية تأثير الاستقرار السياسي، والديمقراطية في جذب تدفقات FDI، إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك باقي البلدان النامية الأخرى، وذلك باستخدام مؤشر الحقوق

⁽¹⁾Hans Christiansen: "ODA and Investment For Development: What Guidance Can Be Drawn From Investment Climate Scoreboards?", Directorate For Financial and Enterprise Affairs, Working Papers on International Investment, OECD, No. 2005/5, (2004), PP(1.50).

⁽²⁾Steven Onyeiwu: "Analysis of FDI Flows to Developing Countries: Is The MENA Region Different?", Op.cit, PP(1-18).

⁽³⁾مصطفى عز العرب: "الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي" مرجع سبق ذكره، ص ص (102-103).

⁽⁴⁾Matthias Busse and Carten Hefekken: "Political Risk, Institutions, and Foreign Direct Investment", Hamburg Institute of International Economics, Hamburgisches Welt- Wirtschafts- Archiv (HWWA Discussion Paper No. (315)), (2005), PP (1-24).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

السياسية الذي تصدره مؤسسة دار الحرية⁽¹⁾، وقد أكدت ذلك أيضا دراسة (Ricardo & Eduardo,2000)، عن العوامل الحاكمة لتدفقات رؤوس الأموال بصفة عامة و FDI بصفة خاصة، على التأثير السلبي والمعنوي لعدم استقرار الدول على إجمالي تدفقات رؤوس الأموال، في حين كان التأثير إيجابيا ومعنويا بالنسبة لتدفقات FDI، وخلصت الدراسة إلى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن تدفقات FDI تتجه إلى الاقتصاديات الأكثر استقرارا⁽²⁾.

ثالثا: المحددات القانونية والتشريعية:

وهي تلك المحددات التي تنظم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه، فمن الضروري أن يوجد قانون موحد للاستثمار وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى، وكذلك يجب تعديل القوانين الخاصة بالقيود المفروضة على المستثمرين في تعاملاتهم مع الاقتصاد المضيف ومنحهم الحوافز الضريبية، وكذلك الضمانات الكافية عن عدم التأميم وخلافه، وحرية تحويل الأرباح للخارج، وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال⁽³⁾.

وقد أشارت دراسة (Elizabeth A.,2003) - عن دور كل من الحوكمة، والسياسات الاقتصادية، والاستقرار السياسي في جذب تدفقات FDI إلى أفريقيا- إلى التأثير الإيجابي والمعنوي لدور القانون ومصادقته في تنفيذ الأحكام على FDI باعتباره أحد مؤشرات الكفاءة المؤسسية، وهو ما يشير إلى أهمية الثقة في كفاءة النظام القضائي والتشريعي ومدى دعمه للحقوق والملكيات بالبلدان المضيفة⁽⁴⁾، وعلى النقيض من ذلك أظهرت نتائج دراسة (Ivar & Espen ,2004) - عن محددات FDI بدول الكاريبي- التأثير السلبي لدور القانون ومصادقته في تنفيذ الأحكام على تدفقات FDI إلى هذه البلدان وكان ذلك بمثابة لغز في هذه الدراسة وقد يعود السبب في ذلك إلى زيادة الوزن النسبي للاستقرار السياسي، وسهولة الإجراءات التنظيمية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي للاستثمار بهذه البلدان، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة من تأثير إيجابي ومعنوي لهذين المتغيرين على تدفقات FDI⁽⁵⁾.

(1) Steven Onyeiwu: "Analysis of FDI Flows to Developing Countries: Is The MENA Region Different?", Op.cit, PP(1-18).

(2) Ricardo Hausmann and Eduardo Fernandez- Arias," Foreign Direct Investment: Good Cholesterol" Prepared For The Seminar : "The New Wave of Capital Inflows: Sea Change or Just Another Tide?", Annual Meeting of The Board of Governors, Inter-American Development Bank and Inter- American Investment Corporation, Research Department Working Paper 417, United States, (2000) ,PP(1-45).

(3) - أنظر في ذلك:

- عماد غمام، "ملخص وقائع ورشة عمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الأول، (1999)، ص(69)

- عبد المطلب عبد الحميد: "مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، مرجع سبق ذكره، ص (16).

(4) Elizabeth Asiedu: "Foreign Direct Investment Capital to Africa: The Role of Government Policy Governance and Political Instability", Op. Cit, PP (1-15).

(5) Ivar Kolstad & Espen Villanger: "Promoting Investment in Small Caribbean States ", Op. Cit, PP(1-31).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

ويمكن التوصل من تحليل كل هذه العوامل السابقة لتهيئة المناخ الاستثماري اللازم لجذب واستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة، إلى أنها تعمل جميعا في منظومة واحدة ، ومن الواضح أيضا أن المحددات الاقتصادية هي إحدى هذه العوامل ولكنها ليست الحاسمة ولا يمكن الاعتماد عليها دون غيرها في تفسير اختلاف تدفقات FDI بين البلدان، وقد يعود السبب في زيادة وزنها النسبي مقارنة بالمحددات السياسية والقانونية والتشريعية إلى توافر المؤشرات المعبرة عنها والتي يمكن استخدامها في القياس بما يمكن من سهولة الوصول إلى نتائج محددة بشأن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات و FDI، في حين كانت المؤشرات المعبرة عن المحددات السياسية والقانونية والتشريعية أو المحددات المرتبطة بالمناخ الاستثماري المؤسسي مجرد متغيرات صورية لا يمكن التعبير عنها بمؤشرات واقعية وهو ما ترتب عليه انخفاض وزنها النسبي.

هذا إلى جانب إهمال الإشارة إليها في بعض الدراسات التطبيقية في ذلك المجال، إلى أن ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المنظمات والمؤسسات الدولية التي استطاعت تقدير هذه المتغيرات وتحديد قيم حقيقية لها، والدافع وراء ذلك قد يعود إلى قصور المحددات الاقتصادية (التقليدية) في تفسير السبب وراء الاختلافات فيما بين البلدان في جذب تدفقات FDI، وفي ضوء ذلك أمكن زيادة الوزن النسبي للعوامل المؤسسية (أي الكفاءة المؤسسية للدولة) في تفسير هذا الاختلاف في التدفقات، وعلى هذا النحو يتم في السياق التالي من الدراسة تحليل وقياس مدى واتجاه التأثير المحتمل للكفاءة المؤسسية للبلدان وعناصرها المختلفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني: تحديد العينة وفترة التقدير

بعد تحديد المتغيرات الأساسية للنموذج فلا بد من تحديد حالة عينة الجزائر المستخدمة في التقدير، ويتم اختيار هذه العينة في ضوء الهدف من اختبار فرضية الدراسة، وفي هذا الشأن تتمثل أهم أهداف الدراسة في محاولة التوصل إلى مدى واتجاه تأثير الحوكمة على المناخ الاستثماري وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لذا سوف يتم اختيار حالة الجزائر على أساس معيارين أساسيين هما:

المعيار الأول: التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تدفقات FDI العالمية(*) وبناء على هذا المعيار يتم تقييم العينة في الجزائر على أساس نسبة منخفضة من تدفقات FDI العالمية التي يبلغ نصيبها حوالي (0.5% $FDI/FDI w \leq$) ، ونسبة مرتفعة من تلك التدفقات العالمية وهي التي يزيد نصيبها عن (0.5% $FDI/FDI w >$) وذلك بهدف التعرف على أسباب الاختلافات في جذب FDI وهل للعوامل المؤسسية دور في تفسير تلك الاختلافات.

(*) لمزيد من التفاصيل عن عينة الجزائر وفقا لنصيبها تدفقات FDI العالمية يرجى الرجوع إلى الجدول رقم (7).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

المعيار الثاني: وفقا لمؤشر الحوكمة(*) وبناء على هذا المعيار يتم تقييم عينة الجزائر على أساس المستوى السيئ للحوكمة وهي التي يكون مؤشر الحوكمة لها ($Gov \leq 5$)، وعينة ذات المستوى الجيد للحوكمة وهي التي يكون مؤشر الحوكمة لها ($Gov > 5$) ، وذلك بهدف التأكد من أن البلدان ذات المستوى الجيد للحوكمة هي الأقدر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

أما فترة التحليل والتقدير الكمي فهي (2009-2000) حيث أنه لا تتوفر بيانات عن بعض مؤشرات الحوكمة قبل هذه السنة ولا تتوفر بيانات عن قيم عديد من المتغيرات بعد عام 2009، كما سيوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (06): يوضح مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة (2009-2000)

ANNEE	FDI	Gov	Bur	Dem	cor	law	Open	Inf	Pop	Urban	inv	fdi(t-1)
2000	0.8	53.2	0.5	0.21	-1	-1.15	0.6253	0.34	1.43	2.71	0.25	-
2001	2.17	53.7	0.5	0.26	-1	-0.75	0.5785	4.23	1.46	2.62	0.27	0.8
2002	1.87	54.1	0.5	0.32	-1	-0.69	0.6048	1.42	1.47	2.62	0.31	2.17
2003	0.93	53.9	0.5	0.31	0	-0.63	0.6214	2.58	1.49	2.63	0.3	1.87
2004	1.04	54.8	0.4	0.31	-1	-0.61	0.6572	3.57	1.5	2.62	0.33	0.93
2005	1.06	54.7	0.4	0.38	0	-0.68	0.7192	1.64	1.5	2.61	0.31	1.04
2006	1.53	54.2	0.35	0.35	0	-0.6	0.7019	2.53	1.5	2.51	0.29	1.06
2007	1.22	56.9	0.35	0.35	0	-0.66	0.699	3.52	1.5	2.5	0.33	1.53
2008	1.55	56.2	0.4	0.35	0	-0.69	0.6918	4.44	1.51	2.5	0.37	1.22
2009	2.02	55.2	0.38	0.35	0	-0.73	0.7652	5.74	1.51	2.48	0.37	1.55

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07) ، وكل البيانات الأخرى للمتغيرات المستقلة بخلاف مؤشر الحوكمة تم الحصول عليها من:

- <http://www.moibrahimfoundation.org/en/section/the-ibrahim-index>
- <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=1&id=4>

(*)- لمزيد من التفاصيل عن عينة الجزائر وفقا لمؤشر الحوكمة يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (1).

المبحث الثاني: التقدير الكمي لنموذج الدراسة

سيتم عرض وتقدير مجموعة من النماذج والمعادلات لاختبار فرضية الدراسة، والتي تشير إلى أن "الحوكمة (نوعية المؤسسات) لها تأثير إيجابي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"، بالإضافة إلى محاولة التعرف على الأهمية النسبية لعناصر الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتضمن العرض تحليلاً وتفسيراً اقتصادياً وإحصائياً للنتائج.

من خلال المعطيات الكمية لنموذج الدراسة التي قدمتها لنا مؤشرات البنك الدولي، سمحت لنا أن ندرس هذا المبحث حسب التقدير التالي:

المطلب الأول: التوصيف النظري للنموذج المستخدم

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتفسير النتائج

المطلب الأول: التوصيف النظري للنموذج المستخدم

سنحاول استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري. وفي هذا الإطار فإن النظرية الاقتصادية في الغالب ما تشير إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات. وحتى ولو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فإن هناك قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل. إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة تتمثل في عدم استقرارية السلاسل الزمنية لمعطيات المتغيرات الاقتصادية المدروسة، خاصة تلك المتغيرات التي لها الطابع الكلي (متغيرات اقتصادية كلية). وسوف يتم تقدير عدد من المعادلات بحيث يكون نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النتائج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع، ومؤشر الحوكمة متغيراً مستقلاً ضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة التي اتفقت معظم الدراسات على أنها الأكثر تأثيراً، وذلك على النحو التالي (*):

$$FDI = F (Gov, \{Dem, Cor, G.Bur, Law\}, Open, Inv, Fuel, Inf, FDI_{t-1}, HDI, Pop, Inter, Creditb, Tel, GDPc, tax, Urban)$$

(*). - لمزيد من المعلومات عن مؤشرات الحوكمة فهي متاحة على الموقع
www.worldbank.org/wbi/governance/govdata/2002. التالي:

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- أما في ما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من:

(FDI):	يشير إلى نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.
(Gov):	تشير إلى الحوكمة (مؤشر مركب من الديمقراطية، وجودة البيروقراطية أو اللوائح، ودور القانون، والفساد)
(Open):	تشير إلى درجة الانفتاح على التجارة نسبة الصادرات السلعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
(Inv):	تشير إلى نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
(Fuel):	تشير إلى نسبة صادرات الوقود إلى إجمالي الصادرات السلعية
(Inf):	يشير إلى التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين.
(FDI _{t-1}):	يشير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة كنسبة من الناتج المحلي.
(HDI):	يشير إلى مؤشر التنمية البشرية.
(GDP _c):	يشير إلى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، أو معدل النمو الاقتصادي.
(Urban):	يشير إلى نسبة التحضر (سكان الحضر كنسبة لإجمالي السكان)
(Inter):	يشير إلى معدل الفائدة الحقيقي.
(Credit _b):	يشير إلى نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
(TAX):	يشير إلى نسبة الضرائب على الدخل والأرباح إلى إجمالي الإيرادات.
(Tel):	يشير إلى عدد خطوط الهاتف لكل 1000 فرد من السكان.
(POP):	يشير إلى معدل نمو السكان.
(Dem):	يشير إلى الديمقراطية.
(Cor):	يشير إلى الفساد.
(Law):	يشير إلى دور القانون ومصداقيته.
(G.Bur):	يشير إلى جودة اللوائح والتنظيمات أو جودة البيروقراطية.

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتفسير النتائج

سيتم فيما يلي تقدير معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الأخذ في الاعتبار أثر المحددات الأخرى- واستبعاد المتغيرات غير المعنوية من المعادلة- إضافة إلى متغير الحوكمة، وذلك بهدف التعرف على الأهمية النسبية للعوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خاصة في ظل قصور المحددات التقليدية في جذب مثل هذه الاستثمارات ، وما إذا كانت التطورات الراهنة على الساحة الدولية قد أفرزت مجموعة أخرى من المحددات التي تعد محور اهتمام المستثمر الأجنبي المباشر ، يلي ذلك تقدير نموذج العينة وفقا للمعيار الأول وهو نسبة تدفقات FDI إلى إجمالي التدفقات العالمية ووفقا للمعيار الثاني وهو مؤشر الحوكمة ،على النحو التالي:

أولا: نتائج التقدير على مستوى العينة ككل:

سوف يتم تقدير نموذج العينة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، وسوف يتم الاعتماد على أسلوب السلاسل الزمنية كما سيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى OLS في التقدير، وعليه فإن نموذج معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ستكون على الصيغة التالية :

$$FDI = a_0 + a_1(Gov) + a_2(Open) + a_3(Inf) + a_4(Pop) + a_5(Urban) + a_6(inv) + a_7(FDI_{t-1})$$

وقد اقترح كل من انجل و غرانجر (1987) طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن والتي تعمل على تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، من خلال هاته المعادلة سيتم استخدام برنامج "STATA" الإحصائي لحساب مؤشرات الحوكمة في الجزائر التي تم الحصول على البيانات وفقا (world Bank indicators) ومؤشر إبراهيم للحوكمة في إفريقيا، والجدول التالي سيبيّن نتائج تقدير محددات FDI للعينة الإجمالية:

جدول رقم (07): يوضح نتائج تقدير محددات FDI للعينة الإجمالية

المتغيرات	تقدير النموذج			
	النموذج الأساسي	النموذج الفرعي 1	النموذج الفرعي 2	النموذج الفرعي 3
C	95.88 100.32	71.94 2.28	78.90 2.09	-1.52 -0.46
Gov	-0.27 -44.36			
G.Bur		-8.65 -0.30		
Dem			-5.56 -1.53	
Law				-5.56 -1.53
Cor				
Open	2.66 16.89	5.89 0.99	8.39 0.60	0.33 0.09
Inf	-0.02 -4.98	-0.05 -0.03	-0.09 -0.18	0.12 0.72
Pop	-45.19 -80.02	-41.56 -1.84	-47.31 -1.96	
Urban	-6.80 -53.84	-6.14 -1.11	-4.70 -0.83	
Inv	13.33 46.22	6.30 0.68	9.77 0.66	-5.01 -0.60
FDI (t-1)	-0.29 -25.11	-0.34 -0.65	-0.18 -0.37	0.17 0.41
R²	99%	90.46%	87.72%	63.38%

المصدر: تم حساب هذه المؤشرات بمعرفة الباحث بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي 2009، ولمزيد التفاصيل يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (1، 2، 3، 4).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

$$FDI = (95.88) + (-0.27)Gov + (2.66)Open + (-0.02)Inf + (-45.19)Pop + (-6.80)Urban + (13.33)inv + (-0.29)FDI_{t-1}$$

(100.32) (-44.36) (0.77) (-4.98) (-80.02) (-53.84) (46.22) (-25.11)

$$R^2 = 99\%$$

ويمكن تحليل النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة القياسية، في النقاط التالية :

- ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة (R^2) في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال الفترة (2009-2000) إلى حوالي (99%).
- لا توجد علاقة طردية ومعنوية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة^(*)، حيث أن انخفاض قيمة مؤشر الحوكمة بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (0.27%)، إذ أن الحوكمة لا تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعني أن مؤشر الحوكمة لا يعتبر من أكثر المحددات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العينة ككل، حيث أن الحوكمة لا تؤثر على المناخ الاستثماري المؤسسي للجزائر، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يكون ثابتاً.
- أظهرت النتائج أيضاً الدور الإيجابي والمعنوي لدرجة الانفتاح الاقتصادي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة نسبة الصادرات السلعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%)، يترتب عنها زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (2.66%) ، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنه كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى اعتماد الناتج المحلي الإجمالي للدولة على الصادرات ومن ثم بذل الجهود للعمل على زيادتها، وعدم وضع القيود أمامها ويمثل ذلك أهمية كبيرة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي الذي يرغب في توجيه إنتاجه للتصدير أو إذا كانت اتجاهات الاستثمار المباشر ودوافعه متحيزة لصالح الأنشطة الموجهة للتصدير وليس الإحلال محل الواردات.
- كما أظهرت النتائج أيضاً الدور غير الإيجابي للتضخم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن انخفاض معدل التضخم بـ (1%) يترتب عنها زيادة نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (0.02%)، ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن التضخم يشير إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والذي يعد من أهم أسبابه زيادة الطلب على السلع

(*) - لمزيد من التفاصيل عن نموذج العينة يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (1).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

والخدمات عن الكمية المعروضة منها، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري يتراجع في أداء الإنتاج والاستثمار.

ومن هنا يمكن القول بأن التضخم يعكس حالة الرواج الاقتصادي في الجزائر بالشكل الذي يدفع المستثمرين إلى عدم استغلال الزيادة في إنتاجهم واستثماراتهم للاستفادة من ارتفاع الأسعار، وبالتالي تراجع الأرباح المتوقعة من المشروع، وعلى الجانب الآخر أن زيادة معدل التضخم يشير إلى انخفاض قيمة العملة لهذا الاقتصاد في مقابل العملات الأخرى، وبالتالي عدم إمكانية الشركات متعددة الجنسيات في الحصول على مدخلات الإنتاج أو المواد الأولية من السوق المضيفة بأسعار منخفضة وبالشكل الذي ينقص من قدرتها التنافسية بالاقتصاد الجزائري.

■ أظهرت النتائج أيضا الدور غير الايجابي والمعنوي لحجم السوق ومعدل نموه معبرا عنه بمعدل النمو السكاني في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن انخفاض معدل نمو السكان بـ(1%)، يترتب عنها زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو(45.19%)، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنه كلما قلت هذه النسبة كلما دل ذلك على عدم اتساع حجم السوق واستمرارية نموه، وانخفاض معدلات النمو المتوقعة للمبيعات بالشكل الذي يمكن الشركات متعددة الجنسيات من عدم الاستفادة من الإنتاج باقتصاديات الحجم، وعدم تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية الأمر الذي تنقص معه معدلات العائد على الاستثمار.

■ كما أظهرت النتائج أيضا الدور غير الايجابي والمعنوي لدرجة التحضر والمدنية بالاقتصاد الجزائري في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن انخفاض نسبة التحضر بـ(1%) يترتب عنها زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (6.80%)، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنه كلما قلت هذه النسبة كلما دل ذلك على عدم الاهتمام بالتنمية البشرية للأفراد، وأيضا عدم كفاءة ووفرة البنية التحتية وما تتضمنه من وفرة الخدمات المرتبطة بسهولة الاتصالات والنقل والمواصلات، والتي من شأنها أن تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لدورها الهام في التأثير على تكاليف الإنتاج وبالتالي معدل العائد على الاستثمار.

■ أيضا أظهر التقدير السابق وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمار المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الزيادة بـ(1%) في الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يترتب عنها زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو(13.33%)، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الاستثمار المحلي غالبا ما تكون هناك

علاقة مزاحمة بينه وبين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوضح علاقة المزاحمة في حاجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تمويل جزء من متطلباتها من السوق المضيفة، وبالتالي فإن زيادة حجم الاستثمارات المحلية هو مؤشر لقدرتها على الحصول على التمويل الكافي لمشروعاتها وانخفاض تكلفة التمويل، ووجود طلب على منتجاتها، هذا إلى جانب تعرض هذه الاستثمارات إلى منافسة شديدة مع الاستثمارات المحلية، في الوقت الذي تسعى فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التمتع بوضع احتكاري بالسوق المضيفة بالشكل الذي يدفع الاستثمارات المحلية إلى المنافسة في السوق، وقيام مشروعات جديدة كان من المحتمل انضمامها إلى السوق، إلا أنه على الجانب الآخر قد يكون للاستثمار المحلي تأثير إيجابي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك عندما تحقق تكامل لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر مع أنشطة الاستثمارات المحلية، كما أنه قد يكون بمثابة مؤشر لزيادة الأرباح، وأيضا لتعدد حوافز الاستثمار، والتحسين في المناخ الاستثماري بالاقتصاد الجزائري.

■ كما لا توجد علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة السابقة والحالية، حيث أن انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي في السنة السابقة بـ(1%)، يترتب عنها زيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنحو(0.29%)، ويشير ذلك إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة أو التوسع في المشروعات متعددة الجنسيات القائمة بالجزائر لا تتأثر بالخبرة السابقة لاستثماراتها في الفترات السابقة، فعلى سبيل المثال يضطر المستثمرون الأجانب في حالة تزايد المشاكل المرتبطة بالبيروقراطية والفساد وغياب دور القانون بالبلدان المضيفة إلى استخدام وسائل للضغط على الحكومات المضيفة لتغيير التشريعات واللوائح، وتفعيل دور القانون من خلال وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، أو التهديد بسحب استثماراتهم وإعادة توطينها ببلدان أخرى، ويعد ذلك محددًا سلبيا للاستثمارات الأجنبية الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن كل من مؤشر الحوكمة والنمو السكاني ومعدل التضخم ونسبة التحضر لم تعد من أكثر المحددات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للجزائر، وفي المقابل أن درجة الانفتاح الاقتصادي تعد من أهم محددات جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وأخيرا ضرورة توجيه الاستثمارات المحلية إلى المجالات التي تتكامل مع أنشطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من النتائج السابقة للتقدير بأن الحوكمة لم تعد من أهم محددات جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة التعرف على

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الوزن النسبي لمكونات مؤشر الحوكمة في جذب هذه الاستثمارات، وهو ما سيتم إلقاء الضوء عليه في السياق التالي:

أسفرت نتائج تقدير النموذج للعبئة ككل - بهدف التعرف على الأهمية النسبية لمكونات مؤشر الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري المؤسسي في الجزائر، وبالتالي سيتم استعراض أهم نتائج العلاقة السببية بين مؤشرات الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة - على ما يلي:

▪ المرحلة الأولى للتقدير: التأثير الايجابي والمعنوي لجودة اللوائح والتنظيمات (جودة البيروقراطية) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر*).

$$FDI_t = (71.94) + (4.50)G.Bur + (5.89)Open + (-0.05)Inf + (-45.19)Pop + (-6.14)Urban + (6.30)inv + (-0.34)FDI_{t-1}$$

(2.28) (0.63) (0.99) (-0.03) (-1.84) (-1.11) (0.66) (-0.65)

$$R^2 = 90.46\%$$

حيث أكدت نتائج التقدير - بالنسبة للجزائر - على أن زيادة قيمة مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات بدرجة واحدة، وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، وانخفاض معدل التضخم، وكذلك انخفاض معدل النمو السكاني، وانخفاض نسبة التحضر، وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة، وزيادة نسب الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.50% و 5.89%، و 0.05%، و 45.19%، و 6.14%، و 6.30%، و 0.34% على التوالي.

وبناء على نتائج التقدير السابقة، يمكن استخلاص أن مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات يعد من أهم مكونات مؤشر الحوكمة جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للجزائر، علاوة على زيادة أهميته النسبية مقارنة بباقي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى، وقد يعود السبب في الدور الايجابي والمعنوي لجودة اللوائح والتنظيمات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنه كلما كان النظام الإداري للدولة يتسم بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية وإدارية كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وكلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات، وكذلك نظام المعلومات الاستثمارية كلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدفقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك أيضا إلى تحسين المناخ الاستثماري وبالتالي جذب المزيد من

(*) - لمزيد من التفاصيل عن نموذج العينة يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (2).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الاستثمارات، ومن هنا يمكن القول بضرورة أن يتسم الإطار المؤسسي للاقتصاد الجزائري والمرتبط باللوائح التنظيمات بتبني سياسات تزيد من ثقة المستثمرين، وتقلل من حالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد، وتتسم بالشفافية والمصداقية والاتساق.

وعلى الرغم مما تم التوصل إليه من نتائج تشير إلى زيادة الوزن النسبي لمؤشر جودة اللوائح والتنظيمات أو كفاءة النظام الإداري بالدولة ضمن مكونات مؤشر الحوكمة، إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الهام لباقي مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي لم تظهر نتائجها في النموذج السابق لوجود مشاكل مرتبطة بالقياس، الأمر الذي تطلب معه ضرورة استبعادها من النموذج، وعند إعادة التقدير مرة أخرى باستخدام باقي مؤشرات الحوكمة، أظهرت نتائج التقدير ما يلي:

▪ المرحلة الثانية للتقدير: التأثير غير الايجابي والمعنوي للديمقراطية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي (*):

$$FDI_t = (78.90) + (-8.65)Dem + (8.39)Open + (-0.09)Inf + (-47.31)Pop + (-4.70)Urban + (-0.18)FDI_{t-1}$$

(2.09) (-0.30) (0.60) (-0.18) (-1.96) (-0.83) (-0.37)

$$R^2 = 87.72 \%$$

أكدت النتائج أيضا على أنه بالنسبة للجزائر، لا توجد علاقة طردية ومعنوية بين الديمقراطية وما يصاحبها من استقرار سياسي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن انخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية بدرجة واحدة، يترتب عنها زيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (8.65%)، حيث لا تؤثر الديمقراطية وما يصاحبها من استقرار سياسي في تخفيض درجة المخاطر السياسية، وحماية الحقوق والممتلكات للمستثمرين الأجانب في الجزائر، وبالتالي عدم تحسين جودة المناخ الاستثماري اللازم لجذب هذه الاستثمارات، علاوة على أنه كلما اتسعت البيئة السياسية في الجزائر بالاستقرار والشفافية والمصداقية في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، كلما أدى ذلك إلى زيادة قدرة المستثمر الأجنبي على التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر المتوقعة، وبالتالي سوف لا يسهم ذلك في تحفيز تلك الاستثمارات على التوجيهات والخطط طويلة الأجل، ويزيد الحافز لديهم تجاه تحقيق المكاسب غير المشروعة والسريعة.

(*). - لمزيد من التفاصيل عن نموذج العينة يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (3).

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- المرحلة الثالثة للتقدير: التأثير غير الإيجابي والمعنوي للإصلاح المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، على النحو التالي (*):

$$FDI = (-1.52) + (-5.56)Law + (0.33)Open + (0.12)Inf + (-5.01)Inv + (0.17)FDI_{t-1}$$

(-0.46) (-1.53) (0.09) (0.72) (-0.60) (0.41)

$$R^2 = 63.38\%$$

أكدت النتائج أيضا على أنه بالنسبة للجزائر، لا توجد علاقة طردية ومعنوية بين كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن انخفاض قيمة ذلك المؤشر بدرجة واحدة، يترتب عنها زيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (5.56%)، حيث لا يسهم الإصلاح المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني في التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالاقتصاد الجزائري من نزع الملكية والمصادرة وفسخ وإنكار العقود والتعاقدات، وإعادة تحويل الأرباح إلى الخارج، والنظم المرتبطة بالضرائب وحماية الحقوق والممتلكات، والممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية الأمر الذي لا يؤثر بالتبعية على العوائد المتوقعة من الاستثمار، بالإضافة إلى تقليل حالة عدم التأكد بشأن المعاملات في الاقتصاد الجزائري، وبالشكل الذي يؤثر على الخطط الإنتاجية للشركات متعددة الجنسيات وتوسعاتها المستقبلية، ونمط الدخول للسوق وبالتالي عدم زيادة قدراتها التنافسية بالسوق المضيفة.

وتأسيسا على ما سبق، أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الحوكمة لا تعد من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، علاوة على زيادة الأهمية النسبية لكل من جودة اللوائح والتنظيمات (كفاءة النظام الإداري)، يليها عدم كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية، ثم الديمقراطية وما يصاحبها من استقرار سياسي في عدم تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للاقتصاد الجزائري في جذب واستقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناء على النتائج السابقة، أمكن التوصل إلى أن الحوكمة لا تعد من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع التقديرات السابقة، الأمر الذي يمكن القول بصحة الفرضية التي تقوم عليها الدراسة والتي تنطوي على أن الحوكمة (كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة) لا تمارس تأثيرا إيجابيا ومعنويا في تهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي اللازم لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر،

(*). لمزيد من التفاصيل عن نموذج العينة يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (4).

خلاصة :

تناولنا في هذا الفصل بالقياس والتحليل محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف الوقوف على أهم المحددات، والدور الهام للعوامل المؤسسية في تهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي الجاذب لهذه الاستثمارات، والأهمية النسبية لمكونات الحوكمة والمتمثلة في كفاءة الإطار المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني، والديمقراطية وما يصاحبها من استقرار سياسي، والممارسات المرتبطة بالفساد وأخيرا جودة اللوائح والتنظيمات في جذب مثل هذه الاستثمارات. وقد تم التوصل إلى أن الحوكمة في الجزائر لا تعد من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع التقديرات السابقة الأمر الذي يمكن معه القول بصحة الفرضية القائمة عليها الدراسة والتي تنطوي على عدم وجود علاقة ايجابية بين الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

ويمكن الوصول إلى نتيجة هامة مفادها أنه إذا رغبت دول العالم بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة منها الجزائر في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك حاجة ماسة إلى تبني وبناء نموذج جديد يركز على الجوانب المرتبطة بالإصلاح المؤسسي ، والتشريعي والقانوني والقضائي، والإداري للدولة، وبصفة خاصة التشريعات التجارية واللوائح التنظيمية ، وإيجاد آليات جديدة للتنفيذ قائمة على تفعيل المشاركة ما بين جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في اتخاذ القرار وتركز أيضا على الدور الهام للقطاع الخاص في تحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر.

الختامة العامة

لا يزال مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل بصورة جيدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تؤثر في ذلك، بعدما قمنا بدراسة العلاقة التي تجمع ما بين الحوكمة و أهم محددات مناخ الاستثمار في الجزائر. ولعل أهم ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد، نجد أن استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار برمبل البترول، وبالتالي حساسيته المفرطة لكل التقلبات و الصدمات التي يمكن أن تجرّها تقلبات أسعار البترول على المستوى الأسواق العالمية. إضافة إلى عدم فعالية النظام المالي والبنكي في الجزائر، حيث أنه ما يزال يعاني من ثقل الإجراءات البنكية والمصرفية زيادة على ضعف أداء بورصة الجزائر.

دون أن ننسى ضعف موقع الجزائر من مؤشرات الحوكمة، الأمر الذي أدى إلى عدم اتساح ظروف العمل وانتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون واستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي)، وثقل الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية والروتين و التعقيدات والعقبات على مستوى أغلبية المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي.

وبناء على ماسبق، وفي ضوء ما أشارت إليه دراستنا من خلال تحويل العلاقات الأساسية التي تم توصيفها في الإطار التطبيقي إلى علاقات دالية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعرف على مدى قدرة الحوكمة أو الكفاءة المؤسسية في تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة الدراسة، استهدفت الدراسة اختبار مدى صحة الفرضية التالية: "عدم وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة والمناخ الاستثماري الملائم لجذب وتدفق الاستثمارات نحو الجزائر"- وهذا راجع لغياب الدور الهام للاستقرار السياسي والديمقراطية وما تعنيه من حماية للحقوق السياسية والمدنية للأفراد، هذا إلى جانب عدم أهمية جودة الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية والتنظيمية في التقليل من الممارسات المرتبطة بالفساد، وعدم توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في حماية الحقوق والممتلكات بالاقتصاد الجزائري - يمكن القول بأن البلدان ذات المستوى الجيد للحوكمة هي الأقدر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو بمعنى آخر أن البلدان التي تستحوذ على نسبة مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسم بالكفاءة المؤسسية.

في ضوء ما سبق، تعتبر الأطر السياسية والمؤسسية أو الحوكمة وفقا لأراء السياسيين والاقتصاديين الأكاديميين من أهم الجوانب التي ينبغي التركيز عليها في الوقت الحالي لتهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي الملائم لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن هذا المنطلق بات من الضروري التركيز على قضايا الحوكمة والإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي، والتي

تعتبر من وجهة نظر المستثمرين مؤشرا للاستقرار طويل الأجل لأنها تحدد طريقة اختيار وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

وقد أسفرت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال العلاقات الأساسية التي تم تكوينها وقياسها في الآتي:

1- لا توجد علاقة طردية ومعنوية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة ، حيث أن انخفاض قيمة مؤشر الحوكمة بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (0.27%) ، وهو ما يعني أن مؤشر الحوكمة لا يعتبر منذ أكثر المحددات جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العينة ككل.

2- لا توجد علاقة طردية ومعنوية بين الديمقراطية وما يصاحبها من استقرار سياسي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن انخفاضا في قيمة مؤشر الديمقراطية بدرجة واحدة، يترتب عليها زيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (8.65%).

3- لا توجد علاقة طردية ومعنوية بين كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن انخفاضا في قيمة ذلك المؤشر بدرجة واحدة، يترتب عليها زيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (5.56%).

4- وقد أظهرت النتائج أيضا الدور الايجابي والمعنوي لمؤشر البيروقراطية في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة مؤشر البيروقراطية بدرجة واحدة يترتب عنه زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو 4.50% و 5.89% و 0.05%، و 45.19%، و 6.14%، و 6.30%، و 0.34% على التوالي.

5- وقد أظهرت النتائج أيضا الدور الايجابي والمعنوي لدرجة الانفتاح الاقتصادي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة نسبة الصادرات السلعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%)، يترتب عليها زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (2.66%).

6- وأيضا الدور غير الايجابي للتضخم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن انخفاضاً في معدل التضخم بـ (1%) ، يترتب عنها زيادة نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (0.02%).

7- بالإضافة إلى الدور غير الايجابي لحجم السوق ومعدل نموه معبرا عنه بمعدل النمو السكاني في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن انخفاضاً في معدل نمو السكان بـ(1%)، يترتب عنها زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (45.19%).

8- كما أظهرت النتائج أيضاً الدور غير الايجابي والمعنوي لدرجة التحضر والمدنية بالاقتصاد الجزائري في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن انخفاض نسبة التحضر بـ(1%) يترتب عنها زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (6.80%).

9- وأيضاً أظهر التقدير السابق وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمار المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الزيادة بـ(1%) في الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يترتب عنها زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (13.33%).

10- كما لا توجد علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة السابقة والحالية، حيث أن انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي في السنة السابقة بـ(1%)، يترتب عنها زيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنحو (0.29%).

وتأسيساً على ما سبق، وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة فيما يتعلق بالعوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها: "أن الحوكمة لا تحتل مكان الصدارة فيما يتعلق بين العوامل اللازمة لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"، وأن مؤشرات الحوكمة بما فيها الديمقراطية و الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية، بالإضافة إلى معدل التضخم ومعدل نمو السكان ونسبة درجة التحضر، وحوافز آليات السوق الحر ما لم تدعم بإطار مؤسسي كفاء لن تؤتي ثمارها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، الأمر الذي يتطلب ضرورة التركيز على الإصلاح المؤسسي السياسي والتشريعي والتنظيمي والذي يمثل محور اهتمام المستثمر الأجنبي وهو بصدده اتخاذ قراره بتوطين استثماراته بالاقتصاد الجزائري، وفي هذا الصدد توصي الدراسة بما يلي:

إن رغبت بلدان العالم بصفة عامة، والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة في تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقطاب المزيد منها، فعليها تبني نموذجاً يتضمن مجموعة من السياسات التي تستهدف تحسين المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، من خلال التركيز على قضايا الحوكمة والإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي لجذب المزيد من هذه الاستثمارات،

وذلك في إطار توافر قدر كبير من الشفافية والمصداقية والقدرة على التنبؤ بالسياسات المختارة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تأسيس وكالة للترويج لفرص الاستثمار وتقديم خدمات متكاملة للمستثمر الأجنبي:

يتطلب الترويج لفرص الاستثمار وتحسين صور الاقتصاد المضيف بصفة عامة، والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة في الخارج كموقع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، صياغة عدد من السياسات تتضمن ما يلي:

◀ تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية - التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات محل الاستثمار، وتقديم الخدمات الاستشارية- مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابع لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، بالإضافة إلى إنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات، وذلك من خلال مكاتب التمثيل التجاري في مختلف دول العالم.

◀ صياغة برنامج للترويج للمشروعات المستهدف الاستثمار فيها، ويتطلب ذلك تغيير مقاييس ومعايير الأداء للعاملين في هيئة الاستثمار من مجرد تخفيض المدة الزمنية لإنهاء الموافقات وتسجيل المشروعات، إلى تحقيق كفاءة برامج التسويق والترويج وتطبيق معايير الأداء.

◀ مساهمة الدولة في إعداد دراسات جدوى المشروعات المطلوب توسيع نطاق ومجالات عملها، وإتاحتها للمستثمر في ضوء خريطة الاستثمار.

◀ إنشاء صندوق لرعاية وتمويل مشروعات البحوث والتطوير، بحيث تكون مهمته تقديم منح لتطوير المنتجات القائمة والجديدة، وتقوم الشركات برد المنح من خلال الرسوم التي تفرض على مبيعات المنتجات الجديدة.

◀ توفير قاعدة بيانات شاملة عن توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين القطاعات الاقتصادية، واستهداف توطين استثمارات صناعية معينة داخل مناطق محددة مع وضع خريطة للمناطق ذات الأولوية.

◀ تطوير النظام الضريبي، وترشيد الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية الخاصة بالتركيز على الصناعة أو الخدمات.

◀ تصميم إدارة جيدة لبرنامج الحوافز، من حيث التحديد المناسب لأقصى مدى زمني لتطبيق الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

◀ إنشاء مكاتب لحماية حقوق المستثمرين في المحافظات لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية.

◀ تحديد المتطلبات الإدارية والمهارات الفنية المطلوبة عند وضع وتنفيذ برنامج الحوافز وكذلك القدرات التفاوضية، والتي تتطلب الاستعانة بكوادر متخصصة في تطبيق التعليمات وتتمتع بنطاق واسع من الصلاحيات.

ثانياً: الإصلاح الإداري والقضاء على البيروقراطية:

- ◀ أن يتسم الإطار المؤسسي التنظيمي المرتبط باللوائح والتنظيمات بتبني سياسات تزيد من ثقة المستثمرين في المناخ الاستثماري بالدولة، وتقلل من حالة عدم كمال المعلومات.
- ◀ كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي التنظيمي للاستثمار، والتي تتوقف على عدد الهيئات والمؤسسات التي تتعامل مع المستثمرين، وكذلك عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات ولتسوية النزاعات.
- ◀ تعزيز الانفتاح التجاري على العالم، والاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال إجراء المزيد من الإصلاحات في هيكل التعريف، والاهتمام بعقد اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو متعددة الأطراف، وتفعيل التكامل الاقتصادي والإقليمي.
- ◀ عدم الإفراط والتضارب في إصدار القوانين والقرارات، واللوائح المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي المحلي والخارجي بالشكل الذي يقلل من الممارسات المرتبطة بالفساد. حيث يزداد انتشار الفساد في الدول التي لا يتمتع الجهاز الإداري فيها والسياسات واللوائح بها بالشفافية والاتساق.
- ◀ أن تتسم الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية وتطبيق مبدأ مركزية إدارة الاستثمار. وكذلك نظام المعلومات الاستثمارية كلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدفقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى تحسين المناخ الاستثماري وبالتالي تقليل تكلفة المعاملات بالاقتصاد المضيف.
- ◀ كفاءة تقديم الخدمات العامة للدولة، وخضوع أفراد الجهاز الإداري للدولة إلى المساءلة.
- ◀ تنمية قدرات العاملين في الجهاز الإداري للدولة، من خلال إنشاء برامج تدريبية ودورات متخصصة للعاملين تواكب المتطلبات الحالية والمستقبل للعمل.
- ◀ الاهتمام بالبنية الأساسية (الطرق والموانئ والمطارات ووسائل النقل والاتصالات)، بكافة أنواعها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لما لها من تأثير على تكاليف الاستثمار.

ثالثاً: الإصلاح المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني على الاستثمار الأجنبي المباشر:

- ◀ تعزيز كفاءة الإطار التشريعي عن طريق الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين. ويتطلب ذلك مراجعة كافة القرارات الوزارية للوصول إلى قانون موحد يشمل جميع الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين.

- ◀ أن يضم أيضا التشريع الخاص بالاستثمار بنودا تعكس الاهتمام بالبيئة، وإضافة حوافز للصناعات أو المشروعات التي تستخدم التكنولوجيا النظيفة للبيئة أو تتطلب معالجة المخالفات.
- ◀ توفير أساليب كافية للرقابة على أداء المؤسسات التشريعية لضمان تنفيذ القوانين، وخلق مناخ مستقر قابل للتنبؤ بالسياسات المتوقعة.
- ◀ تفعيل دور القانون فيما يتعلق بحماية الحقوق والممتلكات، والتقليل من المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار وأيضا من الممارسات المرتبطة بالفساد.
- ◀ بناء نموذج جديد يركز على الجوانب المرتبطة بالإصلاح التشريعي وبصفة خاصة التشريعات التجارية، واللوائح التنظيمية وإيجاد آليات جديدة للتنفيذ، والتي تركز على الدور الهام للقطاع الخاص.
- ◀ حماية المستثمرين الأجانب وذلك بتوفير الضمانات الكافية لحماية الحقوق والممتلكات سواء من خلال التشريع المحلي أو الاتفاقية الدولية.
- ◀ إنشاء محاكم متخصصة للنظر في القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية.

رابعا: فيما يتعلق بالإصلاح السياسي (الديمقراطية):

- ◀ تفعيل القضايا المرتبطة بالديمقراطية من خلال تحقيق قدر من الشفافية والمصادقية أثناء عمليات التصويت والفرز وإعلان النتائج، علاوة على توسيع نطاق الإشراف القضائي على العملية الانتخابية بما يضمن النزاهة في العملية الانتخابية.
- ◀ تحقيق الاستقرار السياسي بالشكل الذي يسهم في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التوجهات والخطط طويلة الأجل، ويقلل الحافز لديهم تجاه تحقيق المكاسب غير المشروعة.
- ◀ تدعيم حرية وسائل الإعلام من خلال تقليل السيطرة الحكومية على كافة وسائل الإعلام لضمان تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين.
- ◀ تفعيل دور المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص ومشاركتهم في عملية صنع واتخاذ القرار.

وأخيرا يمكن القول بأنه على الرغم من أهمية الإصلاح السياسي والمؤسسي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الهام للمحددات الاقتصادية في جذب هذه الاستثمارات، حيث تتكامل تلك العوامل مع المتغيرات المؤسسية في منظومة واحدة لجذب تلك الاستثمارات.

- آفاق البحث:

- هناك الكثير من الجوانب التي لم يتسن لنا دراستها، والتي نعتبرها مواضيعا لدراسات وأبحاث لاحقة، نود أن نشير إليها كمواضيع مقترحة للباحثين المقدمين على اختيار نفس الموضوع أو مواضيع تتعلق بالحوكمة أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي:
- القيام بدراسة مقارنة لدور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية .
 - واقع وآفاق تطبيق الحوكمة في الدول العربية.
 - الحوكمة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر.
 - دور الحوكمة في التصدي للأزمات المالية العالمية.
 - أثر الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الملاحق

ملحق رقم (1): يوضح علاقة الحوكمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة

. reg fdi gov open inflation population urban inv fdi1

Source	SS	df	MS	Number of obs = 9	
Model	1.66664265	7	.238091807	F(7, 1)	2106.20
Residual	.000113043	1	.000113043	Prob > F	= 0.0168
				R-squared	= 0.9999
				Adj R-squared	= 0.9995
Total	1.66675569	8	.208344462	Root MSE	= .01063

fdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
gov	-.2739973	.0061773	-44.36	0.014	-.3524867	-.1955078
open	2.668933	.1580271	16.89	0.038	.6610082	4.676857
inflation	-.0247754	.0049796	-4.98	0.126	-.0880471	.0384964
population	-45.19545	.5648107	-80.02	0.008	-52.37205	-38.01885
urban	-6.800666	.1263188	-53.84	0.012	-8.405699	-5.195633
inv	13.33562	.2885407	46.22	0.014	9.669361	17.00188
fdi1	-.2974511	.0118461	-25.11	0.025	-.4479698	-.1469324
_cons	95.88305	.9557279	100.32	0.006	83.73938	108.0267

ملحق رقم (2): يوضح علاقة البيروقراطية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة

. reg fdi bureaucracy open inflation population urban inv fdi1

Source	SS	df	MS	Number of obs = 9		
Model	1.50777135	7	.215395907	F(7, 1) = 1.35		
Residual	.158984348	1	.158984348	Prob > F = 0.5813		
Total	1.66675569	8	.208344462	R-squared = 0.9046		
				Adj R-squared = 0.2369		
				Root MSE = .39873		

fdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
bureaucracy	4.500483	7.119193	0.63	0.641	-85.95744	94.95841
open	5.892662	5.958206	0.99	0.504	-69.81352	81.59884
inflation	-.0052389	.1993728	-0.03	0.983	-2.538511	2.528033
population	-41.56426	22.54369	-1.84	0.316	-328.0091	244.8805
urban	-6.144301	5.549454	-1.11	0.468	-76.6568	64.3682
inv	6.301471	9.257103	0.68	0.620	-111.3212	123.9241
fdi1	-.3484986	.539422	-0.65	0.635	-7.202506	6.505508
_cons	71.94849	31.56907	2.28	0.263	-329.1746	473.0716

ملحق رقم (3): يوضح علاقة الديمقراطية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة

. reg fdi dem open inflation population urban inv fdi1

Source	SS	df	MS	Number of obs = 9		
Model	1.46206083	7	.208865832	F(7, 1) = 1.02		
Residual	.204694868	1	.204694868	Prob > F = 0.6448		
Total	1.66675569	8	.208344462	R-squared = 0.8772		
				Adj R-squared = 0.0175		
				Root MSE = .45243		

fdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
dem	-8.657117	29.33741	-0.30	0.817	-381.4242	364.11
open	8.390421	13.98249	0.60	0.656	-169.274	186.0548
inflation	-.0998995	.5663888	-0.18	0.889	-7.296552	7.096753
population	-47.31002	24.1618	-1.96	0.301	-354.3148	259.6948
urban	-4.704783	5.680235	-0.83	0.560	-76.87901	67.46944
inv	9.771638	14.83984	0.66	0.629	-178.7865	198.3297
fdi1	-.1897139	.5122662	-0.37	0.774	-6.698673	6.319245
_cons	78.90322	37.77695	2.09	0.284	-401.0984	558.9049

ملحق رقم (4): يوضح علاقة كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة

. reg fdi law open inflation inv fdi 1

Source	SS	df	MS	Number of obs = 9		
Model	1.05639075	5	.211278151	F(5, 3) = 1.04		
Residual	.61036494	3	.20345498	Prob > F = 0.5215		
Total	1.66675569	8	.208344462	R-squared = 0.6338		
				Adj R-squared = 0.0235		
				Root MSE = .45106		

fdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
law	-5.566576	3.639224	-1.53	0.224	-17.14821	6.01506
open	.3366761	3.855295	0.09	0.936	-11.93259	12.60595
inflation	.1280713	.1782563	0.72	0.524	-.4392198	.6953623
inv	-5.019683	8.415726	-0.60	0.593	-31.80228	21.76291
fdi 1	.176508	.4336981	0.41	0.711	-1.203713	1.556729
_cons	-1.528511	3.291991	-0.46	0.674	-12.00509	8.948073

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم محمد الفار، "اقتصاديات المشروعات المشتركة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995
- 2- زهير عبد الكريم الكابد، "الحكمانية، قضايا وتطبيقات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية 2003.
- 3- عبد السلام أبو قحف، "نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999
- 4- عمر صقر، عادل المهدي، سامي عفيفي حاتم، "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار المهندس للطباعة كلية التجارة جامعة حلوان، سنة 2001 .
- 5- محمد جمال باروت، "تقرير عن ندرة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 309، نوفمبر 2004،
- 6- محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)" الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية-الإسكندرية، 2006
- 7- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

ب- المجلات:

- 8- أحمد السمان: "بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: دراسة قياسية"، المجلة العالمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، (2000)
- 9- خليل محمد خليل عطية، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية ، بحث في النظرية"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العددان (437-438) (1994)
- 10- خليل محمد خليل عطية، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية ، بحث في النظرية"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العددان (437-438) (1994)،
- 11- سامية عمار: "محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العددان (453-454)، (1999).

- 12- عادل محمد المهدي، "المشروعات المشتركة وتطوير الهيكل الصناعي في الدول النامية، مع إشارة للتجربة السعودية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الثامنة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة حلوان، 1994
- 13- عبد القادر خليل، "الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46 ، ربيع 2009
- 14- عبد المطاب عبد الحميد: "مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس ، العدد الثاني ، (1998)
- 15- عبد المطاب عبد الحميد، "مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط المجلد السادس، العدد الثاني 1998،
- 16- عماد غمام، "ملخص وقائع ورشة عمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الأول، (1999)،
- 17- عمر صقر : "العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة دول إفريقيا" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الثالثة عشر، العدد الثالث والرابع، كلية التجارة، جامعة حلوان (2001)
- 18- مفتاح صالح ، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44/ صيف خريف، 2008
- ج- المنشورات:

- 19- أحمد فارس عبد المنعم، "الديمقراطية ومكافحة الفساد" تحرير في الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999
- 20- الأمم المتحدة، "تقرير الاستثمار العالمي: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية" استعراض عام 2008
- 21- شادية فتحي، "الآثار السياسية للتحول: حالة روسيا ، تحريراً في الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد، والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999

- 22- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي 04 السنة 2005
- 23- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار "ورقة خلفية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء الدراسات السابقة"، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، 2004
- 24- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر" ، مجلس الوزراء، (2004)
- 25- مركز معلومات ودعم القرار: "ورقة خلفية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء الدراسات السابقة"، قطاع الدراسات التنموية بمجلس الوزراء، (2004)
- 26- مصطفى العبدالله الكفري "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، ندوة اقتصادية حول: الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 18 ماي 2010
- 27- هدى منكيس، "الشروط السياسية للتنمية (خبرة دول الجنوب) تحريراً في الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999

د - مؤتمرات وملتقيات:

- 28- عادل محمد المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية بعنوان: مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2004
- 29- عادل محمد المهدي، ونيفين محمد الطريح، "الحكومة وعوامل التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم متغير: دراسة مقارنة" ، بحث مقدم في المؤتمر الاقتصادي المصري البولندي الثاني، جامعة 06 أكتوبر 26-27 نوفمبر 2006 .
- 30- عبد العزيز السوداني، "أثر جودة الحكومة العامة على النمو الاقتصادي العربي"، المؤتمر الخامس بعنوان: "حكومة الشركات وأبعاده المحاسبية الإدارية والاقتصادية" الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005
- 31- عمر سالمان، "المجالات المستحدثة في إطار أوروغواي وأثرها على الاقتصاد المصري:" ترتيبات قيود التجارة المرتبطة بالاستثمار"، مؤتمر النظام لتجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1995

- 32- المرسي السيد حجازي، "التكلفة الاجتماعية للفساد" المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامع الإسكندرية، (2004)
- 33- مصطفى عبد اللطيف، "دور الدولة في تحقيق الانطلاق الاقتصادي واستمرارية النمو في ظل الحكم الراشد" الملتقى الوطني الثالث بعنوان، سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 04/05/2007 ديسمبر
- 34- مصطفى عز العرب،: "الاستثمارات الأجنبية ، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي"، مؤتمر " دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف خطط التنمية" ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر العالمي الثالث عشر، (1989)
- 35- نبيل صلاح محمود، علي عبد الوهاب، "الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وآثاره"، المؤتمر الخامس بعنوان: "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية"، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005
- هـ - رسائل الماجستير والدكتوراه:
- 36- بادن عبد القادر، "دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية" بالإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، 2008
- 37- جمال محمود عطية، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2001
- 38- علي حسن مصطفى "دور الشركات عابرة القوميات بين المحيط الاجتماعي والتقييم الدولي للعمل، دراسة للحالة المصرية (1970-1990)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994
- 39- عمفتي محمد البشير، "مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1993-2004)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005
- 40- فارس فضيل، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة، بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية" رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي،

- 41- قويدري محمد، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005
- 42- كاميليا عبد الحليم احمد، "أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على الطلب على العمالة في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان.
- 43- نيفن محمد طريح، "أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة حلوان، 2007.

و - مواقع الانترنت:

- 44- بيانات عن مؤشرات الحوكمة في الجزائر من الموقع التالي:
<http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=1&id=4>
- 45- معلومات عن مؤشر الحرية الاقتصادية لهذه المؤسسة الموقع التالي: www.hertige.org
- 46- معلومات عن مؤشر الديمقراطية والاستقرار السياسي عبر الموقع:
www.freedomhouse.org
- 47- معلومات عن مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال من معهد ميلكن عبر الموقع التالي:
www.milkeninstitute.org
- 48- معلومات عن مؤشرات الحوكمة مقتبسة من موقع:
www.worldbank.org/wbi/governance/govdata/2002
- 49- منشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عبر الموقع التالي: www.unctad.org
- 50- موقع دليل إبراهيم للحوكمة في إفريقيا:
<http://www.moibrahimfoundation.org/en/section/the-ibrahim-index>
- 51- موقع منظمة الشفافية الدولية: www.transparency.org

- 52-Andreas Johson, **"Bureaucratic Corruption, MNEs, and FDI"** Jonkoping International Business school, Sweden.2004
- 53-Bien Präsidenten,**"Definig Good Governance- The Conceptual Is On"**, wissenscha Fts zentrum Berlin For Sozial farschung (WZB) working Paper.(2004).p.p(2-4).
- 54-colin k , David P and yin-fang z, **"Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing countries: Does Regulation make a Difference?"** Transnational corporations, vol, (15) ,NO(1),2006
- 55- Daniel Kaufman,,Aartkraay and Massimo Mastruzzi, **"Governance Matters III: Governance Indicators"** world Bank policy Research Department working Paper.(2004).
- 56-Edward K.. chen , **"Multinational Corporations, Technology and Employment :Theories Of Foreign Direct Investment"**, Mac-Milan Press LTD, Landon,(1983)
- 57-Elizabeth Asiedu , **"Foreign Direct Investment to Africa: The Role of Government Policy Governance and Political Instability"**, Department of Economics, University of Kansas, (2003),
- 58-Elizabeth Asiedu: **"Policy Reform and Foreign Direct Investment to Africa: Absolute Progress But Relative Decline"**, Department of Economies, University of Kansas, Published in Saleh Nsouli (ed): **The New Economic Partnership For African Development: The key Challenges"** , journal of Development Policy Review, (2003),
- 59-Fraser Institute, **" Economic Freedom of the world 2006,Annual Report"** P.P(178-180),(2006)
- 60-Hala Sakr, **"Foreign Direct Investment: Theoretical Analysis"**, MSc. Degree in Economics, Faculty Of Economics and Political Science, Cairo University,(1998)
- 61-Hans Christiansen: **"ODA and Investment For Development: What Guidance Can Be Drawn From Investment Climate Scoreboards?"**, Directorate For Financial and Enterprise Affairs, Working Papers on International Investment, OECD, No. 2005/5, (2004)
- 62-Ivar kolstad & Espen Villanger, **"Promoting Investment in Small Caribbean States"**, Chr, Michelsen Institute Development Studies and Human Rights. (CMI: Working Papers 2004).
- 63-Ivar kolstad & Espen Villanger, **"Determinant of Foreign Direct Investment in Services "**, Chr, Michelsen Institute Development Studies and Human Rights. (CMI: Working Papers No (2004:9))
- 64-Jacques Morisset and Olivier lumenga, **"Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries"**, The world Bank International Finance corporation Foreign Investment Advisory service, policy Research working paper (2848),2002
- 65-James J Emery,, **"Governance, Transparency and Private Investment In Africa"**, OECD, Global Forum In International Investment, 2003

- 66-Jenn – Hwa Tu and Chischive : **"Determinants of Foreign Direct Investment in Taiwan Province of China: A New Approach and Findings"**, Transnational Corporations Vol,(4),No,(2), (1995),
- 67-Johann Graf Lambsdorff, **"How corruption affects Economic Development"**, Published in: **"Global Corruption Report 2004"**, Transparency International, 2004
- 68-John H. Dunning, **"Reversal Of Fortunes: Democratic Instruction and Foreign Direct Investment Inflows To Developing countries, "**, Journal of International Organization No (57),2003
- 69-John H. Dunning, **"Theories and Paradigms of International Business Activity, The selected Essays Of John H. Dunning"** vol(1),Edward Elgar Publishing Inc, United States, 2002,
- 70-John Hewko, **"Foreign Direct Investment in Transitional Economies: Does the Rule of law matter?"** EAST European constitutional Review,2003
- 71-Kamgo wofo, **"Political Risk and Foreign Direct Investment,"** Faculty of Economics and Statistics, University of Konstanz, 1998
- 72-Kwang W. and Harinder Singh: **"The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries"**, Transnational Corporations Vol,(5),No,(2), (1996)
- 73-Laura Resmini; **"The Determinants of Foreign Direct Investment in The CEECs, New Evidence From Sectoral Patterns"** , Economics of Transition, Vol (8),No(3), (2000).
- 74-Matthias Busse and Carsten Hefeker , **"Political Risk Institution and Foreign Direct Investment"**, Hamburg Institute of International Economics, Hamburgische Weltwirtschafts Archiv (HWWA Discussion paper N (315) Hamburg Germany,2004
- 75- Matthias Busse, **"Transnational corporations and Repression of Political Right and Civil Liberties: an Empirical Analysis"**, kyklos, vol(57), Fasc (1),2004
- 76-Mauro F. Guillen, **"Experience, Imitation, and The Sequence of Foreign Entry: wholly owned and joint-Venture Manufacturing by South Korean Firms and Business Groups in China, 1987-1995 "**, Journal of International Business studies, Vol (34).(2003),
- 77-Mohamed Ghars El-din, **"Foreign Direct Investment, Patterns and Economic Development in Egypt"**, PhD, Unpublished University of East Anglia, England, 1986
- 78-Mohsin Habib and Leon Zurawicki, **"Corruption and Foreign Direct Investment"**, Journal of International Business studies, vol (33), No (2): 2002
- 79-Nathan M.Jensen, **"Democratic Governance and Multinational Corporation : Political Regimes and Inflows Of Foreign Direct Investment "**, Journal Of International Organization, No (57),2003
- 80-Osman Suliman, **"Quality of Governance, FDI, and Currency Black Markets: Evidence From MENA Countries"**, Economic Research Forum, 12th Annual conference, Grand Hyatt, Egypt,(2005),
- 81-P.S Andersen and P. Hainaut: **"Foreign Direct Investment and Employment in THE Industrial Countries"**, Bank For International Settlement, BIS Working Paper, No (61), (1998),

- 82-Pan- Long Tsai: **"Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact On Economic Growth"**, Journal of Economic Development, Vol (19), No (1), (1994)
- 83-Peter Egger and Hannes winner, **"How Corruption Influences Foreign Direct Investment: a panel Data study "** ,journal Of Economie Development and cultural change, volume (54), No (2),2006
- 84-Ricardo Hausmann and Eduardo Fernandez- Arias, **" Foreign Direct Investment: Good Cholesterol"** Prepared For The Seminar : **"The New Wave of Capital Inflows: Sea Change or Just Another Tide?"**, Annual Meeting of The Board of Governors, Inter-American Development Bank and Inter- American Investment Corporation, Research Department Working Paper 417, United States, (2000)
- 85-shang-jin wei, **"How Toxing Is Corruption on International Investors"**, The Review of Economics and Statistics,vol (82),No,(1),2000
- 86-Stephen Hymer, **"General Introduction"**, Edited By: Robert Cohen, Nadine Felton and; Morley Nkosi:**"The multinational corporation, A radical Approach "**, Cambridge University Press, (1979),
- 87-Steven Globerman and Daniel Shapiro: **"Governance Infrastructure and U.S Foreign Direct Investment "**, Western Washington University, College of Business and Economics, (2002)
- 88-Steven Globerman and Daniel Shapiro; **"Global Foreign Direct Investment Flows: The Role of Governance Infrastructure "**, Western Washington University, College of Business and Economics , (2002),
- 89-Steven Globerman Daniel Shapiro, **"Governance Infrastructure and us foreign direct investment"** journal of international business studies, vol (34),No(1),(2003),
- 90-Steven Onyeiwu and Hemanata Shrestha: **"Tax Incentives and Foreign Direct Investment in The MENA Region"**, published in:12th **ERF Annual Conference**, Economic Research Forum, December,19-21, Cairo, Egypt, (2005)
- 91-Steven Onyeiwu: **"Foreign Direct Investment Capital Outflows and Economic Development in The Arab World"**, Journal of Development and Economic Policies, Vol (2), No (2), 2000
- 92-Steven Onyeiwu:**"Analysis of FDI Flows to Developing Countries: Is The MENA Region Different?"**,published in; **Tenth ERF Annual Conference**, Economic Research Forum, December, Morocco, (2003).
- 93-Qun Li and Adam Resnick, **" Reversal of Fortunes: Democratic Institution and Foreign Direct Investment Inflows to Developing countries"**, International Organization Journal (57),2003.
- 94-UNCTAD, **"Good governance in Investment Promotion "**TD/B/COM.2/FM.15/2, united nations Conference on trade and Development (2004),
- 95-world Bank Group and The confederation of India Industries **"Improving The Investment climate in India"** Private sector Development Team, south Asia Region and Investment climate unit (PSI-DEC),2002

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى اختبار صحة الفرضية التي تنطوي على وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإصلاحات المؤسسية فيما تعرف بالحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في الجزائر، خاصة في ظل قصور المحددات التقليدية في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب هذه الاستثمارات، وظهور عوامل أو محددات أخرى أفرزتها المستجدات الدولية أكثر أهمية تتمتع وتتميز بها اقتصاديات الدول المتقدمة، والتي أسهمت في تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي لها. وتوصيف العلاقات الأساسية التي تقوم الدراسة باختبارها، وعرض لأهم القنوات التي يمكن أن تؤثر بها مؤشرات الحوكمة (الديمقراطية والاستقرار السياسي، والفساد، ودور القانون ومصداقيته، وجودة اللوائح والتنظيمات) على المناخ الاستثماري المؤسسي بالجزائر.

وقد تم تحويل العلاقات الأساسية إلى علاقات ذات دلالة إحصائية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعرف على مدى قدرة الحوكمة أو الكفاءة المؤسسية في جذب FDI في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة. وقد تم تقدير عدد من المعادلات باستخدام المربعات الصغرى (OLS)، كما تم التعبير عن المتغير التابع بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الحوكمة متغيراً مستقلاً ضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة في المعادلة. حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وأوصت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها التركيز على قضايا الحوكمة والإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي، والتي تعتبر من وجهة نظر المستثمرين مؤشراً للاستقرار طويل الأجل لأنها تحدد طريقة اختيار وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

- **Key Word:**

- Governance (الحوكمة)
- Foreign Direct Investment (الاستثمار الأجنبي المباشر)
- Corruption (الفساد)
- Democracy (الديمقراطية)
- Bureaucracy (البيروقراطية)
- Legal System and Security (النظام التشريعي والقانوني)

Governance and its relationship to foreign direct investment - the case of Algeria -

Abstract

The study aims to test the validity of the hypothesis involving a positive and moral relationship between institutional reforms known as governance and foreign direct investment (FDI) in Algeria. Especially in light of insufficiency of the traditional determinants in creating the appropriate investment climate to attract these investments and the emergence of other factors or determinants emerged from international developments more important which characterized the economies of developed countries, that contributed to improving the quality of its institutional investment climate. And the description of key relationships that the study tested, Also the presentation of the most important channels that could affect the governance indicators (democracy and political stability, corruption, the role of law and credibility, and the quality regulations and organizations) on the institutional investment climate in Algeria.

The basic relations have been converted to statistical significance relations which are Measurable, in order to identify the extent to which governance or institutional efficiency in attracting FDI in Algeria during the period of the study. The estimated number of equations using Least squares (OLS), as expressed by the dependent variable for foreign investment Direct-to-GDP, and the governance index variable in a group of independent variables in the equation. Results indicate that there is no relationship of function statistically between governance and foreign direct investment in Algeria.

The study recommended a set of recommendations mainly focus on issues of governance and reform policy before the economic reform in countries that are still oscillating between democracy and the authoritarian systems.